

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية للثورة المصرية
25 /يناير/ 2011

حليمة عبدالله احمد درعاوي

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1434هـ - 2013م

الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية للثورة المصرية
25/ يناير/2011م

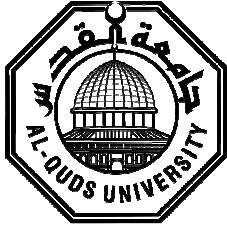
إعداد
حليمة عبدالله احمد درعاوي

بكالوريوس اجتماعيات من جامعة القدس المفتوحة - فلسطين

إشراف الدكتور: أحمد فارس عودة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الدراسات
العربية المعاصرة، من معهد الدراسات الإقليمية / جامعة القدس

2013م - 1434هـ



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج ماجستير الدراسات العربية

إجازة الرسالة

الابعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية للثورة المصرية
25 - يناير - 2011م.

إعداد: حليلة عبدالله أحمد درعاوي
الرقم الجامعي: 21010023

إشراف: د. أحمد فارس عودة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ (14 / 5 / 2013) من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم و
تواقيعهم:

التوقيع.....
التوقيع.....

التوقيع.....

التوقيع.....

1. رئيس لجنة المناقشة: د. أحمد فارس عودة
2. ممتحناً خارجياً: د. أحمد ابو دية
3. ممتحناً داخلياً: د. عماد البشتاوي

القدس - فلسطين

2013م - 1434هـ

الإهداء

إلى أبي منارة حياتي.... الذي طالما أضاء الطريق وأخذ بيدي.....
إلى ست الحبايب أُمي الغالية.....
إلى رفيق العمر وحبیب قلبي..... زوجي الغالي الذي وقف إلى جانبي في كل خطوة كنت
أخطوها.....
إلى إبنتي؛ فلذة كبدي.....
إلى عمي وعمتي اللذين بمقام والدي.....
إلى إخوتي وأخواتي سندي..... وأحباء قلبي.....
إلى أخي أبو عمر الذي قدم لي كل المساعدة والعون....
إلى صديقاتي اللواتي كن يقفن إلى جانبي وخاصة وردة الخطيب وهدى صبيح.....
إلى معلمي الكرام اللذين لم يوفروا جهداً في توجيهي وإرشادي.....
إلى شهداء فلسطين وجرحاها.....
إلى أسرى وطني..... ذلك الجرح النازف الذي مازال يشهد على أزليتنا في هذه الارض
وأحقيتنا فيها.....
إليهم جميعاً أقدم هذه الرسالة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ".

صدق الله العظيم

(سورة الزمر: آية 9)

إقرار

أقر أنا مقدم هذه الرسالة، أنها قدمت لجامعة القدس من أجل نيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة لأي معهد أو جامعة.

التوقيع.....

حليمة عبدالله أحمد درعاوي

التاريخ: / / 2013م.

الشكر والعرفان

في البداية لا يسعني الا أن اشكر الله الذي سهل طريقي ووفقني في إتمام هذه الدراسة. أتقدم بالشكر والعرفان لإدارة جامعة القدس، وإدارة معهد الدراسات الإقليمية، ومحاضريه وموظفيه، وأخص بالذكر مرشدي الفاضل الدكتور (أحمد فارس عودة) الذي جعلت من نصائحه منارة إرشدتني إلى الصواب، وحسن العمل، وإلى الدكتور (سامي مسلم) الذي كان دائماً يشجعني على التقدم، كما أتقدم بالشكر إلى إدارة مكتبة بلدية البيرة لما أبدته من تسهيل وتعاون.

فهرس الملاحق

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق
178	نص قرار تحي مبارك على لسان نائبه عمر سليمان	1
178	الاعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس الاعلى للقوات المسلحة	2
180	الاعلان الدستوري للرئيس محمد مرسي	3
181	بيان رقم (8) من جبهة الانقاذ	4

فهرس المحتويات

أ	إقرار.....
ب	الشكر والعرفان.....
ج	فهرس الملاحق.....
د	فهرس المحتويات.....
و	الملخص بالعربية.....
ح	الملخص بالانجليزية.....
ي	تعريف بالمصطلحات:.....
ل	تعليق الباحث على التعريفات:.....
1	الفصل الاول : خلفية الدراسة.....
1	المقدمة:.....
3	موضوع الدراسة:.....
4	أهداف الدراسة:.....
4	مشكلة الدراسة:.....
4	أسئلة الدراسة:.....
5	الفرضية الرئيسية:.....
5	منهجية الدراسة:.....
5	إجراءات الدراسة:.....
7	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.....
7	المقدمة:.....
7	المبحث الاول: الإطار النظري.....
15	المبحث الثاني: الدراسات السابقة للثورة المصرية.....
19	الفصل الثالث: مصر ما قبل الثورة:.....
19	المقدمة:.....
20	المبحث الاول: الأوضاع السياسية السائدة قبل الثورة.....
33	المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل الثورة:.....
43	المبحث الثالث: القوى الفاعلة، والتيارات التقليدية في المجتمع المصري قبل الثورة.....
52	المبحث الرابع: القوى الناشئة في المجتمع المصري.....
59	الفصل الرابع: الثورة المصرية.....
59	المقدمة:.....
59	المبحث الاول: مقدمات وعوامل اندلاع الثورة.....

67	المبحث الثاني: أحداث ميدان التحرير
70	يوم الجمعة 4 /فبراير،(جمعة الرحيل).....
72	يوم الخميس 10/فبراير.....
72	يوم الجمعة 11/فبراير.....
74	مقدمات التنحي:.....
109	الفصل الخامس: الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة المصرية.....
110	المبحث الأول: التعددية السياسية في مصر بعد الثورة.....
122	المبحث الثاني: التعديلات الدستورية:.....
131	المبحث الثالث: التطورات على أوضاع حركات الإسلامية والرؤية المعارضة.....
137	المبحث الرابع: الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللاحقه للثورة المصرية.....
157	المراجع:.....
176	الملاحق:.....

الملخص

تناولت هذه الدراسة الثورة المصرية (الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة المصرية) 25/ يناير 2011م، وذلك لأهمية مصر وتأثيرها الكبير على المستوى الاقليمي والعربي، فأى تغيير على الساحة المصرية سيكون له تداعياته على المحيط القريب بشكل مباشر، بالإضافة لثقل مصر السياسي والإقليمي على اعتبار أن مصر دولة رائدة في المنطقة، كما أن الثورة وعلى عكس مثيلاتها في العالم العربي انتهجت منهجاً سلمياً بعيداً عن العنف، حيث احتضنها الجيش وقام بحمايتها بدلاً من مواجهتها.

واستخدمت الدراسة، المنهج الوصفي التحليلي. وهدفت الدراسة إلى بيان الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السابقة للثورة وما لها من أثر على تسريع اندلاع الثورة، ومن هذا المنطلق تمثلت الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة، وهي: هنالك علاقة إيجابية بين اندلاع الأحداث والتغيرات في الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للشعب المصري واندلاع الثورة في مصر.

وهدفت الدراسة إلى بيان الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية اللاحقة لثورة الخامس والعشرين من يناير، من حيث التعددية السياسية في مصر بعد الثورة، والتيارات المشاركة في الانتخابات، كالأحزاب الدينية واليسارية، ثم إشكالية هذه الأحزاب بعد الثورة، ثم التعديلات الدستورية، وما صاحبها من تجاذبات سياسية بين الحركات الإسلامية والمعارضة التي هبت للدفاع عن مواقعها، كذلك المواقف الإقليمية والدولية من الأحداث.

وخلصت الدراسة أن الثورة المصرية نموذج متكامل للانتفاضة الشعبية التي تحمل بذور التغيير الشامل مستقبلاً، إلا أن النتيجة العامة، وهي مطلب الجماهير الرئيس قد تم تحقيقها بإسقاط النظام، رغم أن التغيير في الواقع الاجتماعي ما زال بعيداً، لكن ثمة مؤشرات على بداية عقد اجتماعي جديد مختلف عن السابق بين الشعب والحكومة.

كما وخلصت إلى أن الثورة استطاعت أن تعيد ثقة المصريين بأنفسهم. فقد ظهر ذلك جلياً خلال الفترة الانتقالية التي لم تنتهي حتى الآن على الرغم من اختيار رئيس الجمهوري والدستور، ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة الأوضاع السياسية والأزمة الاقتصادية التي يعاني منها الشعب المصري. لذا من الضروري فتح باب الحوار على مصراعيه بين النظام الحاكم وبين فئات المجتمع على امتداده لتحقيق أهداف الثورة البعيدة في نهضة الأمة على أسس جديدة، كالمساواة والديمقراطية.

ونشير الدراسة إلى توجه النظام المصري نحو ظاهرة تسمى "أسلمة النظام"، من خلال بروز حزب الإخوان المسلمين، وأخذ نظام تركيا نموذجاً وأندونيسيا، وماليزيا، فالإخوان المسلمون قديماً (قبل الثورات)، ليس هم الإخوان المسلمون (بعد الثورات)، فقد تغيرت كثيرٌ من القواعد والسلوكيات في منهجية الإخوان والتي تتوافق مع ما يتطلبه الوصول إلى الحكم والمحافظة على ذلك الوصول، ولكن بحلة جديدة.

تقترح الباحثة دراسات إضافية يقوم بها الباحثين والمهتمين بالثورة المصرية تتناول المجالين السياسي والاقتصادي في مصر وإظهار أثر الثورة عليهما، لأن هذه الدراسة لم تتطرق الى اظهار التغير الاقتصادي بالأرقام من جانب بالإضافة إلى توضيح أثر الثورة المصرية على العلاقات الخارجية (مثل العلاقة مع اسرائيل).

The Political, Economic and Social Dimensions of the January 25th Revolution in Egypt

Prepared by: Halima Abdullah Darawy
Supervisor: Dr. Ahmad Fares Odeh

Abstract

This study discusses the political, economic and social dimensions of the January 25th revolution in Egypt. It was selected for many reasons starting with the significance and the huge influence of Egypt on both regional and Arabian levels, in view of the fact that any change in the Egyptian situation will affect directly the surrounding areas. Also, due to the considerable political and regional role of Egypt as it is deemed a leading country in the region. On the other hand the Egyptian revolution, unlike other Arabic revolutions, adopted a peaceful and nonviolent method in which the Egyptian army embraced the revolution and protected it instead of encountering and suppressing it.

The study uses the descriptive analytical methodology of research. It aims to reveal the political, economic and social conditions prevailing prior to the revolution and how all these conditions accelerated its broke out. Thus, the hypothesis of this study states that there is a positive correlation between the change in the social, political, and economic situation of the Egyptian people and the broke out of their revolution.

The study also aims to reveal the political, social and economic situations after the revolution of January the 25th in terms of political pluralism in Egypt after the revolution, the parties that participated in the elections such as religious and leftist parties, the problems arose with these parties after the revolution and the constitutional amendments accompanied with the political conflicts between the Islamic movements and the opposition parties which defended their positions, as well as the national and regional stances towards the revolution.

The study concluded that the Egyptian revolution is an integrated model for the public uprisings which carry the seeds of a comprehensive changes in future, the general result which is the main demand of the public is achieved by overthrowing the regime, though the change in the social reality is still far to be achieved. Nevertheless, there are some signs for a beginning of a new social contract that differs from the previous one between the people and the government.

The study also concluded that the revolution was able to bring back to the Egyptians their self. The protests become a method of expression and change which was demonstrated obviously during the unfinished transitional period until now in spite of electing a president and amending the constitution; a situation that can be attributed to the political conditions and the economical crisis that the Egyptians suffer from. Thus, it is highly necessary to start a comprehensive dialogue between the new regime and all society sectors in order to achieve the purposes of the revolution in building the nation on new basis of equality and democracy.

Moreover, the study points out to the tendency of the Egyptian new regime towards “the Islamization of the regime” through the emerging Muslims’ Brotherhood party. It looked at the Turkish, Indonesian and Malaysian experiences as models to be adopted knowing that Muslims’ Brotherhood before revolutions are not the same as after them. Many rules and behaviors have changed in the Muslims’ brotherhood approach which correspond to the needs of reaching the power and restraining it.

The researcher suggests further studies Carried out by researchers who are interested in the Egyptian revolution discuss the political and the economic aspects in Egypt and reveal the effects of the revolution on them. That is because this study did not deal with the economic change in terms of statistical analysis .In addition to that, it did not clarify the impact of the Egyptian revolution on the foreign relations such as the relation with Israel.

تعريف بالمصطلحات:

1) الثورة:

يستخدم معظم المفكرين المعاصرين إصطلاح الثورة للدلالة على:⁽¹⁾
(أ) تغييرات فجائية وجذرية: تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية، أي عندما يتم تغيير حكم قائم، والنظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له بصورة فجائية وأحياناً عنيفة.

(ب) تغييرات ذات طابع جذري راديكالي غير سياسي، حتى وإن تمت هذه التغييرات ببطء دون عنف كما هو الحال في الثورة العلمية، والثورة الثقافية، وقد ظهرت عبر التاريخ العديد من التفسيرات للثورة منها:

التفسير النقدي الارتقائي المتفائل:

الذي ظهر في القرن التاسع عشر عند الأحزاب اليسارية والذي لا يزال سائداً في النظرية المادية التاريخية في الوقت الحاضر، وطبقاً لهذا التفسير فإن الثورات السياسية والاجتماعية الكبرى هي أدوات التقدم الحتمي للبشرية نحو مجتمع تسوده الحرية والاستقلال الذاتي في الحكم، والتناغم الاجتماعي والمساواة، لكن هذا الاتجاهات التقدمية المختلفة في علم الثورة تنقسم إلى اتجاهات ترى أن المساواتية هي العلامة الأبرز على التقدم وهي لهذا مستعدة لاستخدام السبل الدكتاتورية في تحقيقها.⁽²⁾

والاتجاه الآخر يعبر عنه مفكرو الديمقراطية الليبرالية الذين يعتبرون أن الانتفاضات الجماهيرية لا تكون تقدمية وأصلية إلا عندما تكون موجهة ضد الحكام المستبدين.

التفسير العلمي الاجتماعي السوسولوجي:

وهو التفسير الوضعي الذي يذهب إلى أن لاصطلاح (الثورة) معنى وصفى ولا يحمل مضمون قيمه، وطبقاً لهذا التفسير فإن كل تغيير فجائي جذري، وعنيف في نظام الحكم والمجتمع يشكل ثورة حقيقية، طالما أمكن إثبات أن الحركة السياسية التي قامت بهذا التغيير كانت بتأييد قطاع واسع من الشعب.

(1) الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول، ص: 870.

(2) المرجع السابق، ص: 870.

2) العصيان المدني:

هي كل عمل أو سلسلة أعمال يكون القيام بها عمداً على سبيل التحدي للسلطات الحاكمة من أجل الوصول إلى هدف معين معلن. وهي شكل من أشكال المقاومة السلبية التي لا تقتصر على تظاهرات متفرقة ومعزولة يقوم بها الأفراد والجماعات. (1)

3) قانون الطوارئ:

هو القانون رقم 162 لسنة 1958م وتعديلاته، وقد صدر ليطبق بصورة مؤقتة بهدف التصدي لبعض الحالات الطارئة التي تشكل تهديداً للأمن والنظام، والتي لاتفي القوانين العادية معها بفاعلية، إلا أنه مطبق في مصر بصورة دائمة منذ عام 1981م، أي منذ تولي مبارك الحكم والسلطة، وبالتالي تحول من قانون مؤقت إلى قانون دائم. (2)

4) العدالة الاجتماعية:

مفهوم اصطلاحي يعبر عن صورة لمجتمع يحقق التضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص الحقيقية بين المواطنين، بحيث تسود الديمقراطية السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، وهذا المفهوم الشامل يطالب بالعدالة للإنسان منذ ولادته، ويتضمن الصحة والتربية، وتنمية المواهب، وحرية التعبير، والعيش اللائق، والحق في العمل الكريم وغيرها، ومن الواضح أن تحقيق مثل هذه الأهداف يتضمن تقييد الاستغلال. والتخطيط وتقديم الخدمات الاجتماعية من قبل الدولة ويستخدم التعبير كبديل لكلمة الاشتراكية في المجتمعات الرأسمالية ولو أنه ليس متطابقاً معها. (3)

5) الاخوان المسلمين:

وهي منظمة سياسية دينية تهدف لإقامة الدولة الإسلامية، تأسست عام 1929م في مدينة الاسماعلية المصرية على يد الشيخ حسن البنا، وهو مدرس سابق، حيث افترض الشيخ أن الدولة الاسلامية ستستمد قوانينها من الشريعة الاسلامية، التي تعتبر متفوقة على جميع المؤسسات الغربية، ومن ثم فهي لن تكون شيوعية ولا ديمقراطية غربية ولحركة الاخوان فروع وامتدادات في العديد من الاقطار العربية ولامسلمية. (4)

(1) نعمة، ماجد، وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الرابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص: 123 .

(2) ابراهيم، حسنين توفيق، التحولات الديمقراطية والمجتمع المدني في مصر، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

(3) نعمة ماجد،، موسوعة السياسة، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

(4) الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسة مرجع سبق ذكره، ص: 112.

تعليق الباحث على التعريفات:

وبناءً على المعطيات السابقة، فإن ما حدث في مصر يشكل انتفاضة شعبية عارمة على النظام السياسي. وبما أن الحركة المصرية لم تشمل النظام الاجتماعي والاقتصادي فهي ليست ثورة بالمفهوم العلمي، حيث ستأتي الثورة لاحقاً عندما يتم تغيير الأنماط الاقتصادية في تطور أو تغير معين، ينلونها تغيير النظام الاجتماعي بما يحققه الفرد من مكاسب مادية تنعكس على المعطيات الصحية، والتعليمية، والسكنية، ومستوى الرفاه، وعندما يتم ذلك نستطيع القول ان تحولاً ثورياً حدث في مصر.

الفصل الاول

خلفية الدراسة

المقدمة:

شكلت الثورات العربية التي اندلعت عام 2011م مفاجأة لكل السياسيين سواء على مستوى الوطن العربي أو على المستوى العالمي، فالشعوب العربية كانت رهينة السيطرة العثمانية قبل الحرب العالمية الاولى، ثم أصبحت مستعمرات تابعة للدول الاستعمارية الكبرى حيث ورثت أوضاعاً سياسية واجتماعية وثقافية سيئة. وبعد أن نالت معظم الشعوب العربية استقلالها تم تأسيس نظم مختلفة منها ما هو ملكي وراثي، ومنها ما هو جمهوري. لكن هذه النظم لم تؤسس قاعدة شعبية قوية قادرة على تغيير الأوضاع نحو الأفضل، بل عانت شعوبها من ضعف قدراتها السياسية والحزبية، وقد عمق هذا حالة من اللامبالاة بما تنتجه نظمها الحاكمة. وخاصة أن هذه النظم لم تعترف بفكرة الديمقراطية، وحقوق الشعوب في اختيار من يحكمها.

إن طبيعة الأنظمة العربية قامت على أساس تكريس سيطرة الحزب الواحد على الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للشعوب، تحت مظلة أجهزة أمنية مسيطرة تستخدم القوة والقمع للمحافظة على استمرارها، لذلك إتخذت تلك الأنظمة سياسة الضربات المسبقة لردع كل من يحاول الانقلاب عليها، أو ينتقد سياستها، فطالما شكلت المعارضة لدى النظم العربية هاجساً تستخدم ضده كل أنواع البطش والاعتقال مما أدى إلى غياب الدولة المدنية بجميع مظاهرها، المتمثلة في العدالة الاجتماعية، وتحقيق المواطنه، والانتخابات الحرة، والاستقلال القضائي، وعملت تلك الأنظمة على تفعيل قوانين الطوارئ، الذي من خلاله قامت الأجهزة الأمنية باعتقال المعارضين، والمواطنين دون أي سبب، وقامت بزجهم في السجون بلا محاكمات، بحجة تجاوز القانون وتهديد الأمن الداخلي، الأمر الذي أدى إلى إنتشار الفساد السياسي والاداري في بنيه تلك الدول. (1) كان النظام

(1) ابراهيم، حسنين توفيق، (التحولات الديمقراطية والمجتمع المدني في مصر)، خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري 1981-2005م، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، الطبعة الاولى، 2006م)، ص:56.

المصري في عهد حسني مبارك يتميز إلى حد كبير بإتباع تلك السياسات والممارسات ضد مواطنيه ومعارضيه.

إن مصر بعمق حضارتها وموروثها الثقافي، والسياسي أصبحت دولة قائده، مما أوجب عليها مسؤوليات وأدوار فاعلة على المستويين الإقليمي والدولي. وزيادة قدرتها على التأثير في القضايا المحورية في المنطقة العربية، وبالتحديد على القضية الفلسطينية، وقد ساعد على ذلك موقعها المميز الواصل بين شطري الوطن العربي في آسيا وأفريقيا فهي البوابة الناقلة للتأثير من دول شمال أفريقيا والمغرب العربي إلى دول المشرق العربي. وأيضاً هي محور التغيير في المنطقة العربية، فحدث أي تغيير في مصر له دلالاته وانعكاساته على المنطقة العربية برمتها.

لعبت مصر دوراً ريادياً في قيادة الفكر الثقافي والمد القومي منذ ثورة يوليو 1952م، ذلك أن الفكر الناصري والقومي أدى إلى تقوية النظام الإقليمي العربي من خلال معاداة الاستعمار ودعم حركات التحرير العربية والعالمية، ومع نهاية حرب 1967م ووفاة الرئيس جمال عبد الناصر دخلت مصر عهد الانفتاح على الغرب،⁽¹⁾ والذي تعمق وبلغ أوجه في عهد الرئيس أنور السادات ممثلاً في التحول من العلاقة مع الاتحاد السوفيتي إلى الانفتاح على الولايات المتحدة وأوروبا، ومن بعدها توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل مما أخرج مصر من دائرتها العربية وفقدانها لتأثيرها الإقليمي العربي وبالتالي الدولي. فدخلت في عزله طويلة إلى أن عادت أثناء حكم الرئيس حسني مبارك أقل قوة في التأثير على النظام الإقليمي العربي بعد نهاية الحرب الباردة.⁽²⁾

إن السياسية الداخلية والخارجية التي اتبعتها نظام الرئيس مبارك وحزبه أدت إلى تراجع مصر وفعاليتها على الصعيد الاجتماعي، والسياسي، والثقافي فهذه السياسة اتبعت طريقة الانفتاح على الغرب والسوق الحرة، والتمسك بإسلوب الخصخصة الذي أضّر بالحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعب المصري. وقد ازدادت الأمور سوءاً مع ترهل القضاء والهيكل التشريعي، والقانوني للدولة المصرية، وممارسة السلطات من خلال تمديد قانون الطوارئ الذي كبل الحريات والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وزاد أعداد المواطنين الذين يتم إعتقالهم وزجهم في السجون دون محاكمات وخاصة أعضاء المعارضة. فكل الظروف السابقة أوجدت بيئة مناسبة لزيادة الاحتقان الشعبي الذي كانت تزداد وتيرته كلما زاد النظام تصلباً وتعنتاً ضد مطالب الإصلاح.

⁽¹⁾ النجار، زغلول، وابوداود، السيد، (ميدان التحرير): التحولات في مصر بين جذور الماضي وأفاق المستقبل، (مصر: دار النهضة، الطبعة الأولى، 2012م)، ص: 73.

⁽²⁾ المرجع السابق، ص: 80.

إن الحالة السابقة بتفاصيلها وحيثياتها، زادت من الضغوط الاجتماعية، والاقتصادية على المواطن المصري، مما أدى إلى حاله من التشعب، وبالتالي إلى الانفجار العظيم على شكل ثورة في 25 يناير.

موضوع الدراسة:

يدور موضوع الدراسة حول الثورة المصرية ومدخلاتها السياسية والاجتماعية، بما في ذلك الظروف التي سبقت اندلاعها، والأسباب المباشرة وغير المباشرة التي ساعدت على نجاحها، إضافة إلى تحليل مخرجاتها من الناحية السياسية والاجتماعية.

مبررات الدراسة:

لقد تم اختيار الدراسة والبحث في الثورة المصرية بسبب ثقل مصر السياسي ودورها الإقليمي، وتأثيرها في المحيط العربي والدولي وإنعكاس ذلك على المتغيرات الناتجة عن اندلاع ثورة الربيع العربي ضد الأنظمة الحاكمة، والذي تمثل في:

- 1) الاهتمام من قبل الباحث بالثورات والحركات الاجتماعية في الوطن العربي.
- 2) اختيار الثورة المصرية باعتبارها دولة قائدة في المنطقة العربية.
- 3) اعتماد المصريين على النهج السلمي في ثورتهم بعيداً عن الحل العسكري والحرب الأهلية.
- 4) دور الجيش في قيادة السلطة وطبيعة نهجه في التعامل مع الثورة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من واقع تأثير مصر في مستقبل النظام الإقليمي العربي، ذلك أن أي تغيير على الواقع السياسي والاجتماعي المصري سيكون له تداعياته العربية والإقليمية والدولية، وتبرز أهميتها أيضاً من خلال تقدم القوى الإسلامية وفوزها في الانتخابات، واعتبارها تجربة مصرية فريدة في حكم الإسلاميين، وكذلك لابد من الإشارة إلى النهج السلمي الذي أطاح بنظام الرئيس حسني مبارك، وبروز قيادات شابهه غيرورة على مصلحة الأمة والشعب المصري، إضافة إلى أن الدراسة تساهم في توضيح أسباب وتداعيات الثورة المصرية محلياً وإقليمياً ودولياً وآثارها السياسية والاجتماعية.

أهداف الدراسة:

- 1) بيان الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية قبل الثورة.
- 2) توضيح الأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورة، ودراسة دور القوى الفاعلة فيها وخاصة الأحزاب والجيش.
- 3) إظهار أهم التطورات على أوضاع الحركات الاسلامية والتي ساعدت على إندلاع الثورة.
- 4) التعرف على الابعاد السياسية، والاجتماعية للثورة المصرية، والمتمثلة في الانتخابات، والدستور، والتعددية السياسية.
- 5) إبراز المواقف الإقليمية والدولية من الثورة المصرية.

مشكلة الدراسة:

كانت مصر قبل الثورة تعيش حالة من استبداد الحزب الحاكم في إدارة البلاد، والتزواج ما بين السلطة ورأس المال، وسيطرة حزب النظام على مجلسي الشعب والشورى بانتخابات غير نزيهة واستبعاد كل الأحزاب والقوى الفاعلة في المجتمع من خلال تفعيل قانون الطوارئ مما أدى إلى انتشار البطالة والفقر وغياب النزاهة والديمقراطية. أما أوضاع مصر خلال الثورة فقد تمثلت بوجود تغيير في البنية السياسية والاجتماعية والثقافية حيث برز ذلك من خلال دور الشباب والجيش وقوى المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني. ويمكن الدلالة على مشكلة الدراسة من خلال السؤال التالي:

ما هي الأبعاد السياسية والاجتماعية للثورة المصرية؟

أسئلة الدراسة:

1. ماهي الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السابقة لقيام الثورة المصرية؟
2. ماهي الأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورة؟ وما هي القوى الفاعلة فيها؟
3. ماهي أهم التطورات على أوضاع الحركات الاسلامية؟
4. ماهو موقف الدول الإقليمية والدولية من الثورة المصرية؟

الفرضية الرئيسية:

هناك علاقة إيجابية بين اندلاع الثورة المصرية والتغيير في الواقع السياسي والاجتماعي للشعب المصري.

فرضيات الدراسة:

- 1) أثرت الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السابقة للثورة، بشكل ايجابي وفاعل في اندلاعها.
- 2) مجمل السياسات والإجراءات السلبية من قبل نظام حسني مبارك أدت إلى اندلاع الثورة.
- 3) يوجد علاقة إيجابية بين تطور الأوضاع للحركات الاسلامية وعوامل اندلاع الثورة.
- 4) مقدمات الثورة لها أثر واضح في تغيير البنية السياسية والاجتماعية المصرية.
- 5) أثرت المواقف الإقليمية، والدولية بشكل إيجابي على نجاح الثورة.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي للأسباب التالية:

- * لان هذا المنهج يصف ويحلل المضمون الذي أدى إلى اندلاع الثورة المصرية.
- * هذا المنهج يتتبع المجريات، وأهم المستجدات الطارئه على الثورة، ولاسيما أن تلك الأحداث سريعة التغيير.

إجراءات الدراسة:

تتطلب الدراسة استخدام أدوات البحث العلمي من حيث جمع المعلومات، والدراسات من مصادرها الأولية والمراجع المتوفرة في المكتبات، إضافة إلى الوثائق الصادرة، والمواقع الالكترونية.

الحدود المكانية والزمنية:

• الحدود المكانية:

- 1- بالنسبة لموضوع الدراسة فالمكان (جمهورية مصر العربية).
- 2- بالنسبة للباحث، لقد قام الباحث بالدراسة في دولة فلسطين المحتلة، جامعة القدس.

• الحدود الزمانية:

- 1- بالنسبة لموضوع الدراسة: لقد اختار الباحث بداية الأحداث في مصر 25/يناير مع بقاء الفترة الزمنية مفتوحة للأسباب التالية:

* لان أحداث الثورة المصرية ذات طابع سريع التغيير والتطور.
* لا إشارات لبوادر إستقرار في البعد السياسي، والاجتماعي للمجتمع المصري على المدى القصير.

* عدم وجود رؤى واضحة في مواقف القوى الفاعلة في المجتمع المصري بعد الثورة.

- 2- بالنسبة للباحث: قام الباحث بعمل الدراسة في جامعة القدس- الفصل الدراسي الثاني- 2012/2013م.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة.

المقدمة:

تناول هذا الفصل نظرية التغيير، والدراسات السابقة التي يمكن استخدامها لتسهيل فهم ثورة 25 يناير المصرية، فهذه الثورة جاءت ضمن موجة ثورات الربيع العربي لعام 2011م، وفي مخاض ثورة الشعوب العربية ضد الظلم، والحكم المستبد، ولذلك سيتم استعراض نظرية التغيير من حيث تعريف، أنواع التغيير في ظل الثورات، وكذلك مراحل التغيير من خلال البحث في تفاصيل كل مرحلة على حده، لدراسة الأبعاد السياسية والاجتماعية لثورة 25 يناير المصرية.

المبحث الاول: الإطار النظري.

1.1 نظرية التغيير:

عرف باحثو علم الاجتماع، التغيير بأنه " انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطوراً".⁽¹⁾

فاستخدام مصطلح التغيير يقصد به حاله التحول الاجتماعي والسياسي والاقتصادي التي يخوضها المجتمع بمعظم طبقاته من أجل أوضاع تمكنه من الانطلاق لمستقبل أفضل، وهي حالات يخرج منها المجتمع - بأفراده ومؤسساته وهيئاته - أكثر إيجابية وفاعلية، وقوة وبقدرة أفضل على إدارة شؤون البلاد، ومحاسبة قياداتها ومكافأة من يستحق ومعاقبة المخطيء. والتصدي لكل محاولات كبت الثورة أو القيام بثورة مضادة، ومن ثم فإن حالات التحول التي يتم فيها استبدال قله مسيطرة متحكمة بقله أخرى، دون المشاركة الايجابية الفعالة من وحدات المجتمع المختلفة، لا تدخل في نطاق نظرية التغيير.

(1) حسن، عبد الباسط، أصول البحث الاجتماعي، (القاهرة: مكتبة وهبة، الطبعة الاولى، 1998م)، ص: 10.

أنواع التغيير

إذا ما التقت وتضافرت رغبة المجتمع بعموم وحداته المختلفة على أهمية التغيير، أصبح لزاماً على الفاعلين السياسيين، وقادة الرأي، والفكر في المجتمع تحديد نوع التغيير المطلوب، هل هو تغيير شامل جذري عميق أم تغيير جزئي.

• التغيير الشامل العميق: يبدأ بتغيير القيادة الدكتاتورية، ويمتد ليشمل جميع مناحي النظم الأخرى الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، وفحواها التربوي، والتشريعي، والقضائي، والديني، ومن ثم فإن تغيير القيادة الدكتاتورية، يقود إلى النجاح في تغيير أنماط تفكير الأمة بما يتناسب وصالح الدولة، أو المؤسسة وهو يمثل الهدف النهائي للراغبين في إحداث التغيير على الدوام. مما يؤدي إلى التحولات النوعية الكبرى التي تقفز بالدولة أو المؤسسة قفزة هائلة إلى الأمام، فتغيير القيادة هي خطوة نحو التغيير الشامل، وليس الهدف النهائي.

• التغيير الجزئي: يتناول جزئية من التحولات، كالتغييرات التي تتناول الإصلاح الاقتصادي أو الدستوري أو العسكري، أو غيرها والتي تمس جانباً من الوضع العام للمجتمع، وتترك الجوانب الأخرى إما لكون الجوانب الأخرى لا تحتاج إلى تعديل، أو لعدم توفر المشروع الثوري الذي يملئ على المجتمع وقيادته التحرك في اتجاه محدد. ولذا فإن تحديد القادة والفاعلين الاجتماعيين والسياسيين لنوع التغيير يمثل الأولوية الأولى في العملية التغييرية.⁽¹⁾

مراحل التغيير في ظل الثورات: يمر الحراك الاجتماعي في ثلاث مراحل:

أولاً: مرحلة ثورة العقول.

وهي المرحلة الأولى في الحراك الثوري، وتتميز بالتجديد، إذ تبدأ هذه المرحلة بثورة عقلية تتجسد في حراك فكري جديد وأطروحات ورؤى جديدة تعيد تعريف الممكن، والمستحيل، والصواب والخطأ، وتعيد ترتيب الأولويات وطريقة النظر إلى العالم وإلى الذات، وتجب على الأسئلة الملحة المطروحة على الساحة، فتحدد طبيعة المعركة التي يخوضها المجتمع، وتحدد عقدة الصراع، ودرجة التغيير المطلوب والمسار الملائم لإحداث هذا التغيير، وهي الأجوبة التي تتجاوز الأطروحات والأفكار القديمة التي عجزت عن إحداث الحراك الاجتماعي المطلوب. وهذا الحراك الفكري يستهدف بالدرجة الأولى الكوادر المؤهلة لتصدر قيادة الفعل السياسي والاجتماعي. ومن

(1) عبد الحليم، احمد، وآخرون، حرب اللاعنف...الخيار الثالث، (بيروت: دار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2007م)، ص34.

خلال استهداف تلك الأفكار والأطروحات الجديدة لتلك الكوادر تختبر تلك الأفكار قوتها وملاءمتها للواقع وقدرتها على الحشد والتأثير. ويهدف هذا الحراك الفكري الجديد إلى إعادة بناء وترتيب، وتشكيل منظومة الأفكار لدى المستهدفين، وتوفير علوم التغيير وأدواته التي تضبط فهم الواقع وكيفية التعامل معه. (1)

ثانياً: مرحلة بناء قدرة المجتمع:

وهي المرحلة الثانية في الحراك الثوري، وتأتي نتيجة التقاط القادة التنفيذيين لصرخة الأفكار التي انطلقت في مرحلة ثورة الأفكار حيث تنشأ حالة عامة من الحراك التنفيذي في المجتمع يتجاوز التنظيمات والأحزاب والحركات، ويخترق جميع المساحات الاجتماعية، والسياسية خاصة مناطق الفراغ التي عجزت حركات الماضي عن ولوجها.

وتعتمد المرحلة الثانية على رافعتين رئيسيتين:

1- رسم خارطة البنية التحتية للحراك الثوري، وتحديد مناطق الفراغ ومناطق التكدس بالمشاريع التغييرية، وتأسيس المشاريع الضرورية للعمل الثوري كالمشاريع الفكرية والتمويلية والإعلامية التي ستدعم تيار التغيير. بالإضافة إلى وضع تصور للمشاريع التي ستؤدي إلى تقويض قوة النظام كإضرابات العمال، وقطع الدعم الخارجي عنه.

2- صناعة التيار الذي يتحرك في اتجاه تحقيق الأهداف المشتركة التي تتفق عليها لبنات المجتمع. وعبر هاتين الرافعتين تنطلق مجموعات العمل المنفصلة، والحركات والتنظيمات والأفراد المستقلين مسترشدين بهذا التيار لتأسيس هذه البنية التحتية واستكمال لبناتها وإتمام بنائها.

وهذه المرحلة تسودها استراتيجية التبعض الفعال، المعتمدة على الاقتراب غير المباشر من الخصم، وعن طريق إطلاق الكثير من المشاريع المتنوعة المستقلة، التي تفقد الخصم تركيزه، وتفكك مركزيته، وتستوعب طاقات المجتمع وإبداعاته لتحقيق الأهداف المشتركة. (2)

ثالثاً: مرحلة الصراع:

(1) عادل، وائل، زلزال العقول، (بيروت: دار العربية للعلوم، 2007م)، ص:89.

(2) عبد الحليم، احمد، وآخرون، حرب اللاعنف...الخيار الثالث، مرجع سبق ذكره، ص:65.

وهي المرحلة الثالثة من مراحل الحراك الثوري، وينتقل إليها المجتمع عقب بناء قدرته وعبر تأسيس البنية التحتية ونشأة التيار، وفي هذه المرحلة تتحدد أداة الحسم والاستراتيجيات الرئيسية للوصول للقوة التنفيذية، وهي التي تتحدد في ضوء أربعة مواقف قد يتعرض الحراك الثوري لإحداها، وهي:

- التحول: وهو موقف نادر الحدوث، إذ تتحول فيه قناعات الخصم ويُقدم على تقديم تنازلات طوعية لاقتناعه بصوابية هذا الفعل وبعدالة القضية التي يتبناها الحراك التغييرى الثورى.
- التآقلم: حيث يؤدي الفعل المباشر للمجتمع كسحب التعاون الاقصادى، أو السياسى إلى إجبار الخصم على تقديم تنازلات.
- الاستسلام: حيث يكون التمرد واللاتعاون من القوة والبراعة إلى درجة تضعف مصادر قوة الخصم بحيث لا يبقى أمامه من خيار سوى الاستسلام بشروط معينة، وهو ما نسميه (الإجبار اللاعنيف) والثورة المصرية نموذج لهذه الحالة.
- التفكك: حيث يؤدي التمرد واللاتعاون الشامل والواسع النطاق إلى التدمير الكامل لمصادر قوة الخصم مما يؤدي إلى سقوط النظام.

وهكذا تتحدد أداة الحسم الرئيسية في ضوء هذه المواقف الأربعة التي قد تتعرض لها - أو تختارها - الحركة التغييرية، وتسود هذه المرحلة استراتيجية التحالفات حين تصل حركة المقاومة إلى نقطة التعادل الاستراتيجى مع الخصم وتكتسب بسياسة (التجمع السليم)، قدرة على بلوغ رتبة التفوق الاستراتيجى عليه، إذ تتجمع هذه المشاريع وتقام التحالفات، وتتسق فيما بينها عندما تحين لحظة الحسم التاريخية نظراً لاتفاقها على الأهداف المشتركة. ويبدأ تصاعد حملات المقاومة تدريجياً بحسب درجة الاستجابة للمطالب وتفاعل الجماهير، حتى تصل إلى استخدام أدوات اللاتعاون الاقصادى، والاجتماعى، والسياسى، وأدوات التدخل مثل احتلال البرلمان بلا عنف.⁽¹⁾

(1) عبد الحليم، احمد، وآخرون، حرب اللاعنف...الخيار الثالث، مرجع سبق ذكره، ص:97.

رابعاً: مرحلة الفعل الحضاري:

وهي المرحلة الأخيرة في الحراك التغييري الشامل، وتأتي بعد عودة الأداة التنفيذية إلى المجتمع بمؤسساته وهيئاته وأحزابه وأفراده، ليبدأ المجتمع في تطبيق البرنامج الذي يؤهله للانطلاق إلى المستقبل، وللمساهمة في البناء الحضاري عبر التنافس الحر بين البرامج المختلفة التي تتبناها الأحزاب، والحركات والتنظيمات المختلفة. ولا تبدأ المشاريع النهضوية والتغييرية العملاقة والقوية إلا بعد عودة الأداة التنفيذية للمجتمع لأن هذه المشاريع الضخمة لا يمكن أن تنفذها الجماهير أو قواعد المؤسسات، وإنما هي مشاريع تحتاج إلى قرارات وميزانيات وتوجهات وسياسات دول. وهنا يجب الإشارة إلى أن تحقيق النهضة يعتمد على الاستجابة الصحيحة للتحديات التي سيقابلها الوليد الجديد، من خلال المرور بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة الوجود. فكل كائن حي أو نظام قائم يحرص أولاً على بقاءه أو وجوده.

المرحلة الثانية: مرحلة الاستقرار. فهذا الكيان الذي ضمن وجوده وبقائه في المرحلة الأولى يسعى إلى الاستقرار. فتأمين الوجود والبقاء قد لا يعني استقرار النظام. لذلك فهو يسعى إلى تعديل أوضاعه لإيجاد حالة من الاستقرار.

المرحلة الثالثة: مرحلة النمو. وفيها يهدف الكيان - بعد المرحلتين السابقتين - إلى مستوى ثالث، وهو النمو وتطوير ذاته والبناء، وهكذا فإن أي نظام يسعى إلى الوجود ثم إلى الاستقرار، ثم إلى التنمية.

التغيير بين معركتين:

ووفق هذه الرؤية الكلية المرحلية يجب التمييز بين أمرين، بين معركة الحريات، ومرحلة تنافس البرامج على الإدارة الأفضل للدولة، ففي معركة الحريات يكون الهدف تحرير إرادة المجتمع واستعادة قوته كرقيب على الحكومة قادراً على دعمها أو معارضتها أو تغييرها إن أراد. أما بعد انتهاء المعركة واكتساب المجتمع أدوات التعبير عن رأيه والدفاع عنه تبدأ المرحلة الثانية، وهي المنافسة على البرامج، ثم التناوب عليها، ويختار فيها المجتمع أفضل الكفاءات لإدارة الدولة.

إن نظرية التغيير التي تم تناولها من النظريات التي يمكن لها أن تقيس الثورات العربية الشعبية ومنها الثورة المصرية، حيث نجد أن الشباب والجيل الناشئ هم محور التغيير، فالحراك

الجماهيري المصري خرج ضد الظلم والاستبداد عندما تفرد الحزب الوطني بإدارة البلاد سياسياً وإقتصادياً. فنجد ان الحراك الجماهيري الذي قامت به جميع شرائح المجتمع، هو السبب في إقتلاع نظام مبارك، وإنهاء 30 عاماً من الظلم والتفرد في صنع القرار، الذي كان يتجاهل رغبات الشعب في الحصول على الكرامة الانسانية وممارسة واجباته، وحقوقه على أساس المواطنة، فتلك التحركات لم تكن من تدابير القيادات السياسية والحزبية بل ظهرت بشكل عفوي وتراكمي من الشباب الذين أطاح بهم الفقر والبطالة وإرتفاع نسبة الامية، والذين لم يكن لديهم أدنى شك بأن حركتهم الشعبية سوف تواجه بالعنف، وإثارة الفتن الاهلية والطائفية والحزبية من أجل الاطاحة بهم، لكن طبيعة الوعي الذي حرك الجماهير الشعبية هو الذي منع الاقتتال الداخلي.

فتورة الشباب المصرية التي لم تنتظر قائداً كانت عرضة للسلب، واصبحت عرضة للثورة المضادة من رجالات النظام السابق وكذلك عرضة للتنافس على قطف ثمارها من العديد من الاحزاب، والمنظمات والتي إستطاعت ان تتركب موجتها، وتحاول نسبها لنفسها. وكذلك لا يستطيع أحد أن ينكر دور الجيش في الوقوف إلى جانب المتظاهرين ضد النظام، فقد كانت العلاقة بين (النظام والحزب)، والجيش تسودها حالة من التوتر بسبب سياسة التوريث الذي ظهر على يد عائلة مبارك والحرس الجديد بقيادة احمد عز وغيره، فقد جرت الكثير من التعديلات الدستورية، وتغيير القضاء وإشرافه على الانتخابات من أجل التمهيد للمرحلة والتي يكون فيها جمال مبارك وريث عرش جمهورية مصر العربية، لكن إنقاء أهداف الثورة مع هدف المؤسسة العسكرية قد أفضل مخطط التوريث، وأطاح بنظام مبارك وحزبه.

1.2 نظرية الانتفاضة:

لقد عرف اميليو لوسو الانتفاضة بأنها: "المرحلة السابقة على الثورة والحرب الشعبية المنظمة، ويرى ان المبادئ التي تحكم الحرب هي أكثر صرامة من تلك التي تحكم الانتفاضة." (1)

وفي موضع آخر عرفها لوسو بأنها: "كل عنف مسلح، مهما يكن شكله، يهدف للإستيلاء على السلطة السياسية." (2)

(1) سمير، أبو خطاب، اساليب المقاومة الشعبية في الانتفاضة، صامد الاقتصادي، العدد(75)، كانون ثاني1989، ص:192.
(2) لوسو، إميلييو، نظرية الانتفاضة: ترجمة جوزيف عبدالله، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 1984)، ص:13.

وقد عرفها علي فياض بأنها: "الرفض والتمرد الذي تمارسه القوى المظلومة والمضطهدة والمجموعة ضد القوى المسيطرة والمهيمنة بهدف الانعتاق والتحرر والانصاف"⁽¹⁾

أما ناهد عز الدين فقد أوردت تعريفاً للدكتور أحمد صدقي الدجاني- من خلال إقتباس عنه في ندوة أقامها مركز البحوث والدراسات بجامعة القاهرة في الرابع والعشرين من فبراير لعام 2001م- حيث قال: "إنها عمل شعبي ثوري ينطوي على إيمان لا يهتز بالحق في ممارسة المقاومة طويلة النفس، والمستمرة بهدف التحرير...و. الرفض الحاسم للواقع والعزم على تغييره بعد سقوط جدار الخوف."

إن الحرب تختلف عن الانتفاضة من حيث السياق والمبادئ التي تحكم كلتا الظاهرتين، ففي الحرب هناك قوانين صارمه تدفع الجيش للقتال ضمن قوانين عسكرية صارمه تجبر أفراده على خوض المعركة تحت طائلة الموت، وفي جبهة عسكرية تكون محددة وواضحة المعالم، بينما الانتفاضة فإن المشاركة فيها تكون طوعية تتصاعد مع إستمرارية الفعل النضالي، وتراكمه، كما يلاحظ أن الحرب وفقاً لقوانينها تترك المجال بحرية المناورة للجيش، وفي التوقف مؤقتاً، في حين تبدأ الانتفاضة بعمل مفاجئ ولا تتوقف لفترات، وربما تكون طويلة نسبياً، إلى أن يتحقق ولو جزئياً ما ترفعه من شعارات وأهداف.

وبهذا يمكن القول: "أن الانتفاضة ليست حرباً قتالية تتطلب الاسلحة المتكافئة... وإنما هي التعبير عن إرادة شعبية تمتاز بروحية تتفوق بالاستعداد التضحيوي والنضالي."⁽²⁾

والانتفاضة الشعبية تكون ذات مضمون اجتماعي واقتصادي وسياسي، وهي تستخدم وسائل متعددة قد تبدأ بحجر وتنتهي بطلقة نارية. والانتفاضة لها أهداف متعددة مثل الاستقلال وإنهاء الاحتلال، وترفع شعارات تحمل في طياتها أهداف مرحلية وأنية تتعلق بمسائل سياسية، أو اقتصادية، واجتماعية، وقد تكون متعلقة بأمور الدفاع عن النفس، وإثبات الذات والهوية. فالانتفاضة في طبيعتها قد تكون عفوية غير منظمة ولا تحكمها قوانين، فهي تبدأ بفعل أو حدث بسيط، والذي يعتبر المفجر، أو الشرارة بعد ذلك لسنوات تتخللها أفعال نضالية متراكمة، وبأساليب شتى لكن الخطورة في العفوية عدم تشكيل قيادة للانتفاضة تأخذ على عاتقها التخطيط من خلال برنامج متكامل لكافة أوجه الحياة اليومية للشعب المنفض، فالقيادة تشكل سياجاً قوياً لاستمرارية الانتفاضة

(1) فياض، علي، ظاهرة الانتفاضة في التجربة الفلسطينية، صامد الاقتصادي، العدد(126)، كانون أول 2001، ص:151.

(2) سمير، أبو الخطيب، اساليب المقاومة الشعبية في الانتفاضة، مرجع سبق ذكره، ص:192.

الشعبية. وفي حال فشل إيجاد مثل هذه القيادة، فالتخبط، والاحباط والسلبيات ستصيب عصبها، وبالتالي القضاء عليها وفشلها في تحقيق أهدافها التي قامت من أجلها. (1)

تعتبر نظرية الانتفاضة من النظريات التي يمكن لها أن تفسر الثورة التي قام بها الشعب المصري في الخامس والعشرين من يناير لعام 2011م، وخاصة أن هذه النظرية تطرح إمكانية القيام بالانتفاضة ضد الظلم والاضطهاد الذي يؤثر على الهوية والثقة بالنفس، فكل الظروف السابقة أدت إلى اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير نتيجة تراجع ثقة الشعب المصري بذاته، والتي عززها تراجع دور مصر على المستوى الاقليمي والعربي. والانتفاضة التي تقوم بها الشعوب تحمل مضامين سياسية واجتماعية واقتصادية تسعى لتحقيقها في مسيرتها النضالية، وهذا أيضاً ينطبق على الشعارات والاهداف التي سعت لها ثورة الخامس والعشرين من يناير.

وبما أن الثورة هي التغيير الجذري في نمط علاقات الانتاج وتطوره فإن أقرب المفاهيم إلى الحراك الشعبي المصري هو الانتفاضة، ثم يليها وعبر السنين أنماط تغيير في النظم الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والتي يمكن أن يطلق عليها مفهوم (الثورة).

(1) فارس، أحمد، الانتفاضة الفلسطينية: دراسة تحليلية مقارنة ما بين إنتفاضتي عام 1987 او عام 2000م، رسالة دكتوراة، (جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية- قسم العلوم السياسية- ، 2004م)، ص:51.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للثورة المصرية.

1) دراسة قتلوني، مصعب حسام الدين لطفي.⁽¹⁾

تتناول هذه الدراسة إشكالية العلاقة بين تحول مواقع التواصل الاجتماعي، وتحديدًا الفيسبوك إلى مواقع للتواصل السياسي، والتي أثرت بشكل فعال على التغيير السياسي في المنطقة العربية بشكل عام ومصر بشكل خاص.

أما السؤال الرئيس للدراسة ما هو الدور الذي لعبته مواقع التواصل الاجتماعي، وخاصة الفيسبوك في إطلاق شرارة الثورات بشكل عام، و ثورة 25 يناير في مصر بشكل خاص؟. لقد إعتد الباحث على فرضية رئيسية هي أن مواقع التواصل الاجتماعي لعبت دوراً بارزاً وفعالاً في ثورة الشعوب العربية، واستطاع نشطاء هذه المواقع التأثير بشكل كبير في تسلسل مجريات أحداث ثورة 25 يناير في مصر، وما نتج عنها من تغيير سياسي تمخض عنه إسقاط نظام الرئيس محمد حسني مبارك بعد 30 عاماً من الحكم. وتهدف الدراسة إلى معرفة الظروف التي ساعدت على عملية التغيير السياسي من خلال وسائل غير تقليدية مثل مواقع التواصل الاجتماعي، والتي لم تكن سائدة سابقاً، والتعرف على قدرة الأحزاب السياسية والانظمة ايضاً في توظيف الفيسبوك كل منهما لصالحه.

وتكمن أهمية الدراسة في انها تتناول موضوعاً حديثاً ومستجداً على الساحة العربية، حيث أنها تسلط الضوء على انخراط نشطاء الانترنت وهواة الفيسبوك في مصر في الحياة السياسية وفيها اعتمد الباحث على المنهج التحليلي، والمنهج الاستشراقي. وقد خلصت الدراسة إلى أن كثيراً من الوسائل والعوامل لعبت دوراً لا يستهان به على نفض غبار سبات الشعوب العربية والانقراض في وجه الانظمة الاستبدادية، إلا أنه لا يمكن إنكار ان طفرة التكنولوجيا والتطور السريع لشبكات الانترنت وتقنية المعلومات قد فرضت نفسها بقوة فأصبحت نواة الثورة والتغيير.

⁽¹⁾ قتلوني، مصعب حسام الدين لطفي. (دور مواقع التواصل الاجتماعي(الفيسبوك) في عملية التغيير السياسي/مصر نموذجاً)، رسالة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، 2011م.

(2) كتاب العوضي، هشام.(1)

تتناول هذه الدراسة إشكالية الصراع على الشرعية بين الإخوان المسلمين ومبارك في الفترة الواقعة بين 1982م - 2007م. وتهدف إلى نقاش الاسباب، والدوافع التي قادت للتحول من حالة المهادنة بين الاخوان المسلمين ومبارك إلى مرحلة الصراع . أما المنهجية التي اعتمدها الباحث فهي المنهج التحليلي والمنهج التاريخي.

و قد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن الصراع على الشرعية كان سببه تغيير، وتحول العلاقة بين الاخوان المسلمين ومبارك من حالة التسامح إلى حالة الصراع للحصول على الشرعية سواء كانت الشرعية القانونية أو المجتمعية وشرعية الوجود السياسي.

(3) كتاب حسنين، توفيق إبراهيم.(2)

تتناول هذه الدراسة إشكالية التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، في مصر في ظل التعددية المقيدة التي امتدت منذ عهد السادات، وحتى عهد الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك. وتهدف الدراسة إلى رصد وتحليل وتقييم حالة التحول الديمقراطي في المجتمع المصري منذ 1981و حتى مايو عام 2005م.

وكانت أهم الاسباب التي أدت إلى القيام بهذه الدراسة هو تحول مصر من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى التعددية المقيدة، وآليات إدارة عملية الانتقال من قبل كل من الحكم والمعارضة. وقد اعتمد الباحث على العديد من المصادر ومنها كتب وتقارير عربية وأجنبية قام بتأليفها باحثون متخصصون، وأبحاث صادرة عن جامعات ومراكز بحثية. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها، أن النظام السياسي المصري يعاني من أزمة بنائية مما تسبب في تعثر عملية التحول الديمقراطي، لذلك فإن القيام بالإصلاح السياسي من الامور الملحة لانه محور الاصلاحات الاقتصادية والحزبية والقانونية.

(1) العوضي، هشام، صراع على الشرعية، الاخوان المسلمون ومبارك، 1982م/2007م)، سلسلة أطروحات دكتوراه(74)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: الطبعة الاولى، يناير 2009م)

(2) حسنين، توفيق إبراهيم، (التحولات الديمقراطية والمجتمع المدني في مصر)، خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري 1981 - 2005م، مركز البحوث والدراسات السياسية، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الاولى، 2006م).

4)دراسة محروم، محمد.(1)

تتناول الدراسة إشكالية تقييم الصحفيين الأردنيين لتغطية قناة الجزيرة العربية لأحداث الربيع العربي لعام 2011م. وتتبع الدراسة منهجية استطلاع الرأي للتوصل إلى النتائج المطلوبة. وتهدف الدراسة إلى التعرف على آراء ووجهات نظر الصحفيين المحترفين وطلبة الصحافة في الأردن حول مدى موضوعية قناة الجزيرة أثناء تغطيتها لآخبار الثورات العربية. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة أن (67%) من الصحفيين يعتقدون أن القناة انحازت بشكل كامل للشعوب العربية وقاطعت الأنظمة في تلك الدول، ووجد أن (33%) من الصحفيين أن القناة لم تكن موضوعية لأنها تنفذ أجندة سياسية خاصة للنظام القطري، الذي وظف القناة لمناكفة أنظمة لا يرتبط بعلاقات قوية بها مثل مصر وليبيا وتونس.

5)دراسة عجيزة، مروة شبل.(2)

تتناول هذه الدراسة إشكالية تحليل ورصد معالجة الصحافة المصرية ومواقع الاحتجاجات على شبكة الانترنت لأزمة الاحتجاجات الشعبية في مصر. وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية معالجة الصحف ومواقع الإنترنت لظاهرة الاحتجاجات الشعبية في مصر، وتقوم الدراسة على فرضية وجود فروق دالة إحصائية بين الصحف ومواقع الإنترنت في أسلوب عرض القضايا الاحتجاجية. وقد اعتمدت الباحثة في منهجها على المنهج المسحي التحليلي لوصف معالجة الصحف ومواقع الإنترنت لقضايا الاحتجاجات الشعبية في مصر، وقد طرحت الدراسة العديد من التساؤلات منها ما الفن الصحفي المستخدم في معالجة قضايا الاحتجاجات؟ وقد وصلت الباحثة إلى العديد من النتائج أهمها أن الخبر هو في مقدمه الفنون الصحافية لمعالجة قضايا الاحتجاجات تلاة العمود ثم الحديث، فالتحقيق، ثم المقال الافتتاحي.

(3) Daniel j. Myers:(Media,Communication Technology,and Protest(6
.Waves,Department of Sociology

(1) محروم، محمد (صحفيو اليوم، والغد في الاردن، كيف يقيمون تغطية قناة الجزيرة العربية لأحداث الربيع العربي)، رسالة ماجستير، جامعة بيلن، أيرلندا، 2011م.

(2) عجيزة، مروة شبل، (معالجة الصحافة المصرية ومواقع الاحتجاج على شبكة الانترنت لأزمة الاحتجاجات الشعبية في مصر)، دراسة تحليلية مقارنة، قسم الاعلام، كلية الاداب- جامعة المنوفية، 2011م

(3) Daniel j. Myers:(Media,Communication Technology,and Protest Waves,Department of Sociology),University of Notre Dame,810 flanner Hall,Notre Dame IN

. Available at:<http://www.nd.edu/dmyers/Lomond/myers.pdf>Myers.33@nd.edu46556.

تتناول هذه الدراسة دور وسائل الاعلام في معالجة ظاهرة الاحتجاجات الاجتماعية من خلال دراسة مقارنة لمعالجة ظاهرة الاحتجاجات في الصحافة والتلفزيون وشبكة الانترنت. وتهدف الدراسة إلى التعرف على ما يميز شبكة الانترنت على الوسائل الاخرى التقليدية والذي يؤدي لاختلاف النتيجة باختلاف الوسيلة. وتوصلت الدارس لعديد من النتائج أهمها، أن شبكة الانترنت على الرغم من الخدمات التي تقدمها لقضية الاحتجاجات الاجتماعية بشكل يفوق الوسائل الاخرى، خاصة الصحف والتلفاز إلا أن انخفاض المستوى الاجتماعي والتعليمي له دور في إعاقة تطور تأثيرها لجميع فئات المجتمع.

التعليق على الدراسات السابقة:

إن معظم الدراسات السابقة تعالج دور وسائل الاعلام في متابعة الحركات الاحتجاجية في العالم العربي بشكل عام ومصر بشكل خاص، لذلك فإنها تغفل عن الاسباب التي أدت لقيام تلك التحركات، كما أنها لا تتطرق لإنجازات الثورة على الصعيد السياسي والاجتماعي، كذلك فإن معظم الباحثين في الدراسات السابقة ينتمون لمجالات الصحافة، والاعلام مما يصعب الوصول إلى نتائج موضوعية لأنها تخلو من آراء وأفكار علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة الذين يجب أن يكون لهم دور في معالجة ظاهرة الاحتجاجات الشعبية من أجل الوصول إلى تحليل شامل ودقيق لطبيعة الحركات الاجتماعية الشعبية. ودورها المستقبلي في النهوض بالأمم والشعوب.

الفصل الثالث

مصر ما قبل الثورة:

المقدمة:

لقد جاءت ثورة الخامس والعشرين من يناير/ كانون أول المصرية كرد فعل شعبي على الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية السيئة التي سادت قبل اندلاع الثورة. فالشباب هم أكثر الفئات معاناة بسبب الظروف القاسية التي ساهمت في الحراك الشعبي الذي انتهى بقيام الثورة، وقد تميزت الحياة السياسية في مصر قبل الثورة بضعف دور الأحزاب بشكل عام، وفساد النظام الحاكم، وضعف القاعدة الاجتماعية التي يعتمد عليها النظام من أجل الاستمرار، والاعتماد على قانون الطوارئ والمؤسسة العسكرية بأجهزتها الأمنية، وعليه فقد تم تناول المحاور التالية لبيان ماهية الأوضاع وفق التالي: (1)

- اولاً:- الأوضاع السياسية السائدة قبل الثورة .
- ثانياً:- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة قبل الثورة .
- ثالثاً:- خلفيات الحراك الاجتماعي والقوى السياسية.
- رابعاً:- القوى الناشئة في المجتمع المصري، (قيادات الثورة).

(1) النجار، زغلول وابوداود، السيد، (ميدان التحرير): التحولات في مصر بين جذور الماضي وأفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص:87.

المبحث الاول: الأوضاع السياسية السائدة قبل الثورة.

يرى بعض الكتاب أن أوضاع مصر في عهد الرئيس مبارك، ما هي إلا امتداد لأوضاعها السياسية، والاقتصادية، وحتى الثقافية التي كانت سائدة إبان عهد الرئيس السادات، وقد كان لاغتيال الأخير أثر واضح على طبيعة المرحلة السياسية اللاحقة لعهد مبارك، فالقوانين والقرارات المختلفة التي اصدرها السادات قبل اغتياله أثرت على بداية عهده، لهذا اتخذ الرئيس الجديد سياسة التهدئة، وأجرى أول استفتاء على توليه منصب الرئاسة، حيث حصل على نسبه (98 %). وقد أراد من تلك السياسة، امتصاص غضب الشارع الذي بقي مضطرباً بعد حادث الإغتيال، فقام في بداية عهده بالإفراج عن المعتقلين السياسيين ووعده بتحسين الأوضاع الاقتصادية، ومحاربة الفساد.⁽¹⁾

أما سياسته مع الأحزاب فقد بنيت على أساس كسب ودها، وذلك بتعزيز الحريات الحزبية والسماح بوجود المعارضة بعد حالة الجمود، والاعتقالات التي أنهكتها في عهد الرئيس السادات، حيث سمح لها بالنشر واستخدام الحقوق القانونية وممارسة نشاطاتها الحزبية، على اعتبار أن المعارضة جزء من النظام. بدا ذلك واضحاً من اللقاءات والحوارات التي أجراها مع العديد من الشخصيات والأحزاب. ذكر هيكل في كتابه (مبارك وزمانه) ماذا جرى في مصر ولها: ؟ "ان مبارك عندما أطلق سراح السجناء السياسيين وشكل لجنة اقتصادية للتباحث في أمور مصر ما كانت هذه إلا محاولات عبثية من أجل تمرير سياسته التي تقوم في الأساس على الحكم الفردي، والشخصي الذي تضيق معه الحريات، ويحل الحزب الحاكم مكان الحكومة والبرلمان في إصدار القرارات وبناء السياسات."⁽²⁾

إعتمد حسني مبارك بشكل أساسي على قانون الطوارئ الذي عمل به السادات، وعزز سيطرته من خلال الأجهزة الأمنية وخاصة جهاز أمن الدولة، الذي أضر بالمصريين باتباعه سياسة القتل، والاعتقال، والتعذيب، والمحاكمات العسكرية دون تهم واضحة وذلك لحماية النظام الجديد. وقد شيد هذا الجهاز حاجزاً من الخوف عند المصريين الذين كانوا يأملون بعهد وسياسة جديدة في

(1) هيكل، محمد حسنين، مبارك وزمانه: ماذا جرى في مصر ولها؟ (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الاولى، 2012م)، ص: 110

(2) المرجع السابق، ص: 110.

ظل حكم مبارك. وأصبح الأمن هاجساً مخيفاً لدى المصريين.⁽¹⁾ وأدركت الغالبية العظمى من الشعب استحالة العمل في السياسة، إذا لم تكن من أتباع النظام، أو الأحزاب التي تسانده. ترسخت هذه القناعة في ظل تشكيل الحكومات والبرلمانات الخاضعة للحزب الوطني، والتي تحولت إلى دولة داخل الدولة الأم. فالإمميزات والحصانه، وامتلاك أراضي الدولة، والحصول على قروض لأعضاء الحزب، دون أي اعتبار لمصلحة الشعب المصري وكذلك استنزاف موارد الدولة، بانتشار الرشوة، والمحسوبية، والفساد الإداري والسياسي. حيث تحولت مصر من السعي لتحقيق المصلحة العامة إلى تحقيق المصلحة الفئوية والحزبية الفاسدة.⁽²⁾

أُستبدلت مؤسسة الرئاسة في عهد مبارك، بالحزب الوطني الذي تحكّم بمقدرات البلاد، وسياساتها، فمهمة مؤسسة الرئاسة في العالم الديمقراطي هي تحديد السياسات، والاستراتيجيات في التعامل مع الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية، والرئيس يعمل على تنفيذ تلك الاستراتيجيات التي تفوقه لتحقيق الشرعية القانونية، والرضى الشعبي على اعتبار أنه يسعى إلى تحقيق المصلحة الوطنية العامه. لكن الأمور في عهد مبارك لم تكن كذلك ولم تتغير في السنوات اللاحقه، فبعد ثلاث سنوات من رئاسته كانت مصر تمر، بمرحلة انتقالية. حيث عمل على إدارة المعركة الانتخابية الخاصة به بشيء من الحذر وذلك من خلال توثيق العلاقة بين السلطة، والأجهزة الأمنية من جهة ووزير داخلية اللواء (حسن) من جهة أخرى. هذه الانتخابات (ضمنت) رغبة الرئيس، في إمكانية الترشيح لمن يريد، لكن في المقابل تم وضع قائمة موازية لمن لا يريد لهم الترشح وحددت النسبة التي يجب أن تحصل عليها المعارضة في مجلس الشعب بذريعة أن الوضع المصري لم يستقر بعد.⁽³⁾

لقد أعطى مبارك صلاحيات واسعة لوزير داخلية، بالتدخل في الدوائر الانتخابية، والأسماء المطروحة فيها وأن يجيز من يريد، ويرفض من يريد، وكان شقيق مبارك (سامي مبارك) من الذين منعهم الرئيس من الترشح عن الحزب الوطني، حيث لجأ إلى حزب الوفد، وحصل على نسبة عالية في الدائرة التي ترشح عنها.⁽⁴⁾

إن سياسة الإبعاد القسري والتدخل في تشكيلات الدوائر الانتخابية، والأسماء المطروحة، أدت إلى ابتعاد المواطن المصري عن الحياة السياسية، وإلى إصابته بالإحباط لأنه لن يغير شيئاً في الحياة السياسية، فالانتخابات الرئاسية تجري من خلال الاستفتاء الشعبي، وانتخابات البرلمان تتم

(1) غنيم، وائل، إذا الشعب يوماً أراد الحياة، (القاهرة: الطبعة الأولى، 2012م)، ص: 41.

(2) يدو، خالد كاظم، ثورة 25 كانون الثاني يناير، في بر مصر محاولة للفهم السوسولوجي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2011م)، ص: 199.

(3) هيكل، محمد حسنين، (مبارك وزمانه): من المنصة إلى الميدان، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، 2012م)، ص: 120.

(4) المرجع السابق، ص: 123.

بالتزكية. واستبعاد القوى والشخصيات السياسية تحت شعار المرحلة الانتقالية أصبحت مبرراً لسطوة الحزب الحاكم على الحياة السياسية عموماً.

في الانتخابات البرلمانية عام 1984م⁽¹⁾ أظهر الرئيس مبارك التزامه الظاهري بالتعددية السياسية فقد وفر للأحزاب الاجواء الايجابية التي تستطيع من خلالها ممارسه حقها في الترشح، فسمح لجماعة الاخوان المسلمين بالمشاركة الانتخابية عبر التحالف مع حزب الوفد، حيث أن القانون لايجيز تشكيل أحزاب سياسية على أساس ديني، وفيها حصل الحزب الوطني الحاكم على (390) مقعداً من أصل (448) مقعداً أي على نسبة (87%) و حصلت المعارضة على (58) مقعداً (تحالف الاخوان والوفد) أما بقية الاحزاب كالتجمع، وحزب العمل فلم تحصل على شيء بسبب الشروط التي وضعها النظام في تلك الانتخابات، فأى حزب سيشارك يجب عليه أن يحصل على (8%) من اصوات الناخبين.⁽²⁾

بدأ الرئيس مبارك يفقد شعبيته، وشرعيته مع بداية المرحلة الرئاسية الثالثة، حيث شهدت هذه الفترة أزمة اقتصادية وسخط شعبي، وقد تصاعد السخط نتيجة تراجع اسعار النفط، وزيادة المديونية، بالإضافة إلى زيادة عدد السكان مقابل محدودية الموارد، وارتفاع نسبة البطالة والفقر، فكان تمرد الأمن المركزي في فبراير 1986م الذي دفع مبارك إلى الاستعانه بالقوات المسلحة لاستعادة هيبة سلطته ونفوذه.⁽³⁾

إن تلك الحادثة أزلت القناع عن شرعية، وشعبية مبارك، كذلك كشفت زيف قانونية رئاسته وتقبل الشعب لسياسته على الرغم من فوزه مرتين من خلال (الاستفتاء الشعبي) بالإعتماد على القوات المسلحة وتشبته بالسلطة. وكذلك بينت رفض الشارع لسياسة تشكيل الاحزاب الجديدة، واستبعادها على أساس ديني كونها تؤدي الى الفوضى في الحياة السياسية.⁽⁴⁾

إلا أن السبب الحقيقي لهذا الاستثناء، تمثل في أن هذه الاحزاب تهدد النظام وخاصةً (الحزب الوطني) لاعتماد الاخوان المسلمين على البعد الديني والقاعدة الشعبية التي يفقدها مبارك وحزبه.

عند نهاية مرحلة الثمانينات أصبح للإخوان قاعده جماهيرية لا يمكن تجاهلها بعد دخولهم البرلمان من خلال (التحالف الإسلامي) الذي ضم الاخوان، وحزبي العمل، والأحرار، وبذلك أثاروا الكثير من النقاشات والحوارات حول الإصلاح السياسي، وفشل الحكومة في مجال حقوق الانسان، وطبيعة تعاملها مع المعارضة، وانتقاد الأوضاع الاقتصادية، والصحية والتعليمية في مصر. ولقد

(1) إبراهيم، حسنين توفيق، التحولات الديمقراطية والمجتمع المدني في مصر، مرجع سبق ذكره، ص:40.

(2) العوضي، هشام، صراع على الشرعية الاخوان المسلمون ومبارك 1982-2007م، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2009م)، ص:126.

(3) المرجع السابق، ص:136.

(4) هيكمل، محمد حسنين، (مبارك وزمانه): من المنصة إلى الميدان، مرجع سبق ذكره، ص:142.

شكل الإخوان قوة مؤثرة على سياسة الحزب الحاكم الذي يرأسه مبارك. كذلك زاد نفوذهم و(خطرهم) خارج البرلمان من خلال الدور الفاعل في الجمعيات والنقابات العمالية، والطلابية، وهيئات التدريس، ومجالس الطلبة، و قدرتهم في التأثير على الطبقة الوسطى، والدنيا للمجتمع من خلال الخدمات السلعية والصحية التي يقدمونها.⁽¹⁾

وكنتيجة مباشرة لزيادة الضغوط على الجماعة من النظام الحاكم قرروا دعم مبارك في الحصول على فترة رئاسية جديدة، ففي تشرين الثاني عام 1987 م حصل مبارك على (420) صوتاً من أصل (448) صوتاً أي أكثر من ثلثي الاصوات التي يحتاجها للبقاء كرئيس لمصر.⁽²⁾ أراد مبارك من ذلك أن يحصل على شرعية حزبية وبرلمانية تؤدي إلى الحصول على الرضى الشعبي والجماهيري لكن حالة التوتر، وانعدام المصادقية شابت العلاقة بين النظام الحاكم، وبين الاخوان خاصة أن مبارك كان يعتمد على وزراء داخلية أشداء يستخدمون القوة والعنف ضد كل من ينتقد أو يحاول المساس بمؤسسة الرئاسة، كان ذلك واضحا بشكل كبير من خلال السياسة العنيفة التي استخدمها وزراء داخلية مبارك أمثال (حسن باشا، ومحمد النبوي) اللذان استخدموا القوة المفرطة في قمع الإسلاميين باعتقالهم (8000) شخص بعد قيام الإخوان بست عشرة عملية (شغب) ضد حكم مبارك وسياسته.⁽³⁾

إن قيام بعض التنظيمات الاسلامية المتشددة بأعمال (تخريب) ضد الدولة والمجتمع، قدمت للنظام ذريعة للتضييق على أحزاب المعارضة، مما أدى الى انتهاء سياسته التهدئة وبداية المواجهة العنيفة مع التيارات الاسلامية، وخاصة الاخوان في نهاية الثمانينات. ذكرت الباحثة أماني عبد الرحمن صالح "إن التحول للتعددية تقوده نخبة ذات جنور تسلطيه، وان الهدف منه هو مواجهة ضغوط إقتصادية وسياسية تهدد إستقرار هذه النخبة.... لذلك فإن السلوك السياسي للنظام في هذا النموذج من التعددية قد غلب عليه طابع القمع، وإتسم التطور السياسي عموما بطابع الازمة".⁽⁴⁾

كان نظام مبارك يلجأ الى المؤسسة الدينية في حالات التمرد، والسخط الشعبي لدعم شرعيته واستمراره، ففي أواخر الثمانينات قام بتوزيع صحف إسلامية مثل (لواء الاسلام وعقيدتي) بهدف تقديم رؤية اسلامية لنظام الحكم بمصر، مدعيا تطبيقه للشريعة الاسلامية في سياسته الاقتصادية،

(1) إبراهيم، حسنين توفيق، التحولات الديمقراطية والمجتمع المدني في مصر، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

(2) العوضي، هشام، صراع على الشرعية الإخوان المسلمون ومبارك 1982-2007م، مرجع سبق ذكره، ص: 167.

(3) المرجع السابق، ص 174.

(4) عبد الرحمن صالح، أماني، أزمة التعددية الحزبية المقيدة في مصر خلال السبعينيات، الفكر الاستراتيجي العربي العدد (27)، يناير 1998، ص: 51.

والاجتماعية والادارية. وللتأكيد على ذلك زاد عدد الساعات التي يخصصها للبرامج الدينية في التلفاز الحكومي لتصل إلى (14500) ساعة مقابل (8000) ساعة للبرامج الترفيهية.⁽¹⁾

إن النظام إقترب من فقدان شرعيته الدينية المتمثلة بعدم الخروج عن ولى الامر، لذلك لجأ (لتدبين) سلوكياته من أجل إستعادته شعبيته بسبب صراعه مع الاخوان على الشرعية الدينية والشعبية.

لم تكن الامور السياسييه في مصر خلال التسعينات أفضل حالاً من الاعوام السابقة، فقد تحولت العلاقة بين النظام والإخوان من سياسة التسامح إلى الصراع، بعد صعود شعبية الاخوان المسلمين الذين شرعوا بالتسييس (الشرعية الدينية) وتعبئة مناصرين في النقابات، والاتحادات لخلق رأي عام مصري ضد سياسة النظام، أما نظام مبارك فقد رضي بحكم المحكمة الدستورية العليا التي أكدت أن إنتخابات 1987م لم تكن دستورية كونها لم تضمن المساواة بين المرشحين المستقلين ومرشحي القوائم الحزبية، التي يجب أن يحصل فيها الحزب على (8%) من الأصوات، لذلك تم حل مجلس الشعب والدعوة لانتخابات برلمانية جديدة عام 1990م، على أساس فردي بدلاً من نظام القوائم وهذا يحتاج إلى أن تقدم الأحزاب مرشحينها ويتم التصويت لهم في دوائرهم الانتخابية.⁽²⁾

قاطعت الأحزاب المصرية وخاصة حزبي الوفد والإخوان الانتخابات، على إعتبار أنهما لم يشاركا ولم يتم التشاور معهما بشأن الإصلاحات، وكذلك رفضهما العمل في إطار قانون الطوارئ على إعتبار أنه يخضع الانتخابات لرقابة وزارة الداخلية بدلاً من الإشراف القضائي. أما الاخوان فعلى الرغم من خروجهم من البرلمان إلا أنهم ظلوا يسيطرون على النقابات والاتحادات كتنقابة المهندسين.

ادى تراجع الرئيس مبارك وحكومته الراضة للتدخل الامريكي في العراق، واتخاذ موقفاً مؤيداً للتدخل الأمريكي فيها، الى تفاقم الازمة بين الاخوان، والنظام خاصة بعد ارسال مبارك قوات مصرية لمحاربة العراقيين، فإستغل الإخوان الأمر للتشكيك بشرعية نظام مبارك الداعم للتدخل الأجنبي في شؤون دولة إسلامية.

قام النظام من خلال أجهزته الأمنية بدخول حرم الجامعات، واستخدام الغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين وقام بحظر النشاطات التي تحرض على النظام وسياسته، كذلك تم إعتقال رؤساء وأعضاء المجالس الطلابية والعمالية وتقديمهم لمحاكمات عسكرية. كاعتقال مرشحي التيار

(1) العوضي، هشام، صراع على الشرعية الاخوان المسلمون ومبارك 1982-2007م، مرجع سبق ذكره، ص:177.

(2) المرجع السابق، ص:203، ص:213

الاسلامي الذين رغبوا في خوض انتخابات مجلس الطلبة في جامعة القاهرة 1992-1995م، كما تم حل نوادي هيئات التدريس التي يسيطر عليها الاخوان، وتشكيل هيئات ونوادي تدريس غير رسمية تدعمها الحكومة، إضافة إلى تعيين عمداء الجامعات من الموالين للنظام.

إن الصراع الدائر بين الإخوان ونظام مبارك أثر بشكل أساس على الحياة السياسية وعلى فعالية الأحزاب بمصر، فقد استخدم كل منهما (الشرعية الدينية) للبقاء والتأثير على شرعية الآخر، مما أدى إلى زيادة الاحتقان، وفقدان الثقة. ازداد وضع التيارات السياسية سوءاً بعد تشكيل لجنة الأحزاب، التي فرضت شروطاً ومواصفات لتأسيس الأحزاب. فقد أعطى قانون تشكيل الأحزاب الموافقة على قانونيه حزبي الاحرار والتجمع عام 1976م، وكذلك حزبي العمل والوفد، إلا أن هذه اللجنة كانت تقوم أصلاً بقرار من الرئيس الذي بقبضته رئاسه الجمهورية ورئاسة الحزب الحاكم، وبالتالي يهيمن على الحياة السياسية.⁽¹⁾

نتيجة تعديلات لجنة الأحزاب عام 2005م فقد عين صفوت الشريف رئيساً لها وفي نفس الوقت كان يحتل منصب الامين العام للحزب الوطني، وهذا دليل صارخ على سيطرة رجال الحزب الوطني على جميع مناحي الحياة السياسية المصرية، وقد جاء نص المادة(8) من قانون تشكيل الاحزاب أنه لا يتم تشكيل أي حزب إلا بعد حصوله على قبول كل من وزير الداخلية، ووزير شؤون مجلس الشعب وستة أعضاء آخرون يعينهم الرئيس مبارك من القضاة السابقين، والشخصيات العامة. ووفق أحكام المادة(17) من قانون الأحزاب يمكن للجنة أن توقف نشاط أي حزب بدواع أمنية، وإن أدى ذلك إلى شلل الحياة الحزبية، وبالفعل تم تجميد نشاط حزب العمل سنة 2000م وحزب الغد بزعامه أيمن نور.

أشار الكاتب عبد الغفار شكر في كتابه (التحالفات السياسية والعمل المشترك في مصر 1976م-1991م) بقوله: "إن الاحزاب لم تكتف بالاضعاف الاداري والامن، بل زادت فأضعفت نفسها بنفسها ووقعت في التناقض الفاحش بين القول والفعل وقد جرت الانسحابات الصامتة بالجملة من عضوية الاحزاب المسموح بها وتحولت مقارها إلى مجرد عناوين لشركات محدودة النشاط وجرى خصخصة العمل السياسي."⁽²⁾

(1) قنديل، عبد الحميد، الايام الاخيرة، (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، الطبعة الاولى، 2008م)، ص: 113.

(2) المصدر نفسه، ص: 117، ص: 144.

إن ضعف العمل السياسي والحزبي في مصر سببه تزوير الانتخابات البرلمانية، والقبول بسياسة الأمر الواقع التي يفرضها النظام لتحقيق أغلبية الحزب الوطني، وتوجيه الصراع بين الأحزاب بعضها بعضاً بدلاً من توجيهها ضد النظام، الذي أفرغ الحياة السياسية والحزبية من مضمونها ولم يبق من تلك الأحزاب سواء كانت عريقة أو مستحدثه جديدة سوى الاسم، والترخيص الذي يتم الحصول عليه من لجنة الأحزاب. كل ذلك أفقدها القدرة على التأثير في المجتمع المصري الذي أصيب بخيبة أمل ووصول لقناعه أن الحياة السياسية تقتصر في الانضمام إلى الحزب الحاكم أو الأحزاب الصغيرة التي تنتهج سياسته وتدعمها.

ومن الأمثلة على ضعف، وعدم قدرة الأحزاب على العمل السياسي، ما حدث بمصر في انتخابات الرئاسة 2005م، حيث قام مبارك بتغيير المادة (76) من الدستور التي توضح وتنظم طريقة انتخاب الرئيس من الاستفتاء الشعبي إلى الانتخاب المباشر. وهناك برز مرشحون منافسون لمبارك منهم أيمن نور (حزب الغد) وجمعة نعمان (حزب الوفد) ولكن دخولهما الانتخابات كان استمراراً لمراوغة الحزب الديمقراطي الذي سمح بالتنافس على الرئاسة مع الأحزاب الأخرى، لكن هؤلاء المرشحين لم يكونوا سوى رافعة لإعطاء صفة التعددية السياسية لتلك الانتخابات، غير أن مالم يكن طبيعياً هو رضى تلك الأحزاب عن النتائج التي أعطت مبارك فترة رئاسية جديدة فقد أعرب (أيمن نور) عن سعادته لخوض تلك الانتخابات، وحصوله فيها على المرتبة الثانية من الأصوات بعد مبارك وما أنجزه (حزبه الغد) بالتفوق على حزب الوفد.⁽¹⁾

ازداد الإحباط والقلق لدى الأحزاب المصرية، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين بعد طرح تعديلات دستورية على الماد (88) لعام 2007م. حيث منعت هذه التعديلات النشاط الحزبي والسياسي على أساس ديني، وكذلك استخدام الشعارات الدينية وإلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات. ولم تستطع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني أن توقف العمل بتلك التعديلات، كاقترح المعارضة بأن يتم تنظيم مظاهرات باتجاه رئاسة الجمهورية، كما إقترح آخرون القيام بإعتصام في البرلمان، وقدم بعض المحتجين اقتراحاً يقضي بتقديم استقالات جماعية لمنع تمرير هذا التعديل، إلا أن هذه المقترحات لم تحقق شيئاً على المستوى السياسي بل أن الحزب الحاكم استطاع تمرير تلك التعديلات بالإجماع.⁽²⁾

(1) أبو زيد، محمد، هؤلاء اسقطوا الرئيس: كواليس المطبخ السياسي (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد الطبعة الأولى، 2011م)، ص: 31، ص:

(2) عبد الرحمن صالح، أماني، أزمة التعددية الحزبية المقيدة في مصر، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

إن إلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات جاء نتيجة شعور النظام وحزبه بقوة وازدياد نفوذ الأحزاب، خاصة الإخوان، على المستوى المجتمعي، إضافة لزيادة (خطرهم) على وجود الحزب الوطني وشرعيته في السلطة. لذا لجأ النظام إلى سياسة إفراغ تلك الأحزاب من مضامينها، فاتبع سياسة الإغتيال والتكيل، و الاعتقال والاحتجاز دون محاكمة، وسياسة تكميم أفواه الصحافة، وتعليق العمل في الكثير من مؤسسات المجتمع المدني بتهمة التمويل الخارجي الذي يتعارض مع الأجندة الوطنية ويعرض الأمن القومي المصري لخطر التدخلات الأجنبية.⁽¹⁾

ازدادت قبضة النظام وسيطرته نتيجة انقسام المعارضة البرلمانية وعدم قدرتها على مواجهة أعضاء الحزب الوطني الذين استطاعوا اختراقها، ومثال ذلك (رجب حميدة) وهو عضو مجلس الشعب عن حزب الغد الذي كان يقف ضد الإخوان والمستقلين لصالح الحزب الوطني في كل مرة يتم فيها التصويت. وبسياسة الاختراق والإغراء المادي يتم تمرير التعديلات الدستورية. كذلك اعتماد مبارك بعد 2005م على شخصيات ذات نفوذ ودهاء عالٍ من أجل المحافظة على استمرار وجوده في السلطة واستمرار حصول الحزب الحاكم على الأغلبية حتى وإن كان ذلك من خلال التزوير والترهيب، ومن هذه الشخصيات رئيس مجلس الشعب الدكتور فتحي سرور، وأحمد عز أمين عام الحزب الوطني، بالإضافة إلى زكريا عزمي رئيس ديوان الرئاسة. ويعود السبب في الإ اعتماد على هذه الشخصيات إلى التدهور والانقسام الذي أصاب الحزب الوطني بعد عودة جمال مبارك إلى مصر، وورغبته في دخول معترك الحياة السياسية، مما أدى إلى إنقسام الحزب الوطني بين ما يسمى بالحرس القديم والحرس الجديد بقيادة أحمد عز.⁽²⁾

كانت علاقة أعضاء الحزب الوطني الداخلية قائمة على التنافس والكراهية والرغبة في الاقصاء، كالعداء بين فتحي سرور رئيس مجلس الشعب، وأحمد عز أمين عام تنظيم الحزب بسبب علاقة فتحي سرور مع رئيس كتلة الإخوان المسلمين سعد الكتاتني القائمة على الاحترام المتبادل.⁽³⁾ فأمين سر تنظيم الحزب الوطني (أحمد عز) كان يرسل رسائل لانتهاء الخلافات السابقة، ولاسيما بعد دخوله البرلمان عام 2005م. حيث استطاع أن يزاوج بين السياسة والاقتصاد بإعتباره صاحب مصانع الحديد، وبعد إنقضاء فترة الخمس سنوات لمجلس الشعب استطاع أحمد عز أن يدمج بين شركة الحديد التي يمتلكها (حديد عز) وبين (حديد الدخيلة) وهي شركة عامة مملوكة

(1) أبو زيد، محمد، هؤلاء اسقطوا الرئيس: كواليس المطبخ السياسي، مرجع سبق ذكره، ص:119، ص: 49.

(2) المرجع السابق، ص:34.

(3) البيلاوي، حازم، أربعة شهور في قفص الحكومة، (القااهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، 2012م)، ص:18.

للدولة لتصبح شركة واحدة تحت إسم مجموعة (حديد عز دخيلة). هذا الاندماج يدل على فساد السلطة التي وصلت الى حدود التزاوج بين المال والنفوذ السياسي.⁽¹⁾

إن الحزب الوطني على الرغم من قوة سلطته المالية والتشريعية والتنفيذية، إلا أن اعتماده على شخصيات مثل أحمد عز، التي كان هدفها تحقيق المصلحة الذاتية بدلاً من مصلحة الحزب، مما أدى إلى إضعافه وبداية مرحلة سقوطه، أما المعارضة الموجودة في البرلمان عام 2007م، التي كان على رأسها كتلة الإخوان، فلم تكن قادرة على إنجاز أي مشروع دستوري، أو منع تمرير أي تعديل، ومن أهم القضايا التي لم تتجح المعارضة في تحقيق أي نتائج فيها مأساة (عبارة ممدوح إسماعيل) التي غرقت في البحر الأحمر وقتل فيها (1000) مصري، حيث طالبت المعارضة مراراً وتكراراً بأن يتم تقديم ممدوح للعدالة لكنها لم تفعل.⁽²⁾

هذا بالإضافة الى قضايا التعديلات الدستورية لعام 2007م، التي كانت تهدف إلى خدمة الحزب الوطني، وتغييب المعارضة، وتمديد حالة الطوارئ، ومعرفة خطة الموازنه، والتي تم فيها رفع اسعار البنزين والغاز عام 2008م، حيث كان البرلمان المصري في حالة من الصراع والإقتتال الداخلي عند مناقشة بعض القضايا التي تمس حياة المواطن المصري مباشرة كمشاريع قانون الضريبة العقارية، وقانون مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية. وكانت قضية الشعب الفلسطيني، وموقف الحكومة منها أيضاً مثاراً للجدل بين المعارضة بقيادة الإخوان، وبين الحزب الحاكم بقيادة أحمد عز وخاصة الموقف من قضيتي بناء الجدار العازل، وحصار غزة ومنع وصول المعونات من معبر رفح.⁽³⁾

أما المعارضة الهشة والتي لم تجد من يستمع إليها فقد لجأت إلى التظاهر على الرصيف أمام البرلمان، الذي أطلق عليه (رصيف أصحاب الحصانه) وهو رصيف مجلس الشعب المواجه لوزارة الصحة ومجلس الوزراء، فبعد فشل نواب المعارضة والمستقلين في وقف التعديلات الدستورية التي يريدتها الحزب الوطني عام 2007م، لجأ المعارضون إلى التظاهر خارج البرلمان، خاصة بعد منع الصحافة من بث جلسات مجلس الشعب.⁽⁴⁾

جاءت إنتخابات 2010م التي وصفت بأنها أكثر إنتخابات شاع فيها التزوير في محاولة من النظام لاستبعاد المعارضة وترسيخ فكرة التوريث، قد تميزت بخلو مراكز الاقتراع من عناصر الأمن المركزي و أمن الدولة الذي كان يراقب الناخبين كما كان في انتخابات الأعوام السابقة. كذلك

(1) المصدر نفسه، ص: 19.

(2) ابو زيد، محمد، هؤلاء اسقطوا الرئيس: كواليس المطبخ السياسي، مرجع سبق ذكره المرجع السابق، ص: 52، ص: 127.

(3) المرجع السابق، ص: 127.

(4) بليز، ليزا، حالة التنافسية السياسية في مصر، (القاهرة: مجلة الديمقراطية، العدد (26) كانون الثاني، 2009)، ص: 27.

لوحظ أن الصحف والفضائيات كانت تبث تقاريراً عن الديمقراطية والنزاهة لهذه الانتخابات، وقد كانت نتيجتها الفوز الساحق للحزب الوطني وعدم حصول المعارضة على أي مقعد مما أدى إلى الإستياء الشعبي ضد سياسة التزوير وسياسة الاقصاء العلنية التي يقوم بها الحزب الحاكم.⁽¹⁾ إن سياسة الاستبعاد والتزوير التي اتبعتها نظام مبارك أدت حالة من اليأس والاحباط لدى المواطن المصري الذي أغلقت في وجهه كل قنوات التعبير عن الذات، اوزادت حالة الغليان الشعبي منذرة بالانفجار.

اما فيما يتعلق بوزارتي السيادة (الخارجية والداخلية) فلم يكونا أفضل حالاً من حيث الفساد السياسي والأمني، فوزراؤهما لا يحترمون السلطة القضائية أو التشريعية فهم لا يمثلون أمام مجلس الشعب عندما يطلب منهم المثول في بعض القضايا، فقد طُلب من (اللواء حبيب العادلي) وزير الداخلية أن يحضر أمام مجلس الشعب لمسائلته حول قضية التجاوزات التي حدثت في انتخابات 2005م وخاصة المرحلة الثالثة، فلم يستجب لذلك، بل بعث مساعده (اللواء أحمد ضياء الدين)، إلا أن أمين المجلس فتحي سرور أعاد استدعاه للمحافظة على احترام السلطة التشريعية، وعند حضوره حدثت مشادات بينه وبين نواب الاخوان الذين اتهموه بتزوير انتخابات 2005م وسياسة الاعتقالات وقتل العديد من المواطنين بنيران الأمن، لكن العادلي رفض تلك الاتهامات وإنسحب.⁽²⁾ اما وزارة الخارجية في عهد مبارك فقد كانت ضعيفة التأثير في السياسات الخارجية، وخاصة بعد فقدان مصر لدوره الاقليمي العربي بعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، فعلى الرغم من انتهاء عهد السادات إلا أن مصر لم تستطع إسترداد دورها الاقليمي والعربي، ويعود ذلك إلى أن مؤسسة الرئاسة ووزارة الداخلية بالإضافة إلى جهاز المخابرات هو الذي يحدد صلاحيات وأولويات وزير الخارجية.

وهذا يعني أن وزير الخارجية وموظفيه هم أدوات لتنفيذ السياسة الخارجية وليسوا صانعين لها. فمثلاً نجد أن الملفات الهامة كملف القضية الفلسطينية، ومشكلة السودان، وجنوبه وملف مياه نهر النيل، قد أصبحت من مهام رئيس جهاز المخابرات، الذي كان تأثيره على صعيدها أكبر من تأثير دور وزير الخارجية نفسه.⁽³⁾

أما سياسة وزارة الخارجية اتجاه إسرائيل فقد كانت واضحة، فالخارجية المصرية تريد المحافظة على استمرارية العمل بإتفاقية السلام وعدم إثارة أي موضوعات قد تهدد العلاقة الهادئة

(1) النجار، زغلول، وابو داود، السيد، (ميدان التحرير): التحولات في مصر بين جذور الماضي وأفاق المستقبل مرجع سبق ذكره، ص:252

(2) ابو زيد، محمد، هؤلاء اسقطوا الرئيس: كواليس المطبخ السياسي، مرجع سبق ذكره، ص:128.

(3) ابو الغيظ، احمد (أوراق الخارجية المصرية): حول السياسية الخارجية المصرية ومؤسساتها، الشرق الاوسط جريدة العرب الدولية، العدد(12328)، 29/اغسطس/2012م.

بين اسرائيل ومصر، وأمام هذا المطلب زادت الضغوط الامريكية والاسرائيلية على مصر من أجل إقناع دول المنطقة بالتسوية السياسية مع إسرائيل وفق الشروط الإسرائيلية، لكن فشل المفاوضات الدائرة بين اسرائيل والفلسطينيين التي كان آخرها محادثات شرم الشيخ أدى لزيادة ضعف السياسة الخارجية المصرية، وفي المقابل زادت الضغوطات الأمريكية على مصر من أجل محاربة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م.⁽¹⁾

وبالنسبة لسياستها الخارجية إتجاه الدول المشاركة في مياه نهر النيل فقد بنيت على أساس المهادنة وعدم اتخاذ قرارات صارمه وواضحة، مما أدى إلى تعرض مصر لمشكلة مائية في السنوات الاخيرة من عهد مبارك، والذي زاد شعور الشعب المصري بالإحباط هو الموقف المصري من مشكلة السودان وكارثة الانفصال بين الشمال والجنوب وكذلك عدم وجود حل لمشكلة دارفور مما شكل زعزعة للأمن القومي المصري على الحدود الجنوبية. أما سياسة مصر اتجاه كل من ايران وتركيا قد رسمت مسبقاً من قبل الرئيس مبارك الذي كان شديد الحذر في التعامل مع هاتين الدولتين، خاصة إيران التي يعتبرها الغرب من محور الشر وفقاً للرؤية الأمريكية. وكان مبارك لا يرغب في تعميق العلاقة معها إرضاءً للولايات المتحدة الامريكية وحليفها إسرائيل، أما تركيا فقد زاد نفوذها وتأثيرها على المنطقة العربية خاصة بعد محاولاتها كسر الحصار الذي تفرضه إسرائيل بالتعاون مع مصر على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.⁽²⁾

لقد كانت اقالة عمرو موسى من وزارة الخارجية دليلاً على رغبة مبارك في السيطرة على قرارات جامعة الدول العربية، خاصة بعد ان زادت شعبية موسى على صعيد إدارة السياسة الخارجية المصرية، والقدرة على بلورة دور مصري مهادن لاسرائيل وأمريكا.⁽³⁾

ظهر ضعف السياسة الخارجية المصرية في التصريحات التي ادلى بها ابو الغيط امام البرلمان المصري حول معرفته عن الحرب التي ستقوم بها اسرائيل على لبنان عام 2006م، حيث قال أبو الغيط: "إنني قمت بالاتصال بتسيبي ليفني قبل 48 ساعة من الحرب وطلبت منها التهنئة" وهذا يعني أن مصر على علم بتلك الحرب مما أثار غضب النواب عليه.⁽⁴⁾

(1) نافع، حسن، (ثلاثون عاماً من حكم مبارك تبدد أرصدة القوة): أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك، مركز الجزيرة للدراسات، 2011م.

(2) المرجع السابق.

(3) سلمان، طلال، (في سياسة مصر الخارجية عهد ما بعد الميدان)، وريث إسلامي لنهج الطغيان، جريدة السفير العربي، (لبنان، العدد) 12287، 2012/9/19م).

(4) أبو زيد، محمد، هؤلاء اسقطوا الرئيس: كواليس المطبخ السياسي، مرجع سبق ذكره، ص: 142.

إن التداخل في سلطات وصلاحيات الوزارات السيادية وتبعيتها المباشرة لمؤسسة الرئاسة جعل قدرتها على التأثير ضئيلاً. فالمواطن المصري أصبح يدرك أن السياسة الصادرة عن المؤسسة الرئاسية التي تنفذ من خلال وزارتي الداخلية والخارجية تصب في مصلحة النظام والعائلة الحاكمة بعيداً عن تحقيق مصلحة الشعب المصري، هذه السياسة جعلت الاحزاب والقوى المجتمعية غير مبالية بما تنتجه السياسة المصرية لأنها فقدت تأثيرها على مراكز صنع القرار، وبذلك تم تهيئة كل الظروف لتحقيق فكرة التوريث التي كانت تروج لها أسرة مبارك منذ 1994م بعد عودة جمال لمصر.

بدأ دور مؤسسة الجيش بالظهور في الحياة السياسية وكانت غير راضية عن سياسة التوريث التي يروج لها الحزب الوطني وأسرة مبارك، ذلك أن عقيدة الجيش المصري تقوم في الأساس على إبعاد نفسها عن الحياة السياسية ولأن مهمتها الرئيسية هي الدفاع عن البلاد ضد أي خطر وليس لها علاقة بالساحة السياسية لكن عدم رضى الجيش وجنرالاته عن سياسة الحكومة أدى إلى وجود حاله من الصراع معها حيث اتهمها الجيش أكثر من مرة بالفساد المالي والاقتصادي. فمؤسسة الجيش تنتظر، لجمال وحكومته نظيف على أنهما السبب في بيع أصول الشركات والبنوك وخاصة بعد الإعلان عن بيع بنك القاهرة والاسكندرية، حيث زادت حدة العداء بين جمال ومؤسسة الجيش بعد إعلان اللواء (سيد مشعل) وزير الانتاج الحربي في اجتماع لمجلس الوزراء 2007م بأن الحكومة الموالية لجمال مبارك " تبيع البلد".⁽¹⁾

إن المرحلة السابقة من الثورة عمقت الأزمة بين المؤسسة العسكرية وبين العائلة الحاكمة خاصة بعد إعلان المشير طنطاوي عن رفضه العلي ل فكرة التوريث، ورفضه لسياسة أحمد نظيف التي تهدف لاهداف المال العام، فقد صرح أحد الوزراء أن المشير قال لحكومة نظيف في إجتماع مجلس الوزراء " أن القوات المسلحة لن تقبل بيع صناعة مصر وبنوكها للأجانب". وأن سياسة الاعتماد على الأجهزة الأمنية الأخرى وخاصة الشرطة لحماية مخططات التوريث، قد ساهم في ظهور قطبين للصراع بين مؤسسة الجيش والشعب من جهة والأسرة الحاكمة ورجالها المسيطرين على السلطات التشريعية والتنفيذية من جهة أخرى، وقد أدى ذلك إلى زيادة الاحتقان الداخلي في مصر.⁽²⁾ فالمؤسسة العسكرية بقيت مكبله ببندود إتفاقية كامب ديفيد التي نص ملحقها الأمني على منع مصر من إنشاء مطار حربي على أراضي سيناء (المادة 2 الفقرة 5) بالإضافة إلى إعتبارها منطقة منزوعة السلاح، وكذلك يمنع الحكومات المصرية استخدام أي مطارات تخليه إسرائيل وفقاً

(1) قنديل، عبد الحميد، الايام الاخيرة، مرجع سبق ذكره، ص:63.

(2) بكري، مصطفى، (الجيش والثورة): قصة الايام الاخيرة، (القاهرة: دار الاخبار، الطبعة الاولى، 2011م)، ص:10.

(للمادة 5 الفقرة 3). وصف المفكر القومي الراحل عصمت سيف الدولة إتفاقية كامب ديفيد في كتابه (هذه الإتفاقية) "بأن أرض سيناء تبقى مرهونة رهناً رسمياً بيد الغير، فهي تحت يد صاحبها ولكن لا يستطيع التصرف فيها".⁽¹⁾

⁽¹⁾ قنديل، عبد الحليم، الأيام الأخيرة، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل الثورة:

يعتقد البعض أن الوضع الاقتصادي للمجتمع المصري جاء نتيجة للأوضاع السياسية والإدارية، فمصر كغيرها من دول العالم الثالث تعاني من قصور في استكمال النمو الطبقي والاجتماعي، فالنمو هو الذي يمهد لظهور المؤسسات السياسية والدستورية التي تستطيع القيام بدور فعال في بناء مجتمع مدني يعزز وجود المواطنه ويرسخ مبادئ الديمقراطية. وقد ورث نظام مبارك 1981م، أوضاعاً اقتصادية واجتماعية سيئة. حيث كان متوسط دخل الفرد المصري السنوي (670) دولار عام 1980م وتناقص عام 1990م ليصل إلى (610) دولار، وذلك يعود إلى قرارات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي القاضي بإلغاء الدعم الاجتماعي الذي كان يوفر الحد الأدنى من الخدمات الأساسية للسكان، وخاصة التعليم، والصحة، وتوفير فرص عمل لأبناء الطبقة الوسطى.⁽¹⁾

لقد كان لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي بدأت في عهد السادات أثر مباشر على الجماهير، فقد زادت حدة الفقر والبطالة، ورسخت التفاوت الطبقي على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، مما أدى إلى زيادة التبعية للخارج. رافق ذلك تفاقم مشكلة التعليم ومشكلة البطالة بين الفئات المتعلمة بسبب عدم الموازنة بين التخصصات وسوق العمل.⁽²⁾ ناهيك عن الظروف الاقتصادية للشعب المصري التي كانت مثقلة ببنود إتفاقية (الكويز) النسيج التي وقعت بتاريخ 14/ديسمبر/2004م، كما تمّ الاتفاق على تصدير الغاز المصري إلى اسرائيل لمدة عشرين عاماً بسعر أقل من السوق العالمي، وكان هذا على حساب الشعب المصري الذي يعاني قلة موارد الطاقة بسبب التزايد المطرد في عدد السكان.⁽³⁾

برر مبارك سياسته القائمه على تنفيذ إتفاقية كامب ديفيد بقوله: " إن إتفاقية كامب ديفيد لا تعني تطبيع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بشكل كامل مع الكيان الصهيوني " وهذا انعكس إيجابياً على الشارع المصري الذي ظن أنه بإمكانه التخلص من قيود الإتفاقية التي أضعفت الاقتصاد المصري، واسترجاع الاراضي المصرية التي احتلت عام 1967م.⁽⁴⁾

(1) حسنين، محمد هيكل، (مبارك وزمانه) ماذا جرى في مصر ولها؟ مرجع سبق ذكره، ص: 267.

(2) إبراهيم، حسنين توفيق، التحولات الديمقراطية والمجتمع المدني في مصر، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

(3) قنديل، عبد الحميد، الأيام الاخيرة، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

(4) العوضي، هشام، صراع على الشرعية الاخوان المسلمون ومبارك 1982-2007م، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

استطاع الرئيس مبارك أن يكسب بعضاً من الرضى الشعبي بتلك التصريحات، وكذلك ان يعيد إلى مصر مكانتها العربية التي فقدتها بسبب إتفاقية السلام مع إسرائيل، حيث انعكس ذلك إيجابياً على نسبة العمالة المصرية في دول الخليج العربي، وزادت الحوالات المالية في بداية عهد مبارك لتصل إلى (10%) بين عامي 1984م و1985م، وارتفعت تلك النسبة لتصل إلى (18 %) من الناتج المحلي بين عامي 1989م و1990م، وخاصة بعد دعم مصر للعراق في حربها ضد إيران.⁽¹⁾

كان لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي اتبعت لتثبيت الاقتصاد والتكيف الهيكلي آثار سلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ نتج عنها معايير غير شرعية ربطت بين المال والسلطة وبروز فئات استخدمت سلطاتها التشريعية والتنفيذية من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها الذاتية، مما كرس منظومه من القيم السلبية كان لها أثر سلبي على المجتمع المصري، فقد استشرى الفساد والنهب والكسب غير المشروع والرشوة، فعزز ذلك بروز شرائح رأسمالية تزداد غنى على حساب الشعب، مما ترتب عليه زيادة في التفاوت الاجتماعي، فازداد الفقير فقراً والغني غنى وذابت الطبقة الوسطى التي تعتبر عنصر الحراك في المجتمعات.⁽²⁾

أدى هذا الوضع الى زيادة الاحتقان لدى الشعب المصري، مما انعكس سلباً على المشاركة السياسية والحزبية بل نجد أن أعداداً من الشباب المصري وجدوا في المنظمات الأصولية والمتطرفة قناة للتعبير عن ذاته، بعد فشله في ايجاد فرص عمل تؤمن له لقمة العيش الكريمة.⁽³⁾ ومع بداية عقد التسعينيات، تغير الوضع الاقتصادي برضوخ مصر لشروط البنك الدولي، مما أفقد النظام توازنه وخاصة بعد تصاعد وتيرة الصدام بين الأجهزة الأمنية وجماعة الإخوان المسلمين، التي استمرت حتى عام 1997م.⁽⁴⁾

نتج عن هذا الوضع تردٍ في الازوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتراجع ملحوظ للرعاية الصحية، والخدمات العامة، وتلوث للمياه والأغذية، فقد أشارت الإحصائيات إلى أن (38%) من أبناء الشعب المصري يشربون مياه ملوثة⁽⁵⁾ وكذلك سياسة إحالة عدد كبير من الموظفين إلى

(1) العوضي، هشام، صراع على الشرعية الاخوان المسلمون ومبارك 1982-2007م، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

(2) إبراهيم، حسنين توفيق، (التحولات الديمقراطية والمجتمع المدني في مصر) مرجع سبق ذكره، ص: 65.

(3) المرجع السابق، ص: 64.

(4) العوضي، هشام، صراع على الشرعية الاخوان المسلمون ومبارك 1982-2007م، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

(5) القرش، محمد فتحي، ثورة 25 يناير المشروع المصري للنهضة، (القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الاولى، 2012م)، ص: 8.

التقاعد المبكر أدى إلى الإضرار بالحياة الأسرية للشعب المصري، مما زاد من نسبة الفقر بين المصريين، إذ وصلت نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر نحو (40%)⁽¹⁾.

أدت المعطيات السابقة لانهايار الطبقة الوسطى التي تعتبر أساس الحراك الاجتماعي والقوى العاملة، والمنتجة في المجتمع. وكانت النتيجة زيادة أعداد المصريين الذين يسعون إلى الهجرة غير الشرعية خاصة من الفئات التي تحمل الشهادات العليا والوسطى، وفي المقابل أدت سياسة التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي لزيادة نفوذ دور القطاع الخاص الذي يسعى للأرباح المادية من خلال التسهيلات والاعفاءات الضريبية، والجمركية التي يحصل عليها من الدولة وقد ترتب على ذلك زيادة التقارب بين نظام الحكم وبين عدد كبير من رجال الأعمال الذين استغلوا السلطات التشريعية والتنفيذية لتحقيق مصالحهم الخاصة، فدعوات الإصلاح السياسي والاقتصادي وصلت إلى طريق مسدود، خاصة بعد ان أصبحت الأجهزة الأمنية هي المشرفة على الإنتخابات البرلمانية بدلا من القضاء إضافة إلى إخضاع نقابات العمال لسلطة الحكومة.⁽²⁾

إن النظام المصري لم يوفر ظروفاً جيدة لبناء اقتصاد قوى قادر على توفير الحماية للمستهلك المصري الذي بقي عرضة لارتفاع الاسعار واحتكار السلع من أصحاب الثروة والنفوذ، وعجز النظام عن التوفيق بين متطلبات سوق العمل وبين التخصصات الدراسية مما أدى إلى زيادة أعداد الخريجين العاطلين عن العمل. وبذلك أصبح النظام من الناحية الاقتصادية والاجتماعية غير فعال لضعف قاعدته الاجتماعية كونه يعتمد على الأجهزة الأمنية في تثبيت السلطة ووجوده، مع محاولاته امتصاص غضب الشعب من خلال التعديلات الدستورية أو إقرار الإشراف القضائي على الإنتخابات ثم إلغاء ذلك القرار إذا شعر بأن نتائج الانتخابات ليست في صالحه.

واعتبر البعض أن الانتخابات الحرة أو شبه الحرة لا يمكن أن تطبق في ظل وجود نظام مبارك لأنه يحكم البلاد بقانون الطوارئ الذي أدى لانتشار الفساد فقد إحتلت مصر المركز (115) من بين (134) دولة على(مؤشر الفساد العالمي) الذي يقيس درجة انتشار الفساد بين المسؤولين في الدول، وفق (تقرير التنافسية العالمية).⁽³⁾ وقد تربعت أيضاً على عرش الفساد في تعيين الأقارب، فحصلت على المركز الأول، واحتلت المركز (72) من (134) دولة على مؤشر

(1) القرش، محمد فتحي، ص:9.

(2) إبراهيم، حسنين توفيق، التحولات الديمقراطية والمجتمع المدني في مصر، مرجع سبق ذكره، ص:68.

(3) قنديل، عبد الحليم، كارت أحمر للرئيس،(القاهرة: دار الثقافة الجديدة، الطبعة الاولى،2009م)، ص: 35.

الشفافية والنزاهة لعام 2006، وقفزت إلى المركز (105) لعام 2007 م، والمركز (129) من بين (134) دولة في هجرة العقول المبدعة والموهوبة وفق التقرير المذكور.⁽¹⁾

أصبح الفساد سمة بارزة للنظام المصري، بتأثيره السلبي على أداء الموظف وأصبح التقصير من خصائص العمل اليومي للموظفين حيث أن تدني الأجور وسوء توزيع الأيدي العاملة، وغياب الإنتماء، أدى إلى ضعف الإنتاج. بالإضافة إلى الفساد الذي انتشر في الحياة العامة ظهرت عمليات الخصخصة التي أصبحت تدق أبواب كل شركة، أو مصنع أو أرض تملكها الدولة مما تسبب بهدر المال العام، وحرمان شرائح كبيرة من الشعب المصري من مصادر الرزق لحساب الطبقة الحاكمة والموالين لها.⁽²⁾

وقد تمت الخصخصة في الاقتصاد المصري بثلاث آليات:- آلية تقييم الشركات التي يراد بيعها بأسعار أقل من سعرها الحقيقي، وآلية الاستيلاء على أراضي الشركات التي تغطي مساحات واسعة، وآلية تمويل عمليات شراء الشركات من بنوك محلية حتى أصبح المصريون هم الممولون لعملية الخصخصة وليس رؤوس الأموال الخارجية، مثال على ذلك بيع (شركة المعدات التليفونية المصرية) والتي تحقق أرباحاً تصل إلى (30) مليون جنية في كل عام، فقد بيعت بتسعين مليون جنية، حيث دفع من اشتراها (27) مليون جنية فقط وقام بتقسيم باقي قيمتها من البنوك المحلية.⁽³⁾

أدت الخصخصة والتي بيع بسببها كبرى المنشآت الاقتصادية والمشروعات العقارية والسياحية، والصناعية، والزراعية المصرية العامة، لصالح القطاع الخاص بأبخس الأثمان وحولت أموال بيع الشركات للاستثمار في الخارج، وكان الهدف الأساسي من الخصخصة هو تحقيق الأرباح الشخصية وليس تحقيق المصلحة العامة.

ونتيجة الخصخصة والفردية في التعامل مع الاقتصاد المصري ارتفعت نسبة الدين الداخلي والخارجي، حيث بلغ الدين الداخلي حوالي (1080 مليار جنية) ومديونية الهيئات الاقتصادية وصلت إلى (39 مليار جنية) أما المديونية الخارجية فقد وصلت إلى (34 مليار دولار)

⁽¹⁾ الحفناوي، سمير، ثورة الشباب المصرية بأقلام وعيون غربية: الثورة التي هزت وجدان ومشاعر العالم" دراسة تحليلية وثائقية لأهم آراء ساسة الغرب وتعليقات الصحف الغربية عن الثورة المصرية"، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الأولى، 2011م)، ص:232.

⁽²⁾ الحفناوي، سمير، ثورة الشباب المصرية بأقلام وعيون غربية: الثورة التي هزت وجدان ومشاعر العالم، مرجع سبق ذكره: ص:232.

⁽³⁾ المصدر نفسه، ص:233.

أما الدين العام الداخلي والخارجي فبلغ حوالي (200) مليار دولار أي ما يقارب (7,26%) من الموازنة العامة.⁽¹⁾ وفي المقابل امتلك جمال مبارك ثروة ضخمة بسبب إنشائه شركة (ميد انفيستمنت) المسجلة في لندن برأسمال قدره مائة مليون دولار، وشارك أيضاً في مجلس إدارة البنك العربي الأمريكي، والبنك العربي الافريقي.⁽²⁾

وبعد أن شكل (احمد نظيف) حكومته التي صاغت الكثير من السياسات التي أضرت بالحياة السياسية والاقتصادية في مصر، وقد اكتملت صور نظام مبارك الفاسدة عندما أعلن رئيس الوزراء أحمد نظيف عن استبدال الدعم النقدي للاقتصاد المصري بالدعم السلعي لأن الموازنة تعاني من عجز فادح، فقد وصل دعم الموازنة لعام 2007م إلى (60) مليار جنية وهذا الرقم مرشح للزيادة في نهاية العام ليصل لحوالي (80) مليار جنية وكل ذلك مع زيادة أسعار السلع الأساسية والبتروول ومشتقاته، فالنمو الذي كانت تروج له حكومة رجال الأعمال كان يبيع أصول الشركات العامة والبنوك. التي بلغت قيمتها باعتراف أحمد نظيف (76) مليار جنية، في حين ارتفعت نسبة الديون الخارجية والداخلية إلى حوالي (614) مليار جنية.⁽³⁾

أوضح التقرير الأمريكي عام 2009م أن الفقر وتراجع التعليم والفساد المتأصل في مصر كانت من أهم العقبات التي تقف أمام تطور الاقتصاد المصري، لأن استمرار العمل بقانون الطوارئ لمدة (30) عاماً أدى إلى نهب الثروة العامة للشعب المصري من خلال الخصخصة، واهدار المال العام دون رقيب ولا حسيب، فقد حفز ذلك على انتشار الفقر والبطالة بسبب نهب ثروة البلاد بواسطة الأسرة الحاكمة. ففرص العمل في مصر مقتصرة على فئة معينة من أصحاب الواسطات، مما أدى إلى زيادة البطالة وخاصة بين أبناء الطبقة الوسطى الذين يحملون الشهادات المتوسطة، و الجامعية، وبما أن هؤلاء ينتمون إلى فئة محدودة الدخل فقد وجدوا أنفسهم أمام خيار الهجرة غير الشرعية التي قد تؤمن لهم مصدر رزق أو حياة مستقبلية كريمة.⁽⁴⁾

إن غياب حماية الدولة لمحدودي الدخل أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، خاصة الخبز والألبسة، مع ثبات في الأجور، فكانت النتيجة هي تآكل الطبقة الوسطى وانغماسها في حالة من الفقر وضنك العيش. نشرت قناة الجزيرة في فبراير لعام 2008م تقريراً بعنوان (تزايد معدلات الفقر في مصر) جاء في التقرير أن (11) مليون مصري يعيشون في (961) عشوائية، وفي المقابل

(1) المرجع السابق، ص:98.

(2) فنديل، عبد الحميد، الايام الاخيرة، ص:33.

(3) فنديل، عبد الحميد، الايام الاخيرة، مرجع سبق ذكره، ص:38.

(4) الحفناوي، سمير، ثورة الشباب المصرية بأقلام وعيون غربية، مرجع سبق ذكره، ص:237.

فإن (2%) من المصريين يتحكمون بحوالي (40%) من الدخل القومي. وتشير التقارير الرسمية إلى أن معدل الفقر المدقع ارتفع ليصل (2) مليون نسمة، أي أن هؤلاء ينفقون أقل من دولار في اليوم، وقد بين تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2009م "أن المشكلة الأكبر في مصر هو زحف أعداد كبيرة من أبناء الطبقة الوسطى نحو الفقر والتي تعتبر محور، وعماد المجتمع مما يهدد استمرار المجتمع بأسرة." (1)

أما تقرير معهد التخطيط المصري فقد أشار إلى أن هنالك زيادة في عدد الفقراء المصريين لعام 2005 م ليصل إلى (28) مليون وهذه النسبة ستصل عام 2006 إلى (52) مليوناً، وأشار تقرير صندوق النقد الدولي للتنمية الزراعية أنه في عام 2008 كان هناك (48) مليون مصري يعيشون في العشوائيات، وخاصة مدينة أسيوط ثم القاهرة. وقدّر الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء أن عدد العشوائيات بلغ حوالي (1221) منطقه في مصر. (2)

القطاعات الرئيسية والضعف العام:

أصاب الخلل قطاعات الدولة الرئيسية، وانعكس ذلك على المواطن بصورة مباشرة، حيث فقدت هذه القطاعات قدرتها على القيام بأعمالها نتيجة حالة الفساد والإهمال المستشري في الدولة، وعدم رعاية خزينة الدولة لها، وهذه نظره عامه على حال تلك القطاعات:

قطاع التعليم:

من القطاعات التي أصابها الإنهيار، فنجد أن حوالي (60%) من الأطفال حرّموا من الخدمات التعليمية، كذلك نجد أن (44%) من المصريين فوق (15) سنة لا يعرفون القراءة والكتابة، ونسبة الأمية في مصر وصلت إلى (8) ملايين، كذلك تعاني مصر من ضعف الخريجين في كافة التخصصات، وتدني مستواهم العلمي، والذي زاد الأمر سوءاً هو عدم التناسب بين تخصصات الخريجين وسوق العمل، مما أدى إلى تفشي البطالة في صفوفهم. كما أن الأبنية المدرسية سيئة والمعلمون يستخدمون العنف لدفع الطلبة نحو الدروس الخصوصية التي يجنون منها بعض المال كي يساعدهم ذلك على تحمل اعباء الحياة ومطالبها، في ظل تدنى الرواتب وارتفاع الاسعار بشكل متسارع. (3)

(1) المصدر نفسه، ص: 238.

(2) الحفناوي، سمير، ثورة الشباب المصرية بأفلام وعيون غربية، مرجع سبق ذكره، ص: 240.

(3) الحفناوي، سمير، ثورة الشباب المصرية، ص: 107.

لقد فقد التعليم قدسيته في مصر ولم يعد الركيزة الأساسية لبناء مجتمع يقوم على المواطنه بل تحول لسلعة يمكن أن تباع وتشتري، و كذلك فقد البحث العلمي أهميته ومصداقيته بسبب تراجع الدعم المادي والمعنوي، وأصبحت مصر بلداً طارداً للعقول وأصحاب الكفاءات العلمية. كذلك اهتمت العلوم العلمية والتقنية في مصر طوال فترة حكم مبارك لانعدام التخطيط والتنسيق بين مراكز البحث العلمي والصناعة، حيث كانت مراكز البحث العلمي والبحوث التقنية تحت إدارة الموالين للنظام وليس أصحاب الكفاءات. فقد كشف تقرير البنك الدولي الصادر في عام 2007 م لتقييم نظام التعليم في نحو (180) دولة، أن مصر وغالبية الدول العربية تقع في موقع متوسط أو أقل منه، الذي يعني عدم استكمال إلزامية التعليم الاساسي للجميع مما يؤثر بشكل سلبي على التنمية المتكاملة للإنسان المصري.⁽¹⁾

قطاع الصحة :

تراجع قطاع الصحة بشكل مذهل ولم تعد المشافي والمراكز الصحية تفي باحتياجات الشعب المصري لاسيما بعد انتشار الأمراض والأوبئة أهمها الفشل الكلوي وفيروس سي الكبدي وأمراض الجهاز التنفسي. في دراسة قام بها الأستاذ المولى عبد العزيز المتخصص في علم وظائف الأعضاء بجامعة المنصورة جاء فيها " أن مياه الشرب الملوثة تتسبب في وفاة (90) ألف مصري سنوياً بينهم (17) ألف طفل كما تتسبب في ظهور (100) ألف حالة سرطان بواقع (273) حالة يومياً، إضافة إلى (35) ألف حالة فشل كلوي تكلف الدولة ما يقارب من نصف مليار إلى مليار جنيه سنوياً، وهناك (8) ملايين مصري يفترسهم مرض الكبد الوبائي"⁽²⁾ قد تزايدت الاورام السرطانية بصورة كبيرة في عهد مبارك، خاصة سرطان الكبد بسبب الاسمدة، والمبيدات المسرطنه والبذور المهجنه، كذلك نجد التلوث البيئي وخاصة تلوث مياه الشرب التي تختلط بها مياه الصرف الصحي التي ادت لارتفاع نسبة الاصابة بالسرطان، في المقابل فإن دخول الخصى في قطاع الصحة أدى إلى تراجع أداء القطاع والدليل على ذلك أنه لا يوجد مشفى مصري ضمن قائمة (1000) مشفى على مستوى العالم ضمن المراكز الصحية والمشافي المستحدثة.⁽³⁾

⁽¹⁾ الحفناوي، سمير، ثورة الشباب المصرية بأقلام وعيون غربية، مرجع سبق ذكره، ص:108.

⁽²⁾ الحمامصي، محمد، التلوث يلهم صحة المصريين، ميدل إيست أونلاين، 2010/3/29م. تاريخ الاسترجاع. 2013/2/20م

<http://www.online-east-middle.com/pict.com>.

⁽³⁾ النجار، زغلول، وابوداود، السيد، (ميدان التحرير): التحولات في مصر بين جذور الماضي مرجع سبق ذكره، ص: 113

قطاع الزراعة:

كان القطاع الزراعي من أكثر القطاعات الاقتصادية تراجعاً في عهد مبارك، حيث أصبحت مصر تستورد القطن بعد أن كانت تنتج أجود وأفضل أنواعه على مستوى العالم، فقد كانت تصدر أربعة ملايين قنطار، أما الآن فتستورد (11) مليون قنطار وربما يعود السبب في ذلك إلى تلوث المياه والتربة ولاسيما بسبب المبيدات والأسمدة السيئة التي تستوردها مصر وخاصة المنتجة في إسرائيل.

والأمر يزداد سوءاً وتراجعاً عندما ندرك أن مصر هبة النيل تستورد القمح بحوالي (13) مليون طن سنوياً، بعد أن كانت قادرة على سد حاجة المواطنين من هذه المادة الاستراتيجية. وقد إزدادت الأوضاع الزراعية سوءاً بسبب سرقة أراضي الدولة من قبل الأسرة الحاكمة ورجالها حيث تم بيعها بأسعار خيالية بدلاً من استثمارها في الزراعة، فالمجتمع المصري كان قادراً على إنتاج حاجته من القمح، والذرة ولكن سياسة النظام وحكوماته المتعاقبة، وسياسة الخصخصة والامتناع عن دعم الفلاح من خلال تخفيض الضرائب، وتوفير ما يحتاجه من الأسمدة والمبيدات أدى إلى عزوف آلاف من الفلاحين عن استثمار أراضيهم الزراعية وهجرها للبحث عن مصدر رزق آخر.

كذلك فإن سماح النظام للإسرائيليين باستثمار أموالهم في مزارع مصرية أدى إلى تراجع دور الفلاح المصري في الانتاج كون المستثمر الاسرائيلي يستخدم طرقةً حديثة لزيادة الانتاج، وهذه التقنيات غير متوفرة لدى الفلاح المصري، ومن ناحية أخرى فإن إعطاء أراضٍ مصرية لمستثمرين إسرائيليين يعني أن التطبيع مع إسرائيل قد تعدى التطبيع السياسي والثقافي ليصل إلى لقمه عيش المواطن الكادح الذي وصل إلى حالة من البؤس بسبب الفقر والبطالة وضنك العيش وعدم جدوى الحصول على شهادات لأنها لا تسمن ولا تغني عن جوع⁽¹⁾.

إن استيراد القمح يعرض الأمن والاستقرار المصري للخطر لان تلك السلعة عرضة لارتفاع مستمر في سعرها، ناهيك عن أن استيراد القمح بهذه الكميات من الخارج مع عدم وجود بديل داخلي لها أدى إلى التحكم بمصير الملايين من المصريين، الذين يعانون أصلاً من قلة المواد الأساسية، كذلك فإن السماح للمستثمر الاسرائيلي باستخدام الاراضي المصرية في الزراعة يعرض مصر لتلوث المياه والتربة لأن هؤلاء المستثمرين هدفهم هو الربح دون النظر لتأثير المبيدات والأسمدة السلبية.

(1) النجار، زغلول، وابوداود، السيد، (ميدان التحرير): التحولات في مصر بين جذور الماضي وأفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص:159.

قطاع الصناعة:

أصاب الفساد قطاع الصناعة الذي عانى من الخصخصة وسوء إداره في عهد نظام مبارك، لقد قام النظام ببيع الكثير من الشركات والمصانع التي تعتاش منها آلاف من الأسر المصرية، حيث باع مصانع الإسمنت والحديد، والاسمدة، والمواد الكيماوية، وبسبب الخصخصة تم تدمير قطاع الغزل والنسيج الذي كان يشكل ثلث الصناعة المصرية. والدليل على تراجع أهمية الصناعة في الاقتصاد المصري التقرير الذي نوقش في مجلس الشورى المصري عام 2001م، بعنوان (تقرير حول تحديث مصر) جاء فيه "الصناعة المصرية مازالت تساهم بنسبة ضئيلة من التشغيل بما يقارب (14%) من القوى العاملة الاجمالية ومن التصدير لا تتجاوز (6%) من إجمالي الانتاج الصناعي".⁽¹⁾ حيث تظهر مشكلة الصناعة المصرية بسبب اعتمادها على استيراد المعدات والآلات من الدول الكبرى دون أن يكون هناك كادر مصري قادر على إدارتها مما يعني تسليم إدارتها وإنتاجها للمستثمرين والخبراء الاجانب الذين يتقاضون رواتب مرتفعة مقابل الرواتب المتدنيه التي يتقاضاها العمال والموظفين المصريين.⁽²⁾

أصدر مجلس الوزراء المصري قراراً شفوياً يقضي ببيع الغاز لإسرائيل، كما وقعت الحكومة المصرية بتاريخ 2005/6/30 إتفاقية مع إسرائيل يتم بموجبها تصدير (1.7مليار) متر مكعب سنوياً ولمدة عشرين عاماً، بسعر يقارب (2,65) دولار على الرغم من أنه يباع في السوق العالمي بعشرة دولارات.⁽³⁾

حصلت شركة الغاز الاسرائيلية على إعفاء ضريبي من الحكومه المصرية لمدة ثلاث سنوات 2005- 2008 م، وفي المقابل شهدت مصر عام 2010م نقصاً كبيراً في اسطوانات الغاز وتكرار انقطاع التيار الكهربائي، ويعود ذلك إلى قيام شركة الغاز بتقليل كمية الغاز اللازم لتشغيل محطات توليد الكهرباء. والذي زاد الامر سوءاً قيام مبارك بالانتقال لمنتجع شرم الشيخ لتسهيل عملية الاتصال بينه وبين إسرائيل، بعد أن أقنعه (حسين سالم) وزير الصناعة بأن يحول ثروته إلى البنوك الاسرائيلية، بعد بروز بوادر الربيع العربي في تونس، والاحتجاجات الشعبية في مصر على نتائج انتخابات 2010م، ذكر هيكل في كتابه (مبارك وزمانه) من المنصة إلى الميدان " أن حسين سالم بعد أيام من ثورة 25 يناير ألق ببطائره من شرم الشيخ إلى أبو ظبي وهو يحمل مجموعة من

(1) النجار، زغلول، وابوداود، السيد، (ميدان التحرير): التحولات في مصر بين جذور الماضي وأفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص:109.

(2) المرجع السابق، ص:160.

(3) المصدر نفسه، ص:184.

الصناديق التي تحتوي على 450 مليون يورو ولم يعرف حتى الان مصير هذه الاموال ومن غير المعروف ايضاً من هو صاحبها"⁽¹⁾

نظراً للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية، أصيب المواطن المصري بحالة من الاغتراب التي تفقده القدرة على الشعور بوجوده وإنسانيته، فقد استطاع نظام مبارك من خلال سياسته أن يقود المواطن المصري إلى أن يكره وجوده ووطنه بسبب حالة الإحباط واليأس.

⁽¹⁾ هيكل، محمد حسنين، (مبارك وزمانه): من المنصة إلى الميدان، (القاهرة، دار الشروق، الطبعة الاولى، 2012م).ص:223.

المبحث الثالث: القوى الفاعلة، والتيارات التقليدية في المجتمع المصري قبل الثورة.

بدأت الجماهير المصرية بالتلملم نتيجة الحالة السابقة، والقوى السياسية أخذت برفع أصواتها والتحرك ولو بصورة خجولة في بداية الأمر، كما بدأت أفواج من الشباب تتجه إلى محاولات الخلاص من القهر بشتى السبل والطرق، ونظراً لسوء الأوضاع ظهرت حالات من التطرف لدى أبناء الشعب المصري، استغلها النظام وأعاناه في تأجيج الصراع الديني والطائفي، خاصة بين المسلمين والأقباط من خلال تفجير كنيسة القديسين في الاسكندرية أواخر 2010م التي كان قد خطط لها وزير الداخلية المصري (حبيب العادلي) فقد عمل على تشكل خلية من تجار المخدرات ومجموعة من المسجلين (خطر جداً) وأعضاء من الجماعات الإسلامية الذين قضاوا فترات طويلة في سجون النظام للقيام بأعمال تخريبية ضد الأقباط من أجل إخماد انتقادات البابا شنودة لسياسة نظام مبارك، وظهور بوادر الاحتجاجات والتظاهرات القبطية على أوضاعهم.⁽¹⁾

إن الأوضاع المصرية السياسية والاجتماعية السيئة هي التي دفعت الجماهير المصرية للمطالبة بالإصلاح السياسي، والمطالبة بحرية الرأي والتعبير، وإيجاد حلول جذرية لمشكلة البطالة والفقر التي أدت إلى زيادة الشعور بالاحباط والغضب الشعبي حيث زادت وتيرته بعد انتخابات أواخر 2010م وكانت شاهداً على سياسية التزوير العلنية التي يتبعها نظام مبارك ليستمر في حكم مصر، فقد صرح مبارك بعد الانتخابات بقوله: " إن الانتخابات شفافة وأن الطرف الذي كان أكثر تنظيماً وأكثر إقناعاً للناس ببرامجه هو الذي كسب الانتخابات." ⁽²⁾ أما القوى السياسية الفاعلة عشية الثورة على الساحة المصرية، فقد تمثلت بالحزب الوطني الحاكم والتيارات الإسلامية، والتيارات التقليدية الليبرالية كالأحزاب اليسارية وغيرها.

الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم:

نشأ عام 1978م على يد الرئيس أنور السادات الذي بقى رئيساً له حتى عام 1981م، ثم تولى مبارك رئاسته حتى عام 2011م، تميزت الفترة السياسية السابقة لسقوط الحزب بأنها أقرب لهيمنة الحزب الواحد في ظل تغييب الأحزاب الأخرى، فالحزب الوطني استمد قوة وجوده كون الرئيس هو نفسه رئيس الحزب، وقد انعكس ذلك في حصول الحزب على الأغلبية في الانتخابات

⁽¹⁾ رشاد، ميرفت، بالمستندات: تفاصيل خطة العادلي لتفجير كنيسة القديسين بالاسكندرية، اليوم السابع، 3/مارس/2011م
<http://www.youm7.com>.

⁽²⁾ النجار، زغلول، مرجع سبق ذكره، وابوداود، السيد، (ميدان التحرير): التحولات في مصر بين جذور الماضي وأفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص:156.

البرلمانية في جميع السنوات السابقة، فالنظام المصري يرى أن التصويت للحزب الوطني هو دعم وتصويت لرئيس الدولة واستمراراً لشرعيته في الحكم، ففي عام 2000، حصل الحزب على (388) مقعداً في مجلس الشعب باحتساب المستقلين الذين انضموا إلى كتلته بعد الانتخابات، وفي انتخابات سنة 2005، إنخفضت كتلته إلى (311) مقعداً، وفي عام 2010 استطاع ان يفوز بأغلبية ساحقة تقارب (97%) من مقاعد مجلس الشعب المصري وسط انتقادات واتهامات عديدة بالتزوير.⁽¹⁾

أما السبب الآخر في قوة الحزب الوطني فهي التداخل والتشابك الكبير بين مؤسسات وأجهزة الدولة وبين أجهزة الحزب، فقد تم توظيف مؤسسات الدولة لخدمة مصالح الحزب الحاكم، إذ اعتمد في استمراره ووجوده على وزارة الداخلية التي كانت تسخر كل العقبات التي تواجه أعضائه في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية، فكل عضو في الحزب له حصانته، ووزارة الداخلية تستطيع أن تعتقل وتعاقب كل من يحاول الإعتداء على الحزب وأعضائه، تلك السياسة أدت لاستئثار الفساد والمحسوبية في جميع مؤسسات الدولة، والذي زاد الامر سوءاً هو تغييب الأحزاب الأخرى ومؤسسات المجتمع المدني، فنتج عن تلك السياسة ظهور حالة من التزاوج بين السلطة والمال، ظهر ذلك من خلال وصول العديد من رجال الاعمال إلى السلطة، سواء كانت السلطة التشريعية من خلال الانتخابات البرلمانية أو من خلال تكوين حكومات موالية للنظام مثل حكومة (نظيف) التي كان معظم أعضائها من رجال الاعمال الذين يؤيدون الخصخصة وبيع الممتلكات العامة، بالإضافة إلى ذلك فقد سيطر أعضاء الحزب على الاعلام من أجل خلق رأي عام داعم لفكرة التوريث، حيث تم تعيين أنس الفقي كوزير للإعلام من أجل تحقيق ظروف مناسبة لتسهيل وصول جمال إلى سدة الحكم في مصر.⁽²⁾

لقد استطاع الحزب أن يستمر في الحكم بسبب اعتماده في الاساس على قانون الطوارئ الساري المفعول في مصر على أنه قانون يضبط مناحي الحياة جميعها، فهو يعطي صلاحيات كاملة للسلطات بأن تقيد حرية الأشخاص بمنع الاجتماعات، ومراقبة وسائل الاعلام، والحق في إغلاقها، كذلك فإن قانون الطوارئ جعل مبارك يمسك بزمام السلطات التشريعية والتنفيذية بيده وببذ الحزب الحاكم، من خلال هذا القانون أصيب المجلس التشريعي بحالة من الضعف، والوهن فلم يعد هو

(1) إبراهيم، حسنين توفيق، التحولات الديمقراطية والمجتمع المدني في مصر، مرجع سبق ذكره، ص:155.

(2) الغمري، عاطف، مصر تستعيد روحها: ثورة 25 يناير إعادة بناء الدولة، (القاهرة: دار النهضة مصر، الطبعة الاولى، يناير 2012م)، ص:62.

صاحب السلطات التشريعية، أو الرقابية، فالحكومة المنبثقة دائماً عن الحزب الوطني والمشكلة من أعضائه هي التي تقدم مشاريع القوانين، ويقتصر دور مجلس الشعب فقط في مناقشتها ثم إقرارها دون تعديل، حتى وإن تم الاعتراض عليها من قبل المعارضة الموجودة في مجلس الشعب، لأن الأغلبية التي يتمتع بها الحزب الوطني في المجلس تسمح بتمرير تلك القوانين، بالإضافة إلى أن العديد من القوانين التي يتم مناقشتها يتم إقرارها بسرعة مما يؤدي إلى ضعف الدستور، وبالتالي تصبح عرضة للطعن، فكثيراً من هذه القوانين صدرت فيها قرارات من المحكمة الدستورية بعدم دستورتها.⁽¹⁾

منذ أن ترأس مبارك الحزب الوطني عام 1981م، لم يعين نائباً له، حيث برر ذلك بعدم وجود الشخص المناسب، ليشغل المنصب، إلا أن حقيقة الأمر تمثلت في سعيه إلى نقل صلاحياته لإبنه جمال، فقد ظهرت فكرة التوريث بسبب طبيعة الظروف، والمناخ السياسي الاقليمي للدول المجاورة فمنذ عهد السادات، سعت مصر بشكل متسارع إلى الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وإرضاء الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي.⁽²⁾

نتيجة للظروف السابقة، ظهرت مجموعة من رجال الأعمال الذين استغلوا فكرة التوريث وزادوا تقربهم من جمال مبارك مشكلين ما يسمى (الحرس الجديد)، حيث استطاعوا بذلك أن يحققوا المزيد من الأرباح وتكوين ثروات طائلة من خلال متاجرتهم بالممتلكات العامة وبيع أصول الشركات والمصانع المملوكة للشعب المصري. حيث لعب رجال الأعمال أمثال أحمد عز (أمين الحزب الوطني) ورشيد محمد رشيد (وزير التجارة) ويوسف بطرس غالي (وزير المالية) دوراً بارزاً في إدارة شؤون مصر من خلال سيطرتهم الفعلية على السلطات التشريعية والتنفيذية، ففي ظل وجود الحزب الوطني ورجال الأعمال تم تشكيل حكومة أحمد نظيف عام 2004م التي زاد في عهدها انتشار الفساد بين شرائح المجتمع المصري، وأصبحت الدولة غير قادرة على القيام بمهامها لغياب وجود هدف قومي تسعى لتحقيقه، وعدم قدرتها على حشد الجماهير، ودعم قراراتها.⁽³⁾

كذلك سعى النظام لإرضاء قوى خارجية لتدعيم وجوده في ظل غياب الشرعية القانونية داخلياً، تحول إلى أداة لمزيد من التدخل الخارجي في شؤون مصر وإدارتها فكانت النتيجة المزيد من الضغوط على الحكومة المصرية لتقديم المزيد من التنازلات وإعطاء إعفاءات وضمائنات

⁽¹⁾ قنديل، أماني، عملية التحول الديمقراطي في مصر 1981-1993م، (القاهرة: مركز بن خلدون للدراسات الانمائية ودار الامين للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 1995م)، ص:78.

⁽²⁾ امين، جلال، مصر والمصريون في عهد مبارك: 1981م-2008م، (القاهرة: دار ميريت، الطبعة الاولى، 2009م)، ص:217.

⁽³⁾ المناوي، عبد اللطيف، الايام الاخيرة لنظام مبارك (18 يوم)، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الاولى 2012م)، ص:34.

للمستثمرين الأجانب، كذلك زيادة الضغط لبيع شركات القطاع العام وأراضي الدولة بأسعار زهيدة.
(1)

بسبب زيادة التقارب بين السياسيين ورجال الأعمال ظهرت الخصخصة والتزواج بين المال والسلطة مما أدى إلى تدهور الاقتصاد المصري، فالعلاقة بين جمال مبارك الذي يسعى للحكم وبين أحمد عز نتج عنها فساد الحياة السياسية والاقتصادية.

إن التحالف الثلاثي بين الحزب الحاكم ووزارة الداخلية بالإضافة لرجال الأعمال أدى لاستمرار حكم مبارك لمدة ثلاثين عاماً، فهؤلاء في تحالفهم لم يتركوا المجال للشعب والقوى السياسية المعارضة للعمل على التغيير والإصلاح بالطرق السلمية، مما أدى لانفجار الأوضاع في مصر مزعجة استقرار النظام ومغيرةً مجريات الأحداث السياسية والاقتصادية فيها.

التيارات الدينية:

من القوى الرئيسية والفاعلة في الساحة المصرية، وهي تيارات عريضة، لها جذور في التاريخ المصري، حيث تحتل حركة الإخوان المسلمين الواجهة فيها، لقد حدث الكثير من التحولات الفكرية في تاريخ الحركة عبر السنوات منذ النشأة وحتى الثورة، نتيجة حالة الإحباط وعجز القوى الدينية عن السيطرة على الحكم. فخرجت عن الجماعة الأم حركات راديكالية، وجهادية، وحركات تكفيرية، مثل تنظيم الجهاد، والجماعة الإسلامية، التي انتهجت أسلوب العنف للتعبير عن مطالبها. فقامت بتكفير المجتمع والدولة في محاولة لتغيير النظام بالقوة. وإقامة دولة على أساس الشريعة الإسلامية في كافة مجالات الحياة.⁽²⁾

من أشهر هذه التنظيمات (تنظيم الجماعة الإسلامية) الذي استطاع أن ينهض بشكل فاعل في التسعينيات، حيث أوجد لنفسه قاعدة اجتماعية قوية في منطقة الصعيد،⁽³⁾ مستخدماً العمليات المسلحة عبر استهداف رموز النظام عام 1993م، تحت إسم (تنظيم طلائع الفتح) التابع لجماعة الجهاد الإسلامي، والتي كانت ذروتها مذبحة الأقصر عام 1997م التي تبنتها مجموعة من أبناء الجماعة الإسلامية.⁽⁴⁾

(1) المناوي، عبد اللطيف، الايام الاخيرة لنظام مبارك (18 يوم) ص:30، ص:36.

(2) ابراهيم، حسنين توفيق، صراع على الشرعية الاخوان المسلمون ومبارك 1982-2007م، مرجع سبق ذكره، ص:145.

(3) الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: الطبعة الاولى، كانون الثاني 2011م)، ص:197.

(4) حبيب، كمال، خبرة تنظيم الجهاد في المرجعيات: (في المراجعات من الجماعة الاسلامية إلى الجهاد)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، برنامج الحركات الاسلامية، 2008م.

ظهرت جماعة التكفير والهجرة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي على يد مجموعة من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين الذين كانوا في السجون، وعادت هذه المجموعة في عهد مبارك، حيث أُلقت الأجهزة الأمنية القبض على (25) شخصاً أُتهموا بالانتماء إلى الجماعة، ووجهت إليهم التهم وأدخلوا المعتقل. إن عمل هذه الجماعة يقوم على ثلاث مراحل في إعداد أعضائها و هي: مرحلة الدعوة للأعضاء الجدد الذين يتم قبولهم بعد اجتياز إختبارات تقوم على أساس الولاء الكامل لأمر الجماعة، والمرحلة الثانية هي مرحلة الإستضعاف والانعزال عن المجتمع من أجل التدريب وإعداد العدة، والمرحلة الأخيرة هي مرحلة العودة إلى المجتمع الذي يعتبر كافراً ويجب إخراجهم من الكفر. هذه الجماعة لا تتبنى العنف في سياستها بل تستخدمه في بعض الظروف إذا لزم الأمر كما حدث عندما قتلت تلك الجماعة وزير الأوقاف الشيخ الذهبي عام 1977م.⁽¹⁾

إن انتهاج بعض التنظيمات الإسلامية لسياسة العنف يعود لطبيعة الأوضاع السياسية التي أوجدها نظام مبارك، فالحياة السياسية المصرية تتصف بأنها قائمة على الحزب المسيطر وهو الحزب الحاكم، وتهميش الأحزاب. لذلك فقدت ثقة المواطن المصري بها لعدم امتلاكها برامج وسياسات للتغيير، بالإضافة إلى زيادة حدة المشكلات الاقتصادية وأزماتها، وإرتباطها بالبنية الاجتماعية المصرية التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة والفقر وانتشار الأمية وغياب مشروع وطني تنموي يجتذب فئة الشباب الذين كانوا ضحية للنظام السياسي من جهة وضحية للأحزاب الإسلامية المتطرفة من جهة أخرى.

كان للإخوان دورٌ بارزٌ في التأثير على المجتمع المصري، إذ استطاع إنشاء قاعدة اجتماعية وسياسية واسعة، خاضت معترك الحياة السياسي في بداية عهد مبارك بشكل فعال، حتى وصلت إلى البرلمان بالتحالف مع بعض الأحزاب، كما حدث في انتخابات 1984 مع حزب الوفد، والتحالف الإسلامي عام 1987م وانتخابات عام 1990م، حيث برز دورها في البرلمان المصري من خلال مناقشة العديد من القضايا كتطبيق الشريعة الإسلامية، والمشاركة السياسية، وقضايا الحريات، وسياسة الأمن الداخلي.⁽²⁾

سيطرت الجماعة على معظم النقابات المهنية، والعمالية، خاصة بعد طرح شعار (الإسلام هو الحل) في محاولة لملء الفراغ السياسي والاجتماعي الذي يعاني منه المصريون بسبب الفساد السياسي والاقتصادي، والإداري الناجم عن ممارسات نظام مبارك وحزبه، كما وسيطر الإخوان على الاتحادات الطلابية ونوادي أعضاء هيئات التدريس في الجامعات المصرية.⁽³⁾

(1) ريما، صالحة، برنامج صناعة الموت، العربية الحدث، يوم الجمعة 2009/7/17م.

(2) إبراهيم، حسنين توفيق، التحولات الديمقراطية والمجتمع المدني في مصر، مرجع سبق ذكره، ص:184.

(3) العوضي، هشام، صراع على الشرعية الإخوان المسلمون ومبارك 1982-2007م، مرجع سبق ذكره، ص:185.

زادت القدرة التأثيرية للإخوان على مستوى الطبقات الوسطى، والدنيا للمجتمع المصري من خلال تأسيسهم شبكة واسعة من المؤسسات الاجتماعية والثقافية، والتربوية، والصحية التي تقدم الخدمات المجانية والتي أصبحت تشكل ناقوس خطر على الحزب الحاكم والنظام، مما دفعه لسياسة القمع والتكيل والإعتقال للعديد من كوادر الإخوان ومناصريهم.

ان سياسة القمع والحظر التي اتبعت ضد الاخوان أثرت بشكل سلبي على النظام، فسياسة محاصرة الجماعة أدت إلى زيادة قدرتهم على التغلغل في المجتمع المصري، وزادت من إصرارهم على انتقاد النظام، مستغلة تحالفاتها مع بعض الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وبسبب سياسة الرفض المتكرره التي تتبعها لجنه الأحزاب لمطالب الجماعة لتشكل حزب، لجأت الأخيرة لبسط نفوذها على النقابات والإتحادات، حيث وصل عدد أعضائها في نقابه المهندسين إلى (230000) عضواً ونقابه الأطباء إلى (22000) عضو صوتوا للجماعة في انتخابات النقابة، وهذا يعني أن الإخوان نجحوا في تكوين قاعدة اجتماعية متينة قائمة على أسس منظمات المجتمع المدني التي تستطيع من خلالها التأثير على صناعة القرار السياسي في مصر. لقد زاد تضيق النظام السياسي على الإخوان من خلال رفض تشكيل أحزاب تابعة للجماعة بذريعة أن الأحزاب الدينية مخالف للدستور المصري، وأن هذه الأحزاب لا تنطبق عليها شروط ومواصفات (لجنه الاحزاب) ومثال ذلك رفض قبول حزب الشورى 1987م، وحزب الاصلاح 1991م، وحزبي الامل 1994م والوسط 1996 بسبب صلتها بجماعة الإخوان المسلمين.⁽¹⁾

كان لجماعة الإخوان المسلمين تأثير على الحياة السياسية المصرية عام 2005م بعد أن طلب مبارك من البرلمان تعديل المادة (76) من الدستور، التي أجازت اختيار الرئيس مباشرة من الشعب وليس من خلال الإستفتاء، لكن جماعة الاخوان قامت بالدعوة لمظاهرات سلمية لمنع تمرير التعديل، كونه لا يحقق الإصلاح السياسي في ظل سريان قانون الطوارئ، وتقييد حريات الصحافة، وفي ظل الفساد المستشري في البنية السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع المصري، إن هدف التعديل كما يقول الإخوان المسلمين هو إرضاء قوى خارجية طالبت النظام المصري بالديمقراطية وعلى رأسها الولايات المتحدة.⁽²⁾

إن هذه التعديلات جاءت نتيجة شعور النظام بضرورة امتصاص غضب الشارع المصري التي زادت تحركاته واحتجاجاته بسبب موقفه من الحرب الأمريكية على العراق عام 2003م، ونزولاً عند المطالب الغربية والأمريكية بضرورة الإصلاح السياسي في مصر، إضافة لذلك فإن التعديل جاء لزيادة تمكين الحزب الوطني من السلطة بعد تراجع قاعدته الاجتماعية وتآكلها.

(1) العوضي، هشام، صراع على الشرعية، ص:173، ص: 210.

(2) إبراهيم، حسنين توفيق، التحولات الديمقراطية والمجتمع المدني في مصر، مرجع سبق ذكره، ص:187.

أما التيار السلفي فقد اقتصر وجوده في عهد مبارك على المساجد وحلقات الدراسة وإصدار الفتاوي، وبذلك أوجدوا لهم قاعدة إجتماعية واسعة من داخل المساجد، فالسلفيين إستطاعوا ملئ الفراغ الذي أوجده إنشغال الاخوان المسلمون بالسيطرة على النقابات والاتحادات، فقد تمكن السلفيين من إنشاء العديد من القنوات الفضائية والتلفازية التي كان لها دور فاعل في التأثير على المجتمع المصري وخاصة الفئات المهمشة والفقيرة، كذلك فإن السلفيين تعرضوا للاعتقال والتعذيب على يد الأجهزة الأمنية وخاصة جهاز أمن الدولة والذي تمكن من إختراق التنظيمات والجماعات التابعة للتيار السلفي والضغط عليهم من أجل الامتناع عن إستخدام العنف ضد النظام ومصالحة، فرفع السلفيين شعار " من السياسة ترك السياسة" وعدم الخروج عن ولي الأمر لأن ذلك يؤدي لإثارة الفتنة في المجتمع.(1)

الأحزاب السياسية الليبرالية واليسارية:

(أ) الليبرالية (الوفد، الغد)*

منها أحزاب قديمة وعريقة وبعضها حديث التشكيل مثل حزب الغد، وأقدم الأحزاب المصرية هو حزب الوفد وهو من الأحزاب الليبرالية الذي كان يمثل الأغلبية قبل 1952م، وقد تحالف الوفد مع الإخوان في إنتخابات 1984م، ثم عاد إلى العمل الحزبي منفرداً عام 1987م بشكل فاعل بقيادة فؤاد سراج الدين، إلا أن حالة من التمزق والضعف أصابته بسبب سياسته القائمة على التقرب من الحزب الحاكم وحكومته على حساب أعضائه لقد زاد من ضعف الحزب بقاء سراج الدين مسيطراً على أموره لفترة طويلة، مما أدى لانسحاب أعداد كبيرة من أعضائه ومناصريه، وبذلك فقد ثقة المصريين بتشكيلاته وخاصة فئة الشباب.(2)

الأحزاب اليسارية:

حزب التجمع:*

يضم هذا الحزب أعضاء مختلفين في مرجعياتهم الفكرية والعقائدية كالشيوعيين والناصريين وبعض الأعضاء من ذوي المرجعيات الإسلامية، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بداية التسعينيات،

(1) سبيح، أحمد حمدي، خفايا تاريخ السلفيين والاخوان، موقع الحوار المتمدن، العدد 3417، 2011/7/5. (نسخة الكترونية) تم الاسترجاع http://www.ahewar.org 2013/6/6م

• حزب الغد: هو حزب ليبرالي مصري أسسه المحامي أيمن نور، مع مجموعه من الناشطين عام 2004 ويعد حزب الغد من أحدث الأحزاب المصرية تأسيساً وهو الأكثر شهرة بعد أن حل رئيسة السابق أيمن نور ثانياً في أول انتخابات رئاسية تشهدها مصر عام 2005.

(2) الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: مصر، المغرب، لبنان، البحرين، مرجع سبق ذكره، ص:193

إقترب التجمع من الحزب الحاكم بذريعة محاربه التطرف، حيث تحولت سياسته من الصراع مع الحكومه والحزب الوطني إلى الصراع مع التيارات الإسلامية التي تتهم بأنها أصولية وهذا أفقده القدرة على التأثير السياسي، وقد زاد ضعف هذا الحزب تقدم قياداته في السن وعزوف فئة الشباب عن الانضمام إليه.(1)

الأحزاب الاشتراكية:

حزب العمل*:

يدين هذا الحزب بمبادئ الاشتراكية، لكن كثرة الانقسامات والإنشاقات في صفوفه أدى لتراجع الأفكار الاشتراكية المطبقة في إطار الحزب، مقابل زيادة سيطرة أعضائه من أصحاب التوجه الإسلامي والذي يتوافق مع جماعة الإخوان المسلمين. هذه الازدواجية في الفكر والمبادئ بين الاشتراكية والإسلامية أدت إلى ضعفه وفقدانه القدرة على التأثير في المستوى الشعبي. خاصة بعد قيام قيادات التوجه الاشتراكي بتكوين لجنة تنفيذية ثانية منفصلة عن الهيكل التنظيمي الأصلي التي وجدت الدعم الكامل من الحكومه.(2)

الحزب العربي الديمقراطي:

يصنف هذا الحزب على أنه من التيار الناصري. حيث استطاع أن يكون لنفسه قاعدة اجتماعية في بدايه التسعينيات، لكن تلك القاعدة لم تستمر طويلاً بسبب الانشقاقات بين المجموعات الناصرية، وخاصة الصراع الدائر بين مجموعة ضياء الدين داود ومجموعة فريد عبد الكريم التي تعتبر من الجماعات الناصرية المتشددة. فعلى الرغم من وجود نداءات من بعض القوى الناصرية

(1) المرجع السابق، ص:194.

(2) لبيب، هاني، شهادة من الداخل: (حزب العمل في مصر صعوبات الممارسة الديمقراطية)، المعرفة الجزيرة 2004/10/3م.

www.aljazeera.net.

- حزب العمل: تأسس عام 1978م هو إمتداد لحركة مصر الفتاة، أعلن الحزب التوجه الإسلامي في عام 1986، وتكرس التحول الإسلامي في المؤتمر العام للحزب الخامس 1989 الذي عقد تحت شعار (إصلاح شامل من منظور إسلامي)، وتؤكد هذا التوجه في المؤتمر العام السادس الذي عقد عام 1993، حيث تولى المفكر الإسلامي الراحل/ عادل حسين موقع الأمين العام للحزب.
- حزب التجمع المصري: يرجع تأسيس الحزب لعام 1976 عندما قرر الرئيس أنور السادات إنشاء ثلاثة منابر في إطار الاتحاد الاشتراكي تمثل اليمين واليسار والوسط، قيل أن يتخذ قراراً بتحويلها نهاية عام 1976 إلى أحزاب سياسية، ومن ثم نشأ الحزب بصورة رسمية بداية عام 1977، يترأس الحزب حالياً محمد رفعت السعيد، يتبنى الحزب برنامجاً يهدف إلى إقامة مجتمع اشتراكي من خلال عملية المشاركة الشعبية، ويؤكد على ضرورة تملك الدولة المصرية لوسائل الإنتاج والحفاظ على قطاع عام قوي، وإطلاق مبادرات لتخفيف عبء البطالة ومكافحة الفقر.

لنسيان الخلافات إلا أن ذلك لم يتحقق بسبب الصدمات المتكررة بين لجان الحزب ووجود انسحابات من بعض الاعضاء.(1)

نشأ في مصر عدد كبير من الأحزاب السياسية وصل عددها إلى (19) حزباً سياسياً إلا أن تأثيرها في عملية صنع القرار كان ضعيفاً للأسباب التالية:

1- عدم التوازن في النظام الحزبي في مصر، ويظهر ذلك من خلال سيطرة الحزب الوطني الديمقراطي على مقاليد الحكم وجميع جوانب الحياة المصرية وخاصة السياسية، والتشريعية، والتنفيذية والقضائية، مما ينعكس سلباً على قدرة الأحزاب الأخرى على منافسته، فعندما أعلن الرئيس مبارك عن تعديل المادة (76) من الدستور التي أدت للتحويل من الاستفتاء الشعبي لاختيار الرئيس للانتخاب المباشر والسري من الشعب، رشحت بعض الأحزاب ممثلين لها للمنافسة على منصب الرئيس وأهمها حزب الوفد الذي رشح نعمان جمعة وحزب الغد الذي رشح أيمن نور، فكانت النتيجة فوز مبارك بأغلبية الاصوات.(2)

2- القيود السياسية والإدارية والقانونية التي فرضت على الأحزاب المعارضة من قبل السلطات الحكومية والتي كانت تمنع حرية الأحزاب بسبب استمرار العمل بقانون الطوارئ، قد أثر سلباً على فعالية الأحزاب وقدرتها على ممارسة أنشطتها الحزبية وال جماهيرية، والذي زاد الأمر سوءاً هو ضعف قدرة هذه الأحزاب على التواصل مع قواعدها الجماهيرية، فتحوّلت الأحزاب إلى مجرد مقار وعناوين وشعارات دون قاعدة جماهيرية.(3)

3- استمرار لجنة الانتخابات برفض الكثير من الأحزاب بذريعة عدم مطابقتها للشروط الحزبية، أو أنها تخالف القانون بتكوينها أحزاب طائفية أو دينية، مثال ذلك رفض الموافقة على تأسيس حزب (الوسط) لأنه ذو مرجعية دينية قريبة من جماعة الإخوان المسلمين.(4)

4- ضعف التنسيق والعمل الجماعي بين الأحزاب فهي لا تملك إستراتيجية موحدة للضغط على النظام، كذلك فأنها لا تستطيع تقديم البديل من خلال برامجها السياسية والاجتماعية مما أدى لعدم قدرتها على التأثير في المستوى الاجتماعي والنقابي باستثناء جماعة الإخوان المسلمين، مما أفقد هذه الأحزاب ثقة الجماهير بها.

(1) عرفة، جمال محمد، الحزب الناصري، (تفاؤل بالانتخابات هل ينعكس على تمثيلية؟)، موقع إسلام أون لاين تم الاسترجاع

<http://www.islam online.net>.2013/2/20

(2) إبراهيم، حسنين توفيق، التحولات الديمقراطية والمجتمع المدني في مصر، مرجع سبق ذكره، ص: 155.

(3) المصدر السابق، ص: 156.

(4) حاجي، أحمد، المستقبل الحزبي للإخوان المسلمون، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2001م).

المبحث الرابع: القوى الناشئة في المجتمع المصري.

قيادات الثورة:

إن امتداد سطوة الحزب الوطني على مقدرات الحياة المصرية، جعل الأغلبية العظمى من الشعب يمتنع عن المشاركة في الحياة السياسية بشكل عام والحياة الحزبية بشكل خاص، ويظهر ذلك جلياً من خلال العزوف عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية، التي كانت نتائجها دائماً لصالح الحزب الوطني الحاكم ظهر ذلك في إنتخابات الأعوام 1984م و 1987م وانتخابات 1990م و 1995م ثم عام 2000م.⁽¹⁾

وعلى الرغم من السيطرة شبة الكاملة للحزب الوطني على الحياة المصرية وخاصة السياسية والاقتصادية إلا ان بعض القوى والأحزاب وجدت لنفسها قنوات للتعبير سواء كان ذلك بإستخدام قنوات تقليدية مثل تشكيل الأحزاب ونقابات ومنظمات المجتمع المدني، أو من خلال الطرق غير التقليدية مثل الاحتجاجات، والتظاهرات، والعنف السياسي.⁽²⁾ ويمكن تصنيف تقسيم القوى المؤثرة في الحراك الثوري إلى اربعة أصناف، وهي. النقابات والحركات الاجتماعية، ثم مجموعات التواصل الاجتماعي، ثم الأحزاب السياسية، كذلك التيارات الدينية التي تنتشر في صفوف القوى التي تشمل الفئات السالفة.

النقابات والحركات الاجتماعية:

لعبت النقابات دوراً بارزاً في التأثير على طبيعة القرار السياسي الذي يصدر عن مؤسسة الرئاسة، ويعود السبب في ذلك إلى أن الفئة المنتمية إلى النقابات أكثر فئات المجتمع إنتاجاً سواء على مستوى العملية الإنتاجية أو الخدمية وهم أيضاً من حملة الشهادات العلمية الوسطى والعليا، لذلك فإن الدولة ومؤسسة الرئاسة كان لديها رغبة في إضعاف تلك النقابات لأنها صاحبه القرار في الإضراب الذي يؤدي إلى شلل الحياة الاقتصادية والإنتاجية. فالنقابات المهنية كان لها دور بارز في الضغط على الحكومات المصرية المتعاقبة من أجل إجراء إصلاحات سياسية ومن اهم مطالبها إلغاء قانون الطوارئ والعمل على جعل إحقاق الإشراف القضائي كاملاً على الانتخابات لتحقيق النزاهة وقد لعبت النقابات على رفع مستوى الوعي المجتمعي والمهني لأعضائها.⁽³⁾

⁽¹⁾ إبراهيم، حسنين توفيق، التحولات الديمقراطية والمجتمع المدني في مصر، مرجع سبق ذكره، ص: 140

⁽²⁾ المرجع السابق، ص: 142.

⁽³⁾ إبراهيم، حسنين توفيق، التحولات الديمقراطية والمجتمع المدني في مصر، مرجع سبق ذكره، ص: 160.

واهم القضايا المحورية التي لعبت فيها النقابات دوراً بارزاً، قضية التطبيع مع إسرائيل لما له من أثر سلبي على الحياة المصرية بكافة مستوياتها السياسية والاقتصادية والثقافية، ويزداد تأثير النقابات بسبب إمتداداتها، وعلاقاتها العربية، والعالمية مما يزيد من قدرتها على التأثير المجتمع برمته، الأمر الذي أدى لزيادة مخاوف النظام منها، ومن تأثيرها على وعي المجتمع.⁽¹⁾ حيث زادت ضغوط السلطات المصرية عليها بعد زيادة نفوذ الاخوان وسيطرتهم على النقابات خاصة نقابه الاطباء والمهندسين والصيادلة، لذلك أصدرت السلطات المصرية القانون (100) لسنة 1993م والذي يتضمن ممارسة الديمقراطية في النقابات المهنية، فقد اشترط القانون على كل من يريد أن يصبح نقيباً، أو عضواً في مجلس النقابه أن يحصل على موافقة (50%) من أعضاء الجمعية العمومية المقيدة أسماؤهم في جدول النقابه، وإذا لم تتوفر نسبة (50%) فإن أعضاء الجمعية العمومية يعقدون اجتماعاً وبوجود ثلث الاعضاء لتصبح الانتخابات صحيحة. كما أن القانون منع على مجلس النقابات العامة والفرعية أن تجمع أو تقبل أي أموال لغير الاهداف، والأعمال التي تقوم عليها النقابة، وكان الهدف من ذلك منع الدعم الاسلامي من الوصول إليها، والذي يزيد من فعالية جماعة الاخوان المسلمين. فكان رد النقابات على القانون من خلال الاحتجاجات التي طالبت بإلغائه لانه يعتبر تدخلاً في شؤونها.⁽²⁾

لقد احتجت نقابه الصحفيين فكانت بسبب صدور قانون (93) عام 1995م الذي شدد العقوبات على جرائم النشر وإعطاء النيابة العامه صلاحية إعتقال وحبس الصحفيين، وقد استطاعت نقابة الصحفيين تحقيق هدفها فتم إلغاء القانون وإقرار قانون (96) عام 1996م، وكان ذلك بعد التدخل المباشر من رئيس الدولة.⁽³⁾

لعب عمال غزل المحلة دوراً بارزاً في تفعيل النقابات ففي 6 أبريل/2008 قام عمال المحلة بالإضراب وقد تضامن معهم أعداد كبيرة من المواطنين، وكان الهدف من الإضراب هو منع خصخصة شركه الغزل والنسيج وبيعها، ورفض الفساد والمطالبه بتحسين أوضاعهم المتعلقة بالأجور والتأمين. فقد لعبت إضرابات عمال الغزل والنسيج بمصر دوراً فاعلاً في تأسيس حركات اجتماعيه وتفعيل دور النقابات، وحركات الاحتجاج في الضغط على السلطات المصرية من أجل تحسين الرواتب وخدمات النقل والمواصلات وتحسين الخدمات الصحية والعلاجية.

(1) عبد المعطي، عبد الباسط، الدولة والمجتمع المدني في قطر، (مركز ابن خلدون للدراسات والإنمائية ودار الامين للنشر والتوزيع، 1997م).

(2) ابراهيم، توفيق حسنين، الدولة والتنمية في مصر، مرجع سبق ذكره، ص:278.

(3) النجار، زغلول، وابو داود، السيد، (ميدان التحرير): التحولات في مصر بين جذور الماضي وأفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص:147.

لم تتوقف **الاحتجاجات العمالية والمهنية** منذ عام 2004م حتى 2010م التي كانت تطالب بإلغاء قانون الطوارئ وسياسة الخصخصة التي أدت بأعداد كبيرة من العمال إلى فقدان الرزق المشروع والبطالة، الذي نتج عنه إرتفاع نسبة الفقر والجريمة وإرتفاع نسبة الأمية. وكان كسر حاجز الصمت هو من أكثر النتائج الايجابية للمظاهرات والاعتصامات التي خاضها العمال حيث أدرك هؤلاء أنهم إذا لم يستطيعوا الاحتجاج في مواقع عملهم فإن ذلك ممكن أمام اتحاد العمال ومجلسي الشورى والشعب، وقد استطاع العمال من خلال التظاهرات والاحتجاجات أن يبرزوا ملفات الفساد الاقتصادي للمسؤولين وخاصة ملف الخصخصة التي نهبت أصول الشركات والمصانع العامة. لقد كان من أهم إنجازات الحركات الاحتجاجية والنقابية، الحصول على حكم من القضاء الاداري بإلزام كل من رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ورئيس المجلس القومي للأجور بوضع الحد الأدنى للأجور بما يتناسب مع الأسعار، وبذلك تم توحيد مطالب العمال والمهنيين بتحديد الراتب الذي يجب أن يتقاضاه كحد أدنى (1200) جنيه شهرياً مما يحقق للمواطن المصري الحياة الكريمة.⁽¹⁾

إن دور النقابات المهنية والعمالية في مصر كان فاعلاً على المستوى السياسي، ونشر الوعي بين العمال لأهمية تحقيق مطالبهم، فقد استطاع عمال المحلة للغزل والنسيج من خلال إضرابهم تهيئه قوى مؤيدة لهم على مستوى الأحزاب والحركات الاجتماعية، وخاصة شباب 6إبريل وحركة كفاية وغيرها، فهذا يعني أن الطبقة الوسطى في مصر لم تذب وبقيت موجودة على الرغم من كل المحاولات لطمسها سواء بسن قوانين نقابية صعبة التحقيق أو من خلال القمع والتكيل عند المطالبة بالحقوق.

الحركات الاحتجاجية:

ظهرت هذه الحركات مع بداية الانتفاضة الفلسطينية عام 2000م، على شكل تجمعات شعبية هدفها التضامن، وجمع التبرعات للشعب الفلسطيني.⁽²⁾ فقد اقتنصت تلك الحركات فرصة السماح لها بالاحتجاج، فاستغلت ذلك للتعبير عن مشكلاتها الداخلية، وقضاياها الخاصة المتعلقة بمشكلات الخصخصة، وسلبيات قانون الطوارئ، وزادت فعالية تلك التحركات بعد إنتخابات 2000م التي أظهرت التراجع الكبير في شعبية الحزب الحاكم، وزيادة الانشقاقات بداخله بين الاعضاء الموالين للاب والموالين للابن، وزيادة الضغوط الغربية والامريكية على النظام

⁽¹⁾النجار، زغلول، وابو داود، السيد، (ميدان التحرير): التحولات في مصر بين جذور الماضي وأفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص:

⁽²⁾ الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص: 199.

المصري من أجل إدخال إصلاحات سياسية وإقتصادية على البنية المجتمعية للمجتمع المصري لان
الاضاع السيئة هي بيئة مناسبة لظهور الارهاب.(1)

ازداد نشاط الحركات الشعبية بعد القيام بمظاهرتين يوم 18 يناير و 15 فبراير 2003 ضد
الاحتلال الامريكي للعراق والصمت المصري الرسمي عليه، وظهرت فعالية تلك التحركات في
مظاهرات ميدان التحرير يومي 20 و 21 آذار 2003م فقد خرجت المظاهرات بإتجاه السفارة
الأمريكية لكنها لم تستطع الوصول لها، فاتجهت إلى ميدان التحرير للتعبير عن غضبها ضد
إسرائيل، وأمريكا والسياسة المصرية الضعيفة. حيث بدأت مظاهر الوهن تظهر على النظام
المصري بعد احتلال أمريكا للعراق، لذلك طرح الرئيس مبارك فكرة تعديل المادة (76) من
الدستور، إلا ان القوى المصرية ادركت ان هذا التعديل كان يهدف إلى تحقيق مكاسب للنظام،
نزولا عند رغبات الامريكيين بضرورة الاصلاح السياسي لامتصاص الغضب الشعبي في مصر،
وليس لتحقيق كرامه وحقوق المواطن المصري.(2)

ومن ابرز تلك الحركات التي ظهرت (حركة 20 مارس) التي أسسها مجموعة من اليساريين
المصريين والهدف من ذلك إيجاد تيار يساري يستطيع التأثير على الشارع المصري بعد تراجع
دور الاحزاب وفعاليتها.(3)

(1) الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص:199، ص:202.

(2) المصدر نفسه، 201.

(3) حركة 20 مارس: هي حركة وطنية ديموقراطية نشأت على أثر مظاهرات مارس 2004/3/20، وهي محاولة مصرية لتجميع أشكال
الاحتجاجات المتعددة المساندة لمقاومة الشعبين الفلسطيني والعراقي ولحركات الاحتجاج المصرية من أجل الديموقراطية ودفاعا عن مصالح
الطبقات الشعبية. لا تتبع الحركة الأشكال الهرمية في التنظيم لأنها ليست حزبا، وطبقا لهدفها الذي يحرص في إطلاق المبادرات القاعدية
للتحرك ضد الاستغلال والاستبداد ومحاولات الغزو الأجنبي، فإن قيادة الحركة تتخذ هيئة "سكرتارية تنسيقية" تلعب دور التنسيق ما بين
المجاميع القاعدية من أجل مساندة المبادرات التي تقوم بها هذه المجاميع التي تشكل الحركة. <http://aljsad.com> تاريخ الاسترجاع
3013/6/5م.

(حركة كفاية)⁽¹⁾ الحركة المصرية من أجل التغيير والإصلاح هدفت إلى منع تمديد فترة حكم مبارك وتوريث الحكم لابنه جمال، لاسيما بعد إنتشار الفساد السياسي والاقتصادي، حيث تم الاعتصام أمام دار القضاء العالي، فقد وقف المتظاهرون وعلى أفواههم بوسترات لاصقة ذات شكل دائري كتب عليها باللون الاصفر كلمة (كفاية) حيث قامت كفاية بالعديد من المظاهرات ضد نظام مبارك، منها التظاهر ضد صمت النظام على الغزو الامريكي للعراق، ومظاهرة 2 نوفمبر 2004 عندما قررت لجنه السياسات التابعة لجمال مبارك خفض قيمة الجنيه المصري مما أدى لارتفاع الأسعار وتضاعف سعر الدولار، فهذه التظاهرات أدت لخرق وكسر حاجز الصمت الذي خيم على الشعب المصري. لقد استطاعت حركة كفاية أن تؤثر على الحياة السياسية والفكرية المصرية أكثر من أي حزب سياسي، فهي أول الحركات التي رفضت مخطط التوريث، وأول من ندد بالاحتلال الامريكي للعراق، وقد نجحت في تحقيق التأثير الكبير من خلال تنظيمها للعديد من التظاهرات بالمشاركة مع بعض الاحزاب أو بشكل فردي فقد كانت قادرة على حشد أعداد كبيرة من المتظاهرين، ومثال على ذلك تظاهرة 25 /أيار/ 2005م وهو يوم الاستفتاء على التعديل الدستوري (76) حيث حشدت أعداداً كبيرة من المتظاهرين، وكان هدفها من ذلك رفض فكرة التعديل وتمديد العمل بقانون الطوارئ وفكرة التوريث، وكان الرد على تلك التظاهرة من النظام وأجهزته الأمنية، الاعتداء على المتظاهرين والصحافيين والتكيل بهم، والتحرش بالفتيات اللواتي شاركن في التظاهرة.⁽²⁾

برزت عام 2006م الكثير من الحركات التي أيدت كفاية في مطالبتها منها انتفاضة القضاة (هبة القضاة) وخاصة بعد الاعتداء عليهم من قوات الأمن، وشارك أيضاً أساتذة الجامعات، وأهالي ضحايا عبارة الموت، وضحايا التعذيب في أقسام الشرطة وزاد عدد أعضاء كفاية على الموقع الالكتروني بعد خطف (عبد الحميد قنديل) الذي هاجم التوريث في كتابه (ضد الرئيس) الذي صدر عام 2005م. الحركات الاجتماعية متنوعة لكنها اجتمعت على مبدأ واحد، هو معارضة النظام وسياسته،

⁽¹⁾ حركة كفاية: ظهرت على الساحة السياسية المصرية في صيف عام 2004م فتشكلت من المثقفين وأساتذة الجامعات والمحامين الذين عارضوا مبدأ التمديد للرئيس مبارك لفترة حكم جديدة، وعارضوا بشدة أية محاولات لتوريث الحكم لنجل الرئيس، حيث صاغ ثلاثمائة من المثقفين المصريين والشخصيات العامة التي تمثل ألوان متعددة من الطيف السياسي المصري وثيقة تأسيسية تطالب بتغيير سياسي حقيقي في مصر، وقد أثرت الحركة بشكل واسع داخل مصر وخارجها، على الرغم من حداثة عهدها بالعمل السياسي، وأثارت جدلاً واسعاً في الساحة السياسية المصرية، متفوقة بذلك على الأحزاب التقليدية المعارضة والموجودة على الساحة منذ سنوات طويلة.
http://www.ahewar.org تم الاسترجاع 2013/6/5م.

⁽²⁾النجار، زغلول، وابو داود، السيد، (ميدان التحرير): التحولات في مصر بين جذور الماضي وأفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره ص:145.

وكان أهمها حركة (شباب من أجل العدالة والحرية)، و(الجمعية الوطنية للتغيير)، و(حملة دعم البرادعي) التي قام بها وائل غنيم صاحب صفحة (كلنا خالد سعيد)، و(حركة شباب 6 إبريل)* و(شباب جماعة الاخوان المسلمين)، و(شباب حزب الجبهة الديمقراطية)، و(حركة كفاية)، و(نقابه المحامين المصرية)، و(حركة 9 مارس المعروفة ب حركة أسانذة الجامعات)، و(ناشطي الانترنت ومدونيه).⁽¹⁾

ظهرت حركة شباب 6ابريل بعد إضراب العمال في 6/نيسان/ إبريل 2008م بدعوة من عمال المحلة، تبنت دعوة الشباب الذين دعوا لإضراب شامل في كل مصر، ولنشر فكرة الاضراب تم استخدام (موقع الفيس بوك) لدعوة المسجلين فيه، حيث وصل عددهم إلى (70000)، وتم استخدام الرسائل القصيرة على الهاتف النقال لزيادة عدد المتظاهرين. وبذلك استطاع شباب 6 إبريل من التأثير على الحياة السياسية والاجتماعية المصرية، فقد إستجاب لدعواتهم كل من حركة كفاية، وحزب الكرامة، وأفراد من جماعة الاخوان المسلمين، ونقابة المحامين.⁽²⁾

يقول شباب 6 إبريل " أنهم مجموعة شباب من مختلف الاعمار والاتجاهات تجمعوا من أجل إحداث تغيير في الحياة المصرية بشكل جماعي، يساهم فية كل الشباب المصري وجميع الطبقات لتجاوز حاله الانسداد في الافق السياسي".⁽³⁾

كذلك (الجمعية الوطنية للتغيير) حملة البرادعي فقد تشكلت من أجل دعم دخول البرادعي لانتخابات الرئاسية 2010م والهدف من الحملة هو توعية الشعب المصري بضرورة التغيير والوسيلة لذلك دعم مرشح توافقي، لذلك فإن الحملة تشمل مختلف طبقات وفئات المجتمع المصري التي تطمح لتحقيق انتخابات حرة ونزيهة لاختيار الرئيس أو أعضاء البرلمان، وكانت أهم الضمانات لذلك هو العمل على إنهاء قانون الطوارئ والرقابة الكاملة للقضاء المصري على الانتخابات ، ووجود إشراف للمجتمع المدني على الانتخابات، وإجراء الانتخابات عن طريق الرقم السري وغيرها من المطالب والضمانات.⁽⁴⁾

⁽¹⁾النجار، زغلول، وابو داود، السيد، (ميدان التحرير): ، ص:197.

• حركة 6 ابريل: هي حركة سياسية مصرية معارضة ظهرت سنة 2008. أنشأها بعض الشباب المصري. ظهرت في الساحة السياسية عقب الإضراب العام الذي شهدته مصر في 6 أبريل 2008 بدعوة من عمال المحلة الكبرى وتضامن القوى السياسية فتنبأه الشباب وبدؤوا في الدعوة إليه كإضراب عام لشعب مصر أغلب اعضاء الحركة من الشباب الذين لا ينتمون إلى تيار أو حزب سياسي معين وتحرص الحركة على عدم تبنيها لأيدولوجية معينة حفاظا على التنوع الأيدولوجي داخل الحركة ولما تفرضه ظروف مصر من ضرورة التوحد والائتلاف ونبذ الخلاف حركة شباب 6 أبريل من الأوائل في الدعوة إلي ثورة 25 يناير. تم الاسترجاع 2013/6/5م. <http://www.ahewar.org>.

⁽²⁾ الموقع الالكتروني لشباب 6/ابريل، <http://6april.org>

⁽³⁾ المرجع السابق.

⁽⁴⁾ النجار، زغلول، وابو داود، السيد، (ميدان التحرير): التحولات في مصر بين جذور الماضي وأفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص:

أما (شباب حزب الجبهة الديمقراطية) فقد حصل على الموافقة 2007م والهدف منه هو إشراك المواطنين المصريين في الحياة السياسية بعد تراجع العمل السياسي والحزبي في مصر، وهدف من تشكيله هو إنشاء دولة مدنية وديمقراطية ويرفض الخلط بين الدين والسياسة، ويرفض التعاون مع الحزب الوطني الذي دمر الحياة السياسية والاجتماعية المصرية، وفي المقابل يدعم وجود جماعة الإخوان المسلمين كحزب سياسي.⁽¹⁾

كانت (مجموعة كلنا خالد) من أكثر المجموعات تأثيراً على أجهزة الأمن وخاصة أنها كانت تستخدم تقنية جديدة لم يكن النظام وأجهزته الأمنية قادر على التحكم فيها، فقد تم استخدام (الفييس بوك)، حيث بدأت الصفحة تحمل اسم (أنا إسمي خالد سعيد) وهو الشاب الذي قتله المخبرون في أحد مقاهي الاسكندرية، حيث زاد عدد المؤيدين لها إلى (156) ألف مؤيد، لأن هذه الحادثة كشفت مدى العنف الذي استخدمته الحكومة المصرية وأجهزتها الأمنية.⁽²⁾

استطاعت الحركات الاجتماعية ومجموعات التواصل أن تنتشر الجرائم التي كان يرتكبها النظام ضد المواطنين دون سبب، فتكاتف الجهود بين جميع فئات الشعب المصري كان له دور فاعل في إيجاد وعي مجتمعي بأهمية ممارسة الحق في التغيير من خلال العملية الديمقراطية التي تقوم على المواطنه، والتي تعزز القدرة على بناء مجتمع مدني تتكامل فيه الخدمات التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني مع الحكومة، ولكن في ظل غياب المجتمع المدني، والأحزاب فإن فساد الحكومات والنظام يزداد بشكل كبير حتى لو كان ذلك على حساب شعور المواطن بوجوده، وعلى حساب حقه في الحياة الكريمة. فكل الظروف السابقة سياسية، والاجتماعية، وثقافية أوجدت البيئة المناسبة للتحركات الشعبية التي عبر عنها شباب مصر خلال ثورة الخامس والعشرين من يناير التي قادها الشباب دون أن يكون لأغليبيتهم أي إطار أو حزب سياسي ينتمون إليه، فهي ثورة عفوية غير ميسسة ناتجة عن حالة الغضب والاحتقان الشعبي الذي بقي خامداً طوال ثلاثين عاماً تحت حكم فاسد.

(1) المرجع السابق، ص: 236.

(2) صفحة كلنا خالد <https://www.facebook.com/kolonakhaledsaid>

الفصل الرابع

الثورة المصرية.

المقدمة:

بلغ الحراك الإجتماعي المصري، اقصى درجات التآزم السياسي، الذي انفجر في إنتفاضة (الشباب) المصري، بعد ثلاثين عاماً من سيطرة الدكتاتورية الحزبية على مقدرات البلاد، فقد وصل الحزب الحاكم إلى أعلى درجات الترهل والثقة، مستنداً إلى قوة بوليسية ذات سطوة هائلة، ومدعماً بشريحة قوية من رأس المال، في وقت أهملت فيه طبقات الشعب الأخرى، التي عانت صروف الفقر والتهميش، والذي ترافق مع فساد سياسي واستخفاف غير مسبوق بأبسط الاحتياجات الانسانية.⁽¹⁾

لم ينتبه النظام لقدرات فئة شبابية بدأت بالنمو نتيجة السخط على الوضع السياسي والاقتصادي عموماً، حيث راهن النظام على إستكانة الشعب وضعف الطبقة البرجوازية التي أرهقتها سنوات التهميش، والتي وجدت ضالتها في (شباب الانترنت) عبر حراك شعبي فريد من نوعية على المستوى التاريخي.

المبحث الاول: مقدمات وعوامل اندلاع الثورة.

إنفردت الثورة المصرية بنوعية النضال (السلمي)، وقدرتها الهائلة على الحشد السريع، فقد تجاوز الحراك الشعبي عشرات السنين من العمل الحزبي، إذ تخطت (فئة الشباب) القوة السياسية التقليدية، وقادت الثورة التي وجدت حاضناً سريعاً، تمثل في فئات الشعب الذي خرج إلى الشارع ثم تبعته الاحزاب الكلاسيكية، وسواء وجدت الثورة مؤازراً خارجياً أَلجم النظام عن التحرك العنيف، أو لم تجد، فإن الحراك الاجتماعي، وصل الذروة بحيث لا يمكن إيقافه، فقد تخطى

¹⁾(Txema Ramirez de la pisca: Social movements in the public sphere New forms of communication arise and transgress old communication codes, 15th.May, 2007, approved 18 june 2007, Pp 63:87 Available a: http://www.ehu.es/zer1/ZERE_PIScina.pdf

الشعب أنظمة الطوارئ، وعبرت الثورة عن نفسها في أرقى صور الرفض التي أبهرت العالم، وأكسبتها الشعبية والتعاطف.

يقف الاقتصاد على أولى درجات السلم في إحداث التغيير، ودفعا إلى الامام، فقد سيطر رجال الأعمال، والمتنفذون السياسيون على رقبة الاقتصاد المصري، فقبضوا على مقدرات البلاد، وأوقفوا عجلة الانتاج، وحولوا معظم القطاعات الانتاجية العامة إلى قطاعات يعود ريعها إلى حساباتهم الخاصة، فتملكوا أراضي الدولة وفشلوا في إدارتها، واستولوا على القطاع الصناعي العام وحولوه إلى مؤسسات خاصة قاصرة عن المنافسة، وسيطروا على القطاعات التجارية، فانحصرت الصادرات والواردات في أيدي فئة قليلة منهم، وسلطوا الضوء على القطاع السياحي باعتبارها المصدر الاول للدخل القومي بما فيه من محسوبيات وفساد، مما أدى لاضعاف الطبقة الوسطى بفئتها العليا والدنيا، على إعتبار أنها الرائدة في النمو الاقتصادي، وتطور الدولة فقد وجدت هذه الطبقة نفسها خارج عجلة التاريخ، فهي مهملة، ومهمشه، وعرضة للتغيرات، نتيجة اعتمادها على عائدات التحويلات التي تأتي من العاملين في الخارج، وخاصة دول الخليج، إضافة إلى اعتمادها على النفط والغاز الذي خرج فعلياً عن سيطرتها، مما إنعكس سلباً في مقدرتها على مواجهة ربح العولمة، والتغيرات الاقتصادية، في ظل ارتفاع هائل في الاسعار بدأ مع أزمة 2008م عالمياً، وبهذا أصبح (50%) من الشعب المصري يعيش بأقل من دولارين في اليوم، من خلال الرواتب المتدنية، والفساد المؤسساتي، وعلى رأسها المؤسسة التعليمية في محاوله النظام لخلق جيل خاضع تنتشر في صفوفه الثقافة الاستهلاكية التي كان هدفها تذويب الشخصية الفلاحية المنتجة.⁽¹⁾

إلى جانب تراجع الاقتصاد المصري ومدخولاته، أدى النمو الطبيعي إلى زيادة عدد السكان، وكان من تبعاته أن تناقص عدد المساكن مما أوجد ظاهرة السكن العشوائي (العشوائيات) ومدن الصفيح بسبب غلاء الاراضي، وارتفاع أجور السكن، فسكن الناس المقابر، والقوارب وافترش المشردون الطرقات.⁽²⁾

قاد ذلك إلى زيادة متسارعة في نسب البطالة والفقير المدقع، فقد بينت الاحصائيات أن مصر تعتبر أكبر ثاني دولة من حيث عدد السكان في أفريقيا بعد نيجيريا، وحوالي (40%) من السكان تعيش تحت خط الفقر، مما أدى لاعتماد السكان على السلع المدعومه التي شابتها الكثير من

⁽¹⁾ حافظ، زياد، (ثورة يناير في مصر): تساؤلات الحاضر والمستقبل، مجلة المستقبل العربي،(مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(385)، آذار 2011م)، ص:70.

⁽²⁾ رمضان، حسام، أسباب ثورة 25يناير، (نسخة الكترونية) http/www6.mash.com، تم إسترجاع الصفحة في 2012/10/10م

الشوائب، كفسادها وسميتها التي تؤثر على الصحة العامة، وفي المقابل لم تستطع السياسات الاقتصادية استيعاب الزيادة السريعة في عدد السكان، مما خلق حالة من البؤس، والإحباط وعدم القدرة على تحقيق الذات، الذي زاد من حالات الشعور بالإغتراب داخل الوطن والتي دفعت الآلاف من حملة الشهادات الجامعية إلى الهجرة غير الشرعية.⁽¹⁾

إن التحولات الاقتصادية أفرزت طبقتين واضحتين في المجتمع المصري، تمثلت في الطبقة الحاكمة التي شكلت أرستقراطية جديدة، والتي تملك ثروات البلاد بسبب سياسة النهب والسمسرة وبيع أصول الممتلكات العامة كالبنوك والشركات، وتشكل (20%)، أما الطبقة الأخرى (الفقيرة) والتي تمثل (80%)، وهؤلاء لا يملكون أي موارد تؤمن لهم الحياة الكريمة، لذلك فإن ما يقارب (5) ملايين من الأسر المصرية تعيش على دخل قدرة (30) جنيهاً شهرياً.⁽²⁾

إن سياسة تغييب الهوية المصرية الفاعلة، نتيجة الشعور بالإحباط واليأس وخاصة لدى فئة الشباب، الذين لا يجدون فرص عمل، والذين لم يجدوا مفرّاً من البقاء إصطدمت بواقع مرير، فلم يقتصر أمر عملهم على قصور السلطة على تأمين هذه الفرص، بل إصطدموا بإقتصار الوظائف على الأشخاص الذين يسندهم الحزب الحاكم، والوزراء، والنواب، وأصحاب رؤوس الاموال، أو رجال الأعمال، فأصبحت الوظيفة في مصر تورث وراثتاً. فابن القاضي يرث وظيفة والده في مؤسسات الدولة، وابن المهندس كذلك، وابن المدير يرث إدارة والده بعد تقاعده، وهكذا دواليك. مما أدى إلى احتكار وظائف ومؤسسات الدولة في يد فئة معينة على غرار وظائف النظام الملكي العليا سابقاً. هذا أدى لشعور المصري بأن الوطن ليس له، وأنه مهما جد واجتهد لن يحصل على عمل، لان الأمر مقدرٌ سلفاً.⁽³⁾

أضف إلى ذلك إحساس الشباب المصري عموماً بأن مصر قد فقدت دورها كقوة رئيسة، وقائدة على مستوى العربي والإقليمي، وهذا برز جلياً في الدور السعودي الخليجي ثم التركي، وهو ما لمس المصري خارج وداخل مصر، فالخارجية المصرية في عهد مبارك، فشلت في حل العديد من

(1) حافظ، زياد، (ثورة يناير في مصر): تساؤلات الحاضر والمستقبل، مرجع سبق ذكره، ص: 192.

(2) هيكل، محمد حسنين، مبارك وزمانه: ماذا جرى في مصر ولها؟، (القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى 2012م)، ص: 191.

(3) حافظ، زياد، (ثورة يناير في مصر): تساؤلات الحاضر والمستقبل، مرجع سبق ذكره، ص: 70.

القضايا المحورية في القارة الأفريقية، مثل قضية مياة النيل، وإنفصال جنوب السودان، وغيرها من القضايا التي تؤثر مباشرة على الأمن القومي المصري.⁽¹⁾

لقد استكان النظام المصري إلى الحالة الراهنة، ولم يبلور رؤية منهجية واضحة لفكرة الامن القومي، وذلك بعدما أفرغ مجلس الأمن القومي من مضمونه، وأصبح أداة يديرها الرئيس شخصياً، والذي نتج عنه زيادة التهديدات الداخلية والخارجية للدولة، وتراجع فعاليتها من جهة أخرى، فإنعكس ذلك سلباً على القيام بدورها في محيطها الإقليمي على مستوى القارة الإفريقية وكذلك تراجع مقدرتها على تحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين كراعية قريبة في الوقت الذي امتلكت فيه إسرائيل استراتيجية القدرة على إدارة السلم والحرب، وفرض شروطها حتى على مصر دون أن يكون في يد الاخيرة خيار آخر.⁽²⁾

كان لقضية (الغاز المصري) أثرها الفعال في تفعيل عوامل الاقتصاد والهوية والريادة الإقليمية وكانت من الأسباب المباشرة التي زادت الإحتقان الداخلي، ففي عام 2004 م، وقعت مصر أربع إتفاقيات مع إسرائيل لتصدير الغاز إلى الأخيرة، بأسعار تقل عن السعر العالمي، وقد وصل الأمر إلى القضاء المصري، حيث قضت المحكمة الإدارية في 2008/2/2م ببطلان قرار الوزير (سامح) الذي كلف فيه مجموعة من شركات الغاز المصرية ببيع الغاز ل(شركة غاز شرق المتوسط) التي يملكها (حسين سالم)، والذي بدوره يبيعه إلى إسرائيل، وبذلك إستطاع القضاء أن يوقف بعض الاتفاقيات التي تهدد السيادة الوطنية، والمصلحة العامة للشعب.⁽³⁾

إلا أن النظام استطاع الإلتفاف على مطالب الشعب، واستمر في تصديره، ويظهر هذا جلياً عندما عقد حسين سالم وزير الصناعة صفقة بيع الغاز مع إسرائيل من خلال مد خط الغاز عبر أراضي سيناء إلى إسرائيل، وعندما سأله المؤرخ حسنين هيكل عن الأمر أجاب: " يظهر الغاز في مصر بغزارة، ونستطيع أن نصدرة" وعندما سأله المفكر عن سعر التصدير قال: " عقدت صفقات مع إسرائيل لها دواعيها السياسية، وهي أكبر مني، أما الغاز المصدر لإسبانيا. فقد عقدت الصفقة

(1) ناجي، عباس محمد، (ثورة مصر): قراءة في المشهد السياسي المتبلس، مجلة سياسات، (رام الله: معهد السياسات العامة، 2011م)، ص:80.

(2) الغمري، عاطف، (مصر تستعيد روحها): ثورة 25 يناير وإعادة بناء الدولة، (القاهرة: دار نهضة مصر للنشر، الطبعة الأولى، 2012م)، ص:94.

(3) النجار، زغلول، وابوداود، السيد، (ميدان التحرير): التحولات في مصر بين جذور الماضي وأفاق المستقبل مرجع سبق ذكره، ص:185.

معها لأنني مدين للإسبان، فقد أعطوني الجنسية الإسبانية، ورحبوا بي، وأكرموني في الحقيقة، ولا بد أن أرد لهم الجميل" (1)

فعلى ضوء هذه العبارات نرى مدى تعوّل الحزب الوطني في الفساد والمحسوبية واستغلال النفوذ، وازدواجية الجنسية وسرقة موارد الدولة. (2)

إن العمل بقانون الطوارئ رقم (162) لعام 1958م، كان أحد أسباب الغليان الشعبي، فقد لوّح النظام به كثيراً، وهو قانون يطبق على الإرهابيين، وتجار المخدرات، لكنه طبق في جميع مجالات الحياة المصرية، وفي الحد من الحريات الشخصية، والتنقل، ومراقبة وسائل الإعلام، وزاد من صلاحيات رئيس الدولة، الذي أصبح من حقة إصدار أوامر عسكرية واجبة التنفيذ. (3)

لقد فعل الحزب الحاكم قانون الطوارئ (4)، واستخدمه في قمع النقابات المهنية والإعتقال وتقديم المدنيين للمحاكم العسكرية، وبموجبة أحتجز ما يزيد عن (17000) شخص، ووصل عدد السجناء السياسيين إلى (30000)، وتم فرض الرقابة على الصحف المعارضة، والقومية على حد سواء. وكذلك قمع الإحتجاجات التي ترفض التوريث مثل حركة كفاية، والحركات النقابية للصحافيين، والمحامين والصيادلة، ثم العمل على منع منظمات المجتمع المدني تحت شعار أنها تخدم أجندات خارجية. (5)

كان نتيجة تفعيل قانون الطوارئ أن حُظرت الأحزاب، ومنعت من ممارسة الحياة السياسية، الذي تمثل في تشكيل (لجنة الأحزاب)، والتي تمنح تراخيص ممارسة العمل السياسي وفق شروط معينة، ومن لم يستوف الشروط يُمنع أو يُوقف، ومثال ذلك عدم حصول الأخوان المسلمين على تراخيص بذريعة أنهم جماعة وليسوا حزباً، وأن الأحزاب ذات التوجه الديني تخالف شروط لجنة الأحزاب، كذلك التضييق على الصحف، وخاصة المعارضة، والذي تمثل بقيام أجهزة الأمن

(1) هيكلم، من المنصة إلى الميدان، مرجع سبق ذكره، ص: 223.

(2) عبد الكريم، منى، 25 يناير: لماذا؟ وإلى أين؟ (مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الأولى، 2012م)، ص: 59.

(3) إبراهيم، حسنين توفيق، التحولات الديمقراطية والمجتمع المدني في مصر، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

(4) قبانجي، جاك، لماذا فاجأتنا إنتفاضنا تونس ومصر؟ مقاربه سوسولوجية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أيلول 2011م)، ص: 100.

(5) رمضان، حسام، أسباب ثورة 25 يناير، (نسخة الكترونية)، <http://www6.mash.com>، تم إسترجاع الصفحة في 2012/10/10م

بإختطاف الصحفي (عبد الحليم قنديل) وضربه وإلقائه على الطريق الصحراوي، أما الصحف القومية، فإن رؤساء تحريرها يتم تعيينهم من قبل الطبقة الحاكمة ووزارة الداخلية.⁽¹⁾

لقد اتبع النظام السياسي الفتن الطائفية من خلال الترهيب، وخير دليل على ذلك حادث تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية، عشية الاحتفالات برأس السنة، والتي أسفرت عن وقوع (25) قتيلاً بينهم مسلمون، وإصابة (97) شخصاً آخر، حيث أشارت أصابع الاتهام إلى حبيب العادلي في محاولته إستباق الحركة الشعبية، وزجها في مواجهة طائفية، ليأخذ النظام دور الضابط للنظام والمصلح بين الطوائف.⁽²⁾

إعتقد النظام أن علاج المشكلات كافة لا يتأتى إلا من خلال التشريعات، حيث قام بإجراء عدد من التعديلات الدستورية، كان الهدف منها إتمام السيطرة على الشعب وتمرير فكرة التوريث.⁽³⁾ وهو بهذا أهدر كرامة القضاء المصري عبر تعيين القضاة، وعدم تطبيق الأحكام التي تصدر لصالح الشعب.⁽⁴⁾

لقد دأب النظام على تزوير الإنتخابات⁽⁵⁾ وكانت آخر انتخابات عام 2010م التي التي حصد فيها الحزب الحاكم (97)% من المقاعد النيابية، ولم تحصل المعارضة على شيء، والملفت للنظر أن العديد من نواب المجلس، كان لديهم قضايا جنائية تتعلق بالرشوة والفساد المالي، والإتجار بالمخدرات والآثار.⁽⁶⁾

نتيجة الاقتراع السابق زاد استخفاف مبارك ونظامه بالمعارضة، والقضاء، حيث أفتع (أحمد عز) مبارك أن الشعب هو الذي أسقط المعارضة في انتخابات 2010م، والتي على إثرها قررت المعارضة إنشاء برلمان مواز، وفي هذا الشأن قال مبارك: " خليهم يتسلوا." ⁽⁷⁾ حيث رفض وأتباعه تنفيذ حكم مجلس الدولة القاضي ببطلان الإنتخابات المذكورة في (99) دائرة إنتخابية وحل المجلس المزور.⁽⁸⁾

(1) فضل، بلال، (حتى مطلع الفجر)، شهادتي على مصر قبيل إسقاط نظام مبارك، (قطر: دار بلومزبري، الجزء الثاني، الطبعة الأولى 2011م)، ص: 41.

(2) رمضان، حسام، أسباب ثورة 25 يناير، (نسخة الكترونية) <http://www6.mash.com>، مرجع سبق ذكره.

(3) بكري، مصطفى، (الجيش وبالثورة): قصة الأيام الأخيرة، (القاهرة: دار أخبار اليوم، الطبعة الأولى، 2011م)، ص: 22.

(4) هيكل، حسنين محمد، مبارك وزمانه: من المنصة إلى الميدان، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، 2012)، ص: 193.

(5) المناوي، عبد اللطيف، الأيام الأخيرة لنظام مبارك: (18) يوم، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2012)، ص: 27.

(6) النجار، زغلول، وابو داود، السيد، (ميدان التحرير): التحولات في مصر بين جذور الماضي وأفاق المستقبل مرجع سبق ذكره،

ص: 252.

(7) أمين، جلال، ماذا حدث للثورة المصرية؟ (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، 2012م)، ص: 126.

(8) بكري، مصطفى، (الجيش وبالثورة): قصة الأيام الأخيرة، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

إن الثقة الزائدة وحجم البرلمان الذي أفرزته أعمال التزوير عزز فكرة التوريث في ذهن النظام، والتي هدفها إيصال جمال مبارك لسدة الحكم، حيث حدث التزواج فعلياً بين رأس المال المتمثل في رجال الأعمال والمؤسسة الأمنية الممثلة في وزارة الداخلية بالإضافة إلى الأسرة الحاكمة، فالبرلمان يتشكل في معظمه من رجال الأعمال الذين أصبحوا هم أنفسهم يسيطرون على الحياة السياسية، والاقتصادية، والتشريعية، بما فيها من سن القوانين، والمواد الدستورية التي تحقق مصالحهم.⁽¹⁾ وعلى إثر ذلك إنتفضت بعض الأحزاب إنتفاضة إعلامية خجولة بتأثير من كفاية، التي رفعت شعار (لا للتوريث... لا للتمديد).⁽²⁾

كانت أجهزة الأمن عنواناً صارخاً للقمع والظلم الإجتماعي، وخاصة جهاز أمن الدولة المنتفذ والسئ السمعة، الذي حاول تكميم الأفواه، حيث سارع لتصفية المدون (خالد سعيد) الذي نشر مشاهد فيديو على الإنترنت في حزيران 2010م، وذلك بأن هاجمه المخبرون على أحد مقاهي الإسكندرية، وضربوه حتى الموت، وقام الجهاز بمحاولة تشويه سمعة خالد بأن قال ان سبب الوفاء هو ابتلاعة (لفافة بانجو) اثناء المداهمة.⁽³⁾

كذلك محاولة إصاق تهمة تفجير كنيسة القديسين بالجماعات السلفية عبر اعتقال الشباب السلفي (السيد بلال) وتعذيبه حتى الموت.⁽⁴⁾ بالإضافة إلى عشرات الجرائم السياسية والاجتماعية، فقد كان الجهاز يتدخل في أدق شؤون حياة المصري، كالمسؤولية عن وظائف كليات الشرطة، والقضاء والسلك الدبلوماسي، وتعيين عمداء الجامعات، وتحديد أسماء الطلبة المرشحين لعضوية إتحادات الطلبة وغيرها.⁽⁵⁾ كذلك شمل الفساد رأس الجهاز والداخلية (حبيب العادلي) الذي امتلك ثروة طائلة، فقد وجهت له تهمة المتاجرة بالأعضاء البشرية من خلال تسهيل تهريب الأفارقة إلى الحدود الإسرائيلية وطم قتلهم وسلب أعضائهم.⁽⁶⁾

لقد كان لثورة الشعب التونسي أثرها الفعال في دفع الشباب المصري إلى الأمام، وزاد من ثقتهم بأنهم قادرون على الاطاحة بنظام مبارك، فقد تأثر الشباب بظاهرة (محمد بوعزيزي) الذي

(1) هيكل حسنين، محمد، من المنصة للميدان، مرجع سبق ذكره، ص:193.

(2) قنديل، عبد الحميد، الايام الاخيرة، مرجع سبق ذكره، ص:138.

(3) الخالدي، رشيد، الثورتان المصرية التونسية مجلة الكرمل الجديد فصلية ثقافية، صيف 2011م، ص:78.

(4) فضل، بلال، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص:171

(5) النجار، زغلول، وابوداود، السيد، (ميدان التحرير): التحولات في مصر بين جذور الماضي وأفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره،

ص:170، ص:207.

(6) Rosadaily، المدعي الاسرائيلي يتستر على علاقة وزير الداخلية الاسبق بالمخابرات الاسرائيلية، العدد(1984)، الخميس 15ديسمبر

2011م.(نسخة الكترونية).

أحرق نفسه تعبيراً عن رفض حكم بن علي المستبد، وبنجاح الثورة التونسية زاد إصرار الشعب المصري وتأكّدت قدراته على الإطاحة بنظام حكم مبارك.⁽¹⁾

ونتيجة للحالة السابقة وجد الشباب المصري متنفساً للتعبير عن ذواتهم من خلال الفيسبوك والتويتر،⁽²⁾ حيث قاموا بتوجيه الاتهام والنقد للنظام السياسي من خلال المدونات، ومقاطع الفيديو لصور فساد الحزب الحاكم وأجهزة الأمن، ومثالها صفحة (كلنا خالد) التي إستقطبت الآلاف، و صفحة شباب 6إبريل، ومدونه (خالد سعيد) التي أنشأها وائل غنيم وعبد الرحمن منصور، وشبكة جماعة الاخوان المسلمين. لقد تم الإتفاق بين المجموعات المختلفة على التجمع في 25 يناير الذي يصادف يوم الشرطة للاعتصام ضد سياسة أجهزة الأمن والدولة، والمطالبة بالاصلاح، الذي تطور إلى ثورة والمطالبة بإسقاط النظام.⁽³⁾

(1) أمين، جلال، ماذا حدث للثورة المصرية، مرجع سبق ذكره، ص:117.

(2) عبيد، مصطفى، (موسم سقوط الطغاة العرب): ثورات الحرية في مصر وتونس وليبيا والوطن العربي، (القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، 2011م)، ص:129.

(3) زغلول، النجار، وابوداود، السيد، (ميدان التحرير): التحولات في مصر بين جنور الماضي وأفاق المستقبل مرجع سبق ذكره، ص:

المبحث الثاني: أحداث ميدان التحرير

يعتبر ميدان التحرير من أكبر ميادين مصر، وقد اكتسب أهميته كونه كان منطلقاً لكثير من الحركات والتظاهرات التاريخية ضد الظلم والاستبداد، سواء كان المستبد مستعمرًا، أو حاكماً محلياً، فقد إنطلق الشعب منه ضد الإحتلال البريطاني عام 1919م وعام 1935م، ثم في إنتفاضة الخبز يومي 18 و19 يناير 1977م في عهد السادات، وأخيراً ثورة 25 يناير 2011م التي أسقطت نظام مبارك وحزبه، في محاولة لتأسيس عقد إجتماعي جديد بين الحاكم والمحكوم.⁽¹⁾

كانت التحركات الشبابية قد خططت بشكل فعال وسريع يوم الثلاثاء الموافق 25 يناير، حيث إشتربت مجموعة الحركات السالفة الذكر مع أفراد من الاخوان المسلمين وعناصر من حزب الوفد وحزب الغد في الاندفاع إلى ميدان التحرير، والإعتصام فيه،⁽²⁾ وعلى أثرها أصدر العادلي أوامره لأجهزة الأمن بالتعامل مع المعتصمين بشكل سريع وفوري، فتم إطلاق النار بأوامر مباشرة من مبارك للسيطرة على الوضع.⁽³⁾

وفي محاولة لامتنصاص النقمة، قامت كثير من الصحف القومية بنشر حديث للعادلي قال فيه أن أجهزة الأمن استطاعت كشف الخلية التي وقفت وراء تفجير كنيسة القديسين، وهي تنتمي إلى جيش الاسلام المرتبط بالقاعدة في قطاع غزة، حيث ذكرت صحيفة الاهرام على لسانه: " أنه تم القبض على تنظيم إرهابي من 19 انتحارياً معدون لتفجير دور العبادة في مصر" وأضاف العادلي "أقول للرأي العام أن هذه الدعوة على الفيسبوك تأتي من شباب، وأطالب المثقفين بتوعية هؤلاء بحب بلدهم، التي سيحكمونها في يوم من الايام، فكيف لشباب أن يخرب وطنه." ⁽⁴⁾

طالب المتظاهرون باستقاله الحكومه وتحقيق العدالة الإجتماعية والقضاء على الفساد، فكان رد الأمن بالدخول إلى الميدان، وتسليط خرطوم المياه والغاز المسيل للدموع على الجموع فكانت حالة من الكر والفر بين المتظاهرين والأمن.⁽⁵⁾

(1) الموسوعة الحرة الويكيبيديا. (نسخة الكترونية) تم الاسترجاع 2013/2/20م. wikipedia.org

(2) الشماخ، محمد، (أيام الحرية في ميدان التحرير):ثمانية عشر يوم غيرت وجه مصر،(القاهرة: شمس للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2011م)، ص:15.

(3) ابو زيد، محمد، (هؤلاء اسقطوا الرئيس): كواليس المطبخ السياسي، مرجع سبق ذكره،ص:162.

(4) المناوي، عبد اللطيف، الايام الاخيرة لنظام مبارك: (18) يوم، مرجع سبق ذكره،ص:74، ص:75.

(5) احمد صلاح، أميرة، وآخرون، مذكرات التحرير،(القاهرة: دار الشروق، الطبعة الاولى،2012م)، ص:19، ص:44.

إن استخدام الأجهزة الأمنية العنف ضد المتظاهرين ساهم في زيادة الغضب، مما أدى بالمعتصمين لأن يرفعوا سقف مطالبهم في الايام اللاحقة ليوم الثلاثاء 25 يناير للمطالبة برحيل النظام ورفع شعار (الشعب يريد إسقاط النظام)، وقد انعكست تلك الاوضاع على الاقتصاد المصري فانخفض المؤشر الرئيس للبورصة لاكثر من (6%) وبذلك سجل أعلى معدل للهبوط في السنوات الاخيرة.

وقد انتشرت العديد من الشائعات على أن عدداً من رجال السياسة والمستثمرين المصريين قد هربوا إلى الخارج حاملين معهم المليارات، وقد صرح وزير التجارة السابق رشيد محمد رشيد: " أن المظاهرات لن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار بمصر وأن الغضب يمكن إحتواؤه".⁽¹⁾

وقد زادت حدة الغضب الشعبي وخاصة بعد أن طلبت جماعة الاخوان المسلمين من اعضائها المشاركة بشكل فعال في الثورة وخاصة في فعاليات يوم الجمعة التي سميت (جمعة الغضب). لكن الأجهزة الأمنية قد انسحبت وكان الهدف من ذلك نشر الفوضى والاضطراب بين المتظاهرين، لتشكيل أداة ضغط من أجل تقليل حجم المشاركة الشعبية وجعل المواطنين يدركون أهمية وجود الأجهزة الأمنية لحفظ الأمن والنظام. وكانت المفاجئة هي نزول الجيش إلى الشارع لحفظ الأمن وحماية المواطنين والممتلكات العامة، وقد تركز وجود الجيش بآلياته العسكرية حول المنشآت الحيوية ووسط ميدان التحرير الذي ازاد عدد المعتصمين فيه بعد المعارك الدامية مع الأمن المركزي والتي كانت نتيجتها انسحاب الأمن المركزي ليحل الجيش محله.⁽²⁾

زادت الأقاويل في ميدان التحرير بسبب نزول الجيش وعدم وضوح موقفة من الثورة، حيث قام بعض الشباب بالاعتداء على الجنود المتمركزين في المدرعات، ولذلك لإستفزاز توجهاته وكشفها. التي تبلورت من خلال عدم الرد على مهاجمة الشباب مما أعطى فرصة لكي يدرك المتظاهرون أن الجيش موجود لحمايتهم والمحافظة على المنشآت العامة.⁽³⁾

فقد استطاع مستخدمو مواقع التواصل الإجتماعي من إيجاد طرق للمحافظة على البث المباشر للأحداث على الرغم من القطع المتكرر لشبكات الانترنت بأوامر من وزارة الداخلية، فقد لجأ ناشطو الإنترنت لبعض الفنادق الكبرى التي تتصل بخدمة الانترنت مباشرة مع الأقمار الصناعية، والهدف من ذلك المحافظة على استمرارية البث المباشر الحي لأحداث الثورة المصرية، لحنشد المزيد من التأييد الشعبي والاقليمي والدولي.⁽⁴⁾

(1) احمد صلاح، أميرة، وآخرون، مذكرات التحرير، مرجع سبق ذكره، ص:46.

(2) النجار، زغلول، وابوداود، السيد، (ميدان التحرير): التحولات في مصر بين جذور الماضي وأفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص:211.

(3) أحمد صلاح، أميرة، وآخرون، مذكرات التحرير، مرجع سبق ذكره، ص:60.

(4) أحمد صلاح، أميرة، وآخرون، مذكرات التحرير، مرجع سبق ذكره، ص:36.

في يوم السبت الموافق 29/ يناير استقالت العديد من قيادات الحزب الوطني، وانتشرت أعمال البلطجة والفوضى التي أثارها انسحاب الشرطة، وهروب العديد من السجناء، الذين قاموا بأعمال التخريب وسرقة المنشآت العامة والخاصة، حيث انفق الجيش والمواطنين على تشكيل لجان شعبية لحماية الأحياء والسكان من أعمال السرقة والبلطجة، وقد انتشرت شائعات عن وجود حالة من التمرد في سجن أبو زعبل، ووقوع العديد من القتلى والجرحى بين السجناء بسبب إطلاق قوات الأمن الرصاص على السجناء. فقد ورد قول لشاهد عيان من البدو الذين شاركوا في الاقتحام: " ان المهاجمين بدأوا بإطلاق النار بغزارة على الباب الرئيس للسجن، وقد حاول الحرس الصمود في البداية ولكنهم انسحبوا بعد انسحاب قيادات الشرطة من المكان بعد دقائق من إطلاق النار".⁽¹⁾

ومن باب التهذؤ أعلن الجيش بياناً مسجلاً ألقاه اللواء إسماعيل عثمان رئيس الشؤون المعنوية مخاطباً الشباب قال فيه: " بأن القوات المسلحة تناديكم، وأنها سوف تتعامل بكل قسوة وشدة مع كل من يتجاوز، وأنه ينبغي أن نحافظ على مصر الحبيبة".⁽²⁾

إزداد توافد المتظاهرين على ميدان التحرير تحدياً لخطاب مبارك، وتلبية لنداء المجلس العسكري في التصدي للبلطجية، نتيجة انتشار أعمال البلطجة بعد الخطاب وهو شئ خطط له من النظام من أجل الالتفاف على الثورة، والضغط على المواطنين لإيقائهم في بيوتهم، وإيقاف مشاركتهم في المظاهرات والاحتجاجات ضد قرار مبارك بعدم التنحي.⁽³⁾

لقد علق الكاتب محمد حسنين هيكل على انسحاب الأمن ثم عودته مرة أخرى بقوله: " إن الانسحاب الأمني لمدة 48 ساعة تقريباً يعني أن الجهاز الأمني غاب بقرار وعاد بقرار.... فهذا الموضوع لا بد أن يجرى فيه تحقيق سياسي".⁽⁴⁾

احتشد المتظاهرون يوم الثلاثاء 1/ فبراير لتشكيل مليونية تطالب برحيل الرئيس مبارك، فظهر مبارك للمرة الثانية على التلفاز الرسمي، وكان متعباً ومرهقاً ولكن طبيعة خطابه الجاف اتجاه المتظاهرين زاد من حدة الاحتقان، حيث قال: " لم أكن يوماً طالب سلطة أو جاه، ولم أكن أنتوي الترشح لفترة رئاسية جديدة"⁽⁵⁾ مما أثار سخط الشارع بين مؤيد لاستمرار المتظاهرين في ميدان التحرير وبين مطالب بضرورة السماح لمبارك باستكمال فترة رئاسته التي بقي عليها أشهر قليلة.

(1) المناوي، عبد اللطيف، الايام الاخيرة لنظام مبارك: (18) يوم، مرجع سبق ذكره، ص: 173.

(2) المصدر نفسه، ص: 211.

(3) الشماخ، محمد، (أيام الحرية في ميدان التحرير): ثمانية عشر يوم غيرت وجه مصر، مرجع سبق ذكره، ص: 26، ص: 27.

(4) هيكل، محمد حسنين، (مصر إلى أين): مابعد مبارك وزمانه، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الاولى، 2012م)،

ص: 32.

(5) أحمد صلاح، اميرة، وآخرون، مذكرات التحرير، مرجع سبق ذكره، ص: 125.

فكان الرد الأقوى رفع شعار (الشعب يريد خلع الرئيس) بدلاً من شعار (الشعب يريد إسقاط الرئيس).⁽¹⁾

أمام إصرار الشعب المصري على عدم التراجع قام نظام مبارك بحشد مؤيدين ودفعهم للميدان على ظهور الخيول والجمال وهم يحملون الاسلحة البيضاء، بالإضافة إلى نشر القناصة على الابنية المحيطة به، فيما سمي (موقعة الجمل /2 فبراير).⁽²⁾ والتي كان نتيجتها سقوط (11) شهيداً وأكثر من (1500) جريحاً من المتظاهرين.⁽³⁾

كما نشرت بعض القنوات المصرية المؤيدة للنظام الإشاعات والأكاذيب من أجل تبرير ما حدث في الميدان، فقد بثت قناة المحور تصريحاً لفتاة مصرية قالت فيه: "أنها قد تلقت تمويلاً من أمريكا لتذهب للولايات المتحدة وتأخذ دورة تدريبية في إسقاط نظام الدولة المصرية، وأضافت الفتاة أن قناة الجزيرة تكذب وأن الموجودين في ميدان التحرير هم من الاخوان المسلمين وحماس".⁽⁴⁾ كما خرج عمر سليمان ليعلن أن الرئيس مبارك وإبنة جمال لن يترشحا للانتخابات الرئاسية القادمة، في محاولة للرد على المعارضة المعتصمة في الميدان، والتي رفضت عرض رئيس الوزراء أحمد شفيق الذي دعى لبدء حوار وطني، لكن المتظاهرين والمعارضة رفضا ذلك واشترطا لبدء الحوار تنحي مبارك. فكان رد مبارك على ذلك بتصريح لشبكة (أي بي سي):
"بأنه يود الاستقالة من منصبه لكنه يخشى إن فعل الآن أن تغرق بلاده في فوضى".⁽⁵⁾

يوم الجمعة 4 /فبراير،(جمعة الرحيل).

إزداد المحتشدون، وحث خطيب الجمعة المواطنين وخاصة الشباب على الصبر من أجل تحقيق أهداف الثورة، وقد خرجت مسيرات حاشدة في المدن المصرية لها نفس المطالب والاهداف مثل مسيرات الاسكندرية وأطلق على تلك الجمعة (جمعة الرحيل). وتم تشكيل لجنة في ميدان التحرير أطلق عليها (لجنة الحكماء) والتي اشترطت لبدء الحوار مع عمر سليمان أن يتنحي مبارك وأن يتنازل عن صلاحياته لنائبه، وقد كان هدف النظام من وراء تلك المفاوضات؛ هو الوصول

(1) أحمد صلاح، اميرة، وآخرون ، ص:118، ص: 124.

(2) الشماع، محمد، (أيام الحرية في ميدان التحرير): ثمانية عشر يوم غيرت وجه مصر، مرجع سبق ذكره، ص:106

(3) النجار زغلول، وابوداود، السيد، (ميدان التحرير): التحولات في مصر بين جذور الماضي وأفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص:217.

(4) المناوي، عبد اللطيف، الايام الاخيرة لنظام مبارك: (18) يوم، مرجع سبق ذكره، ص:140

(5) زغلول، وابوداود، السيد، (ميدان التحرير): التحولات في مصر بين جذور الماضي وأفاق المستقبل ، مرجع سبق ذكره، ص:217

لطريقة يتم فيها التخلص من نظام مبارك دون أن يشكل ذلك إهانة له، ولا يؤدي لحالة من الفوضى وعدم استقرار بسبب الفراغ الدستوري الذي يتركه تنحي الرئيس.⁽¹⁾

ظهر الأقباط في هذه المرحلة بشكل فاعل فقد قامت مجموعة من الشخصيات القبطية بتقديم مذكرة لنائب الرئيس تطالب بمشاركتهم في الحوار الدائر بين النظام، والقوى الثورية، والحركات الاحتجاجية، وقد وقع على تلك المذكرة كل من منسق التيار القبطي العلماني كمال زاهر ورئيس منظمة الاتحاد المصري لحقوق الانسان نجيب جبرائيل وغيرهم، وبعد ذلك صدرت وثيقة من القساوسة والاساقفة الأقباط يؤكدون على سلمية ثورة الخامس والعشرين من يناير، والتأكيد على أن الاقباط في مصر يدعمون المتظاهرين في ميدان التحرير وأن الثورة المصرية ليست أقل تأثيراً وسلميةً من النضال اللاعنفي الذي حصل في الهند.⁽²⁾

كانت المفاجأة الكبرى للمتظاهرين هو الاعلان عن قيام السلطات المصرية بالتحفظ على وزير الداخلية حبيب العادلي لتقديمه لمحكمة عسكرية بتهمة إعطائه أوامر لقوات الشرطة بأن تتعامل مع المتظاهرين بقسوة وخاصة في موقعة الجمل. وقد تم تعيين اللواء محمود وجدي بدلاً من العادلي كوزير للداخلية.⁽³⁾

ويوم الثلاثاء الموافق 8/فبراير أعلنت منظمة حقوق الانسان عن مقتل (300) شخص خلال الثورة المصرية، فكان قرار السلطات المصرية بتقديم العادلي للمحاكمة حافزاً للمتظاهرين للنزول للشوارع والميادين وأخذت الاحتجاجات الضخمة تزداد ثقة بأنها قادرة على إسقاط النظام، فقد توجه المتظاهرون في ذلك اليوم لمحاصرة مجلسي الشعب والوزراء ومنعوا رئيس الوزراء الجديد أحمد شفيق من الوصول لمكتبه فزادت الضغوط الخارجية على السلطات المصرية، وفي إتصال بين عمر سليمان ونائب الرئيس الامريكي (جوبايدن) طلب الأخير إلغاء قانون الطوارئ، والعمل على نقل السلطة بشكل سلمي من خلال فتح حوار مع المعارضة.⁽⁴⁾

وقد صرح عمر سليمان كنائب لمبارك في مقابلة مع (كريستيان أمانبور) مذيع قناة أي بي سي الامريكية: "أنه يجب العودة للهدوء والثقة بالحكومة الجديدة من أجل العمل على نقل السلطة بشكل آمن"، وأضاف بقوله: " أن التيارات الاسلامية هي التي استخدمت الشباب ودفعتهم للنزول للشوارع لتحقيق أهداف خاصة، وأن إستمرار الشباب والمتظاهرين في الشوارع تدعمه قوى ودولاً

(1) بكري، مصطفى (الجيش والثورة): قصة الايام الاخيرة، مرجع سبق ذكره، ص:134

(2) المرجع السابق، ص:160

(3) غنيم، وائل، إذا الشعب يوماً أراد الحياة، مرجع سبق ذكره، ص:217، ص:277.

(4) النجار زغلول، وابوداود، السيد، (ميدان التحرير): التحولات في مصر بين جذور الماضي وأفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره،

ص:219.

أجنبية". وعليه فإن بواد انتصار الثورة قد بدأت بالظهور بعد أن صرح عمر سليمان بأنه يسعى لنقل السلطة بشكل آمن.⁽¹⁾

يوم الخميس 10/فبراير.

عقد المجلس الاعلى للقوات المسلحة اجتماعاً لم يحضره مبارك الذي يعتبر الرئيس الأعلى للقوات المسلحة، وأصدر المجلس بيانه (رقم واحد): " سوف ينعقد المجلس العسكري بشكل دائم لمتابعة الاحداث وأنه يؤيد مطالب الشعب المصري المشروعة وحقه في التظاهر السلمي"⁽²⁾ لكن مبارك خاطب المتظاهرين في منتصف ليلة الخميس وبين في خطابه أنه لن يتحى حتى نهاية ولايته، وعلى الرغم من ذلك فقد نقل بعض الصلاحيات والاختصاصات لنائبه عمر سليمان، وبعد إنتهاء مبارك من خطابه صرح عمر سليمان في خطاب آخر بأنه يجب على المتظاهرين العودة إلى منازلهم.⁽³⁾ فكان لخطابي مبارك وسليمان أثر كبير على المتظاهرين الذين ازدادوا إصراراً على استمرارية المظاهرات والإعتصامات حتى يتم إسقاط النظام بما في ذلك النائب عمر سليمان ورئيس الوزراء أحمد شفيق، فقد توجه الآلاف من المتظاهرين لمحاصرة مبنى الاذاعة والتلفزيون والقصر الجمهوري، لكن الجيش وضع أسلاكاً شائكة حول القصر لحمايته.

يوم الجمعة 11/فبراير.

خرج الملايين من المصريين في القاهرة والمحافظات المصرية من أجل الاطاحة بالنظام، فقد صلى قرابه مليونان من المتظاهرين في ميدان التحرير ثم انطلقوا نحو القصر الجمهوري، فقام الجيش بإصدار (بيانه الثاني) الذي أعلن فيه عن إنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية وإيجاد ظروف موافية تضمن إجراء انتخابات رئاسية حرة. وفي مساء يوم الجمعة خرج عمر سليمان ليعلن عن تنحي الرئيس حسني مبارك عن رئاسه الجمهورية، وتسليم الحكم للمجلس الأعلى للقوات المسلحة.

أصدر الجيش بيانه (الثالث) " وأكد فيه المجلس الاعلى للقوات المسلحة ليس بديلاً للشرعية التي يرتضيها الشعب المصري" وبذلك إستطاع الشعب أن يحقق الأنتصار على حكم مبارك الذي استمر ثلاثين عاماً وذلك بوحدته وتصميمه على الاستمرار لتحقيق أهدافه، فالثورة المصرية استطاعت أن تغير نظام مبارك والحزب الوطني في ثمانية عشر يوماً تمثلت فيها أسمی معاني

(1) غنيم، وائل، إذا الشعب يوماً أراد الحياة، مرجع سبق ذكره، ص: 294.

(2) المرجع السابق، ص: 309.

(3) النجار زغلول، وابوداود، السيد، مرجع سبق ذكره، ص: 222.

الوحدة بين جميع أطرافه وخاصة المسلمين والأقباط، وجميع أحزابه وقوى المجتمع التي تكاتفت لتحقيق إنجاز ثورة الخامس والعشرين من يناير. (1)

إن حالة العناد وعدم تقدير المواقف التي إتخذها مبارك هي التي أدت إلى التطور السريع في الثورة المصرية ، فالثورة في البداية طالبت بالإصلاح السياسي والاقتصادي ولم تطالب بتغيير وإسقاط النظام، لكن حالة عدم إدراك مبارك لما يحدث حوله أدى لتفاقم الاحداث، فكانت النتيجة هي وقوف الشعب، والجيش في إتجاه وأحد ضد نظام مبارك وحزبه، فكانت النتيجة إسقاط النظام خلال ثمانية عشر يوماً، وهذا يدل على هشاشة النظام وعدم وجود قواعد قوية يعتمد عليها للاستمرار سواء كانت هذه القواعد شعبية جماهيرية، أو خارجية من الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة التي كان مبارك يراهن عليها في دعم وجوده.

(1) النجار زغلول، وابوداود، السيد، (ميدان التحرير): التحولات في مصر بين جذور الماضي وأفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره،ص:

المبحث الثالث: تنحي الرئيس وسيطرة الجيش على السلطة.

مقدمات التنحي:

إتسمت الثورة المصرية بسلميتها وقدرتها على الإطاحة بنظام استمر ثلاثين عاماً بطريقة اللاعنف والاعتصامات والاحتجاجات السلمية، والعصيان المدني، وهي استطاعت أن تتجاوز الخلافات التي أضعفت الأحزاب والقوى الأخرى قبل الثورة وجعلتها غير قادرة على التأثير. فكان الشباب المصري الذي لا ينتمي بمعظمة لاي حزب هو الاداة الفاعلة والمؤثرة، التي حققت الإنتصار ولم تتحول إلى فوضى على الرغم من الاعداد الهائلة التي احتشدت في ميدان التحرير.

إن قرار التنحي الذي اتخذه مبارك كان بسبب صمود الشباب المصري وارتفاع معنوياتهم، مع كل تنازل جديد، وهذا دليل على هشاشة نظام مبارك الذي لم يستطع الصمود أمام صبر المتظاهرين الذين كان لديهم هدف أساس يؤمنون به، وهو إسقاط مبارك ونظامه وحزبه الوطني والعمل على تأسيس عقد إجتماعي جديد قائم على الديمقراطية وحق الشعب في الاختيار.⁽¹⁾

لم يكتف المتظاهرون بإسقاط مبارك بل سعوا إلى القضاء على رجال النظام من السياسيين وغيرهم، لان سقوط النظام مع بقاء قاعدته في مراكز صنع القرار سيؤدي إلى ثورة مضادة تعمل على إلغاء إنجازات ثورة الخامس والعشرين من يناير.⁽²⁾

لقد جاء قرار تنحي مبارك بعد إدراكه أن القوى الخارجية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية قد تخلت عنه، فقد تأزمت العلاقة بين مبارك والرئيس الامريكي أوباما بعد أن رفض مبارك طلب أوباما القيام بإصلاحات سياسية وإقتصادية من أجل امتصاص الغضب الجماهيري الذي زاد منذ 28 يناير، ورد على طلبه بأن الجيش المصري قادر على التصرف لإعادة حالة الاستقرار إلى المجتمع المصري.⁽³⁾

وفي المقابل كان لزيادة الحشود الشعبية التي لم تستجب لاي محاولات تهدئه أثرها، إلا أن الضربة المؤثرة للنظام جاءت من الجيش ممثلاً في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، فقد استطاع قادة الجيش وعلى رأسه المشير حسين طنطاوي من بلورة دور رئيس منذ إصدار البيان رقم واحد الذي أعلن فيه الجيش أنه يقف إلى جانب المواطنين في مطالبهم، وأنه سيعمل على حمايتهم وحماية الممتلكات والمنشآت العامة والحيوية في مصر. فقد صيغ البيان الاول وبث على

(1) ناجي، محمد عباس، (ثورة مصر): قراءة في المشهد السياسي الملتنس، مجلة سياسات، (رام الله: معهد السياسات العامة، العدد(15)،

2011م)، ص: 80.

(2) المرجع السابق، ص: 81.

(3) بكري، مصطفى، (الجيش والثورة): قصة الايام الاخيرة مرجع سبق ذكره، ص: 38.

التفاف المصري بشكل سري دون علم من مبارك وأتباعه وخاصة وزير الاعلام أنس الفقي، وقد أثار ذلك حالة من الفلق والتوتر في صفوف النظام وعلى رأسهم مبارك.⁽¹⁾

أثبت الجيش المصري أن عقيدته القومية لم تتغير فهو يبحر إلى الشعب، فالمجلس العسكري أخذ على عاتقه تحمل مسؤولية المرحلة القادمة لإنقاذ مصر من سياسة إهدار الاموال العامة، ورفض سياسة التوريث التي تنقل حكم مصر من مبارك الأب لابن⁽²⁾، وبذلك كانت المفارقة موجودة بين نظام مبارك ووزارة داخلية من جهة، وبين المجلس العسكري من جهة أخرى، فمنذ 28/ يناير عندما لم تستطع قوات الشرطة أن تقمع المتظاهرين طلب حبيب العادلي من مبارك أن يأمر المشير بأن ينزل الجيش إلى الشارع، لكن مبارك رفض ذلك معللاً بأن تلك المظاهرات لن تستمر، وسوف تنتهي دون تدخل الجيش. ولكنه كان يدرك في قرارة نفسه أن المؤسسة العسكرية هي التي سوف تحدد مصير الثورة المصرية ونتائجها لذلك حاول أن يبعد المشير حسين طنطاوي عن منصبه من خلال تعيينه رئيساً للوزراء، مستغلاً الثقة الشعبية التي يحظى بها المشير والمجلس العسكري، وقد فشلت محاولة مبارك إقناع المشير بأن يصبح رئيساً للوزراء بدلاً من الفريق أحمد شفيق لأن رتبة المشير أعلى من الفريق، لكن رد المشير كان رفض ذلك، وأنه يحبذ البقاء في منصبه كرئيس للمجلس الأعلى للقوات المسلحة.⁽³⁾

أثبت الجيش بأنه القوة التي ستحمي الثورة المصرية وخير مثال على ذلك رد رئيس الأركان (سامي عنان) على سؤال رئيس القيادة المركزية الأمريكية الذي سأل عنان وهو يصعد للطائرة العائدة لمصر بعد الأوامر التي تلقاها من المشير بضرورة العودة فقد سأله رئيس القيادة المركزية: "هل سيستخدم الجيش المصري القوة ضد المتظاهرين؟" فأجاب سامي عنان: "الجيش لن يستخدم القوة ضد الشعب، ومهمته هي حماية المتظاهرين وليس الاعتداء عليهم" وقد طالب الرئيس الأمريكي أكثر من مرة من الرئيس المصري مبارك بأنه "يجب الابتعاد عن استخدام العنف ضد المتظاهرين وأنه يجب إتخاذ كافة التدابير من أجل إخراج مصر من حالة عدم الاستقرار، مهدداً بأن الولايات المتحدة سوف تتراجع عن مساعداتها الاقتصادية لمصر بسبب الأحداث".⁽⁴⁾

(1) بكري، مصطفى، (الجيش والثورة): قصة الأيام الأخيرة مرجع سبق ذكره، ص:3، ص:27.

(2) شبلي، طارق، مذكرات التحرير، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، 2012م)، ص:51، ص:75.

(3) بكري، مصطفى، (الجيش والثورة): قصة الأيام الأخيرة مرجع سبق ذكره، ص:8.

(4) المصدر نفسه، ص:38.

لقد أدرك المشير ورئيس الأركان أن من واجبهم حماية المتظاهرين والمنشآت العامة خاصة بعد عمليات هروب السجناء من السجون وإنتشار أعمال البلطجة والهجمات المتكررة التي قاموا بها على الأحياء السكنية والمشافي، فقد تصدى الجيش المصري لمحاولات اقتحام مطبعة البنك المركزي.⁽¹⁾ وفي المقابل إزداد الغضب الشعبي وقام العديد من المتظاهرين بإحراق مقرات الحزب الوطني، والعديد من مراكز الشرطة، ومحاصرة مبنى الإذاعة والتلفزيون، والبرلمان ووزارة الداخلية التي كان بداخلها حبيب العادلي الذي تم إخراجته بواسطة مدرعة تابعة للجيش فنزول الجيش إلى الميادين، والشوارع كان غامضاً بالنسبة للمتظاهرين الذين لم يدركوا موقفه من البداية، لكن سرعان ما تبلور ذلك الموقف المنحاز إلى الشعب ومطالبه الوطنية، حيث هتف المتظاهرون: " الجيش والشعب يد واحدة" وكتب بعض الشباب على الدبابات شعار "يسقط حسني مبارك." ⁽²⁾

إن حالة الانسجام في الأهداف بين المجلس العسكري الذي يعارض التوريث وسياسة مبارك الاقتصادية والإدارية وبين مطالب المتظاهرين، أدت إلى انتصار الثورة التي استطاعت تحقيق أهدافها على الرغم من محاولات النظام وأتباعه الإنقضاض عليها؛ من خلال الاعتقالات والقتل، ومحاولات إبعاد قيادات المجلس العسكري عن مناصبهم، لكن كل تلك السياسات باءت بالفشل.

صدر البيان (الثاني) عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتاريخ 29 يناير بعد زيادة أعمال العنف والفوضى في مصر وإعلان البنك المركزي المصري تعطيل العمل في البنوك بسبب أعمال البلطجة، وتعليق البورصة المصرية تعاملاتها، وإعلان الشركات السياحية عن وقف برامجها وقيام العديد من الدول ببحث رعاياها ومواطنيها على مغادرة مصر، قد زار مبارك في هذه المرحلة مركز العمليات في وزارة الدفاع للاطلاع على سير الأمور وقد رافق جمال والده في الزيارة، وخاصة أن جمال كان يتابع التقارير اليومية حول الأحداث لكنه لا يعرضها على والده، مما خلق لدى مبارك حالة من عدم إدراك ما يدور حوله بسبب حجب المعلومات عنه.⁽³⁾

وقد حجبت أخبار حبيب العادلي أيضاً في هذه المرحلة، حيث تحول التنسيق في هذه الظروف بين عمر سليمان والمشير حسين طنطاوي من أجل الخروج بأقل الخسائر من الجانبين، المتظاهرين الذي بلغ عدد شهدائهم (92) شهيداً و(1250) جريحاً، والشرطة الذي وصل إلى ما

⁽¹⁾ قرني، رمضان محمد، الجيش المصري وثورة 25 يناير: نموذج للمؤسسة الوطنية، (نسخة الكترونية) تاريخ الاسترجاع 12/20

2013م <http://www.sis.gov.eg/VR/34/4a.htm>

⁽²⁾ بكري، مصطفى، (الجيش والثورة): قصة الأيام الأخيرة مرجع سبق ذكره، ص: 28، ص: 38.

⁽³⁾ العوضي، نادية، مذكرات التحرير، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، 2012م)، ص: 86، ص: 87.

يقارب (500) ضابطاً و (1000) جندي بين جريح وشهيد وارتفاع عدد القتلى بسبب المواجهة بين الأمن والسجناء والبلطجية إلى ما يقارب (111) شخصاً.⁽¹⁾

قام الجيش المصري بدور فاعل في حراسة المنشآت الحيوية والاستراتيجية، حيث دفع الجيش بتعزيزات إلى المدن المصرية وخاصة القاهرة وتم إلقاء القبض على (3113) خارج عن القانون وتقديمهم لمحاكمات عسكرية بسبب تعريضهم الأمن القومي المصري للخطر، وكذلك لعب الجيش دوراً هاماً في السيطرة على النيران التي اشتعلت في أنبوب النفط الواصل بين مصر والاردن.⁽²⁾ وأصدرت القوات المسلحة بيانها (الثالث)، والذي طالبت فيه المواطنين إحترام منع التجول والقيام بإلقاء القبض على البلطجية وتسليمهم للجيش، وعندما سأل مبارك المشير ورئيس الأركان عن سبب إصدار هذا البيان أجاب المشير: " إن هذا البيان يعكس موقف القوات المسلحة الاساسي والمبدئي الرافض لإستخدام العنف ضد المتظاهرين"⁽³⁾ وقد كان المشير قد طلب من القيادة الميدانية بأن يتم نزع الذخيرة الحية من قوات الجيش المتمركزة في ميدان التحرير، وهو سبب استخدام القوات المسلحة ذخيرة غير حية في التصدي للهجوم الذي قام به مؤيدو مبارك في موقعة الجمل، فقد أثارت تلك الواقعة غضب المشير الذي إتهم صفوت الشريف بتخريب البلد.⁽⁴⁾

في مساء 2/ فبراير قام البلطجية بالهجوم على المتظاهرين في ميدان عبد المنعم رياض، وقد أدرك المتظاهرون وخاصة شباب القوى الثورية، وجماعة الاخوان المسلمين انهم إذا تراجعوا الآن فهذا يعني نهاية الثورة وانتصار الثورة المضادة، فقد تمركز البلطجية على كوبري 6 أكتوبر وعلى أسطح العمارات المحيطة بالمتحف الوطني، واستخدموا اسلحة الليزر في قنص المتظاهرين، ومع تفاقم الأحداث اتصل وزير الدفاع الامريكي مع المشير طنطاوي من أجل بحث التطورات وموقف الجيش منها فكان رد المشير عليه " بأن ذلك هو شأن داخلي مصري... وأن موقف الجيش واضح ومحدد ومعلن."⁽⁵⁾

إن استقلالية الجيش في صنع القرار هو الذي جعل منه رقماً صعباً في معادلة الثورة المصرية فقد أصبح من وجهة نظر نظام مبارك خصم لدود بسبب موقفة المؤيد للثورة ومطالب المتظاهرين، وفي المقابل إعتبر الجيش سداً منيعاً ضد أي تدخلات وأجندات خارجية قد تملي إرادتها على الشعب المصري وعملية صنع القرار في هذه المرحلة، فقد ذكر هيكل في كتابه (

(1) بكري، مصطفى، (الجيش والثورة): قصة الايام الاخيرة، مرجع سبق ذكر، ص:41.

(2) قرني، رمضان محمد، الجيش المصري وثورة 25 يناير: نموذج للمؤسسة الوطنية،(نسخة الكترونية) تاريخ الاسترجاع

2012/12/25 - <http://www.sis.gov.eg/VR/34/4a.htm>

(3) المرجع السابق.

(4) بكري، مصطفى، (الجيش والثورة): قصة الايام الاخيرة، مرجع سبق ذكر، ص:59+

(5) المرجع السابق، ص:61

مصر إلى أين؟ ما بعد مبارك وزمانه): "أن القوات المسلحة المصرية هي موطن القدرة في فكرة الدولة وأساسها، وليس مجرد أداة تحت سلطة أي نظام يظهر على الساحة... وهي الآن حكماً فاصلاً بين الشعب أصل ومصدر الشرعية وبين سلطة لم تعد تملك إلا ماتقدر عليه من أدوات الاجبارية وليس مقومات الشرعية، وبذلك فإن القوات المسلحة تجد نفسها في موقع شديد الحساسية. (1) "

وقد أدرك أتباع جمال مبارك وخاصة أحمد عز أن الجيش هو العقبة الأساسية أمام فكرة التوريث فقد كان المشير طنطاوي، ورئيس الأركان، وعمر سليمان من أكثر الشخصيات رفضاً لتلك الفكرة، وقد حاول عز في أكثر من مناسبة أن يقلل من قدرة الجيش المصري في حفظ الأمن على الحدود المصرية الاسرائيلية فقي بداية الثورة كان أحمد عز يتابع الأحداث من خلال غرفة عمليات جهزها لهذه الغاية وكان يراهن على أن المظاهرات والإحتجاجات لن تستمر ولن يزيد عدد المتظاهرين عن عشرة آلاف، لكن تسارع الأحداث وتشكل المليونيات سارع في صدور قرار عزله في 29 يناير، وقد حاول الهرب لكن القوات المسلحة قامت بإلقاء القبض عليه ووضعه تحت الحراسة المشددة.(2)

وفي 3/ فبراير أصدر النائب العام المستشار عبد المجيد محمود قراراً بمنع كل من أحمد عز، وحبيب العادلي وأحمد المغربي وغيرهم من أتباع النظام من السفر والتحفظ على أموالهم. وفي 6/ فبراير أعلنت نيابة الأموال العامة عن بدء التحقيقات مع مسؤولين في نظام مبارك بتهمة ارتكاب جرائم فساد واستيلاء على المال العام، ومنهم أحمد عز أمين التنظيم السابق للحزب الحاكم وأحمد المغربي وزير الإسكان، وكذلك رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة، ووزير السياحة زهير جرانه.(3)

إن انهيار النظام أمام المتظاهرين والاحتجاجات الشعبية جعل من السهل تحقيق أهداف الثورة التي لم تسع فقط لإسقاط مبارك بل تحقيق التغيير الكلي لهيكل النظام ولا يتم ذلك إلا من خلال إسقاط وعزل جميع الموالين الذين يشكلون مفاصل الدولة السياسية والتشريعية والقضائية والإعلامية والإدارية.

أما أوضاع سيناء في ظل الثورة فقد كانت غير مستقرة ومضطربة، فقد تعرض معسكر الأمن على الحدود مع فلسطين إلى هجوم مسلح من عناصر مجهولة ، كذلك قيام مجهولين بخطف ثلاثة ضباط شرطة في سيناء ولم يعرف مصيرهم، كذلك رفضت إسرائيل طلباً مصرياً بزيادة عدد

(1) هيكل، محمد حسنين، (مصر إلى أين): ما بعد مبارك وزمانه،(القاهرة: دار الشروق، الطبعة الاولى، 2012م)، ص: 38.

(2) بكري، مصطفى، (الجيش والثورة): قصة الايام الاخيرة، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

(3) المرجع السابق، ص 162.

الجنود المصريين في سيناء، إلا أن إسرائيل نذرت بأن ذلك مخالف لإتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية.⁽¹⁾ على الرغم من أنها ومنذ بداية الثورة قد استنفرت جيشها تحسباً لأي طارئ على حدودها مع مصر حيث شكلت مجموعة من الخبراء لإدارة الأزمة ومهمتهم دراسة الاحتمالات التي يمكن أن تصل إليها الاحداث، فالنظام السابق كان يؤمن الحدود الجنوبية في سيناء، حيث قال أيهود باراك في 2 فبراير: " لا شك أن عهد مبارك قد إنتهى وهناك أمر لا يشبهه في شيء ما كان سابقاً" فمبارك من وجهة نظر الاسرائيليين هو "كنز استراتيجي لإسرائيل".⁽²⁾

أمام زيادة المظاهرات الحاشدة والمتواصلة ضد حكم مبارك ونظامه سعى المتظاهرون -إلى محاصرة الرئيس داخل قصره في الإتحادية في جمعة (الحسم والتحدي) وقد إحتشدت أعداد كبيرة منهم في ميدان التحرير، وشوارع القصر العيني، وقصر النيل، وطلعت حرب، وكوبري قصر النيل، وميدان عبد المنعم، وشارع كورنيش النيل بإتجاه مبنى الاذاعة والتلفزيون، مما دفع المشير ورئيس الاركان لزيادة الضغط على الرئيس من أجل التنحي. وقد شكل البيان الثاني الذي أذاعة الجيش صدمه كبيرة لمبارك لأنه أدرك أن السلطة في مصر قد أصبحت في يد الجيش.⁽³⁾

ورداً على بيان الجيش فقد اتفق مبارك مع نائبه على نقل الصلاحيات إلى الأخير، وقام مبارك بتكليف السفير (سليمان عواد) المتحدث باسم رئاسة الجمهورية بصياغة مسوده خطاب التنحي الذي ألقاه يوم الخميس 10/ فبراير وجاء فيه: " أقول لعائلات الضحايا الابرياء أنني تألمت كل الألم من أجلهم مثلما تألمتم، وأوجع قلبي ما حدث لهم كما أوجع قلوبكم... وقد رأيت تفويض نائب رئيس الجمهورية في إختصاصات رئيس الجمهورية على النحو الذي يحدده الدستور." ⁽⁴⁾

وأمام هذا الخطاب الذي لم يتتح فيه مبارك عن الحكم بل اكتفى بنقل الصلاحيات لنائبه، أمر المشير الجيش بفتح الطريق أمام المتظاهرين للوصول إلى القصر الجمهوري، وعلى أثر ذلك غادر مبارك القاهرة إلى شرم الشيخ. وقد أثار هذا الخطاب إحساس المتظاهرين وزاد شعورهم بالإحباط لأن مبارك ونظامه يستخفون بثورتهم، لذلك أصدر شباب الثورة بياناً أكدوا فيه على مطالب الثورة المتمثلة في عزل الرئيس الجمهورية ونائبه، وسقوط الدستور، وتشكيل لجنة تأسيسية لإعداد دستور جديد للبلاد يصدر بعد موافقة الشعب عليه وصياغة قوانين مكملة؛ لإجراء انتخابات رئاسية وانتخابات لمجلسي الشعب والشورى وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول الجرائم التي ارتكبت ضد المتظاهرين. وفي يوم الجمعة 11/ فبراير، تم الاتفاق على إصدار بيان للمجلس الاعلى للقوات

(1) بكري، مصطفى، (الجيش والثورة): قصة الايام الاخيرة، مرجع سبق ذكره، ص:163

(2) المصدر نفسه، ص:181.

(3) عيسى، إبراهيم، ألوان يناير، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الاولى، 2012م)، ص:53.

(4) قناة الجزيرة، 10/فبراير/2011م، (نسخة الكترونية) تاريخ الاسترجاع 14/11/2011م. <http://www.aljazeera.net>

المسلحة لتسهيل نقل السلطة وتحديد صلاحيات عمر سليمان التي تتضمن إنهاء حالة الطوارئ فور إنتهاء الظروف الحالية، وإجراء تعديلات دستورية ثم طرحها من أجل الاستفتاء الشعبي، ثم القيام بإجراءات مواتية لإنجاز انتخابات رئاسية حرة ونزيهة، وأن تلتزم القوات المسلحة بنقل سلس للسلطة من أجل بناء مجتمع ديمقراطي وحر. (1)

في ذلك اليوم اتصل عمر سليمان بالرئيس في شرم الشيخ وطلب منه التنحي عن الحكم من اجل المحافظة على مستقبل مصر، و أثناء ذلك كان المشير وعمر سليمان في مكتب الأخير ولم يكن أمامهما بعد موافقة مبارك على التنحي سوى خيارين، الأول هو ان يسلم رئيس الجمهورية السلطات للدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب، أو لرئيس المحكمة الدستورية العليا لفترة تستغرق (60) يوماً كما حددها الدستور، ثم الاعداد لإجراء إنتخابات رئاسية وفق الدستور القديم وستكون دون إشراف قضائي ودون تحديد مدة رئيس الجمهورية، أما الثاني فتسليم السلطة للمجلس العسكري، وهو أمر غير قانوني إلا إذا أعطى مبارك بإعتباره رئيس الجمهورية، الشرعية للمجلس العسكري وقد وافق عمر سليمان على ذلك قائلاً للمشير: " ليس أمامنا خيار إذا أردنا أن إنقاذ البلاد من مخاطر الفوضى السياسية والدستورية والأمنية، فالقوات المسلحة وحدها هي القادرة على إنقاذ الأوضاع في هذه الفترة التاريخية المهمة." وعليه فقد اشترط مبارك على عمر سليمان أن يؤمن وصول ابنه جمال وزوجته سوزان إلى شرم الشيخ قبل إعلان بيان التنحي، وأن يقوم عمر نفسه بإذاعة البيان وليس المجلس العسكري حتى لا يعتبر الأمر إنقلاباً عسكرياً ضد مبارك، وقد رفضت سوزان مبارك في البداية المغادرة مع ابنها جمال، إلا أنها رضخت للضغوطات التي مارسها عمر سليمان حيث قام الأخير بتأمين طائرتين نقلتهما إلى شرم الشيخ. (2)

هذا ويرى مصطفى بكري، أن اختيار شرم الشيخ ليكون ملاذاً آمناً سببه، رغبة العائلة في تسهيل نقل وتهريب الاموال للخارج، فقد إستطاعت سوزان قبل مغادرة القاهرة أن تجمع كل ما لديها من المجوهرات، كذلك تمكن جمال وعلاء مبارك من تهريب أموالهما من خلال بنوك غسل الأموال، كذلك إختار مبارك شرم الشيخ لتسهيل اتصاله بشبكة تهريب الأموال لإسرائيل.

بعد أن قرأ عمر سليمان بيان التنحي، اجتمع المجلس العسكري برئاسة المشير ورئيس الأركان سامي عنان وتم إصدار البيان الثالث الذي تم فيه التأكيد على أن المجلس العسكري سيعمل على تحقيق مطالب المتظاهرين وأنه لن يكون بديلاً عن الشرعية التي يريدها الشعب من خلال صناديق الاقتراع، وأن المجلس يتقدم بكل التحية والتقدير للرئيس مبارك على ما قدمه، وعلى تفضيله المصلحة العليا للوطن. حيث قام اللواء محسن الفنجري عضو المجلس الأعلى للقوات

(1) بكري، مصطفى، (الجيش والثورة): قصة الايام الاخيرة، مرجع سبق ذكره، ص:225، ص: 229.

(2) المصدر نفسه، ص:254.

المسلحة بإذاعة البيان الذي جاء فيه: " أن المجلس الاعلى يتوجه بكل التحية والاعزاز لأرواح الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم فداءً لحرية وأمن بلادهم" وقدم التحية العسكرية إلى أرواح الشهداء. إن المجلس العسكري أستطاع أن يحقق الهدف الرئيس للمتظاهرين، القائم على إنهاء حكم مبارك والذي فتح الطريق أمام الدول للكشف عن جزء من ممارسات النظام، فقد صرح وزير الخارجية السويسري أنه تم تجميد أموال وأصول في بنوك في سويسرا تعود ملكيتها للرئيس مبارك.⁽¹⁾

حكم العسكر، والمرحلة الانتقالية:

أدرك الجيش خطورة المرحلة، وضرورة تسريع عملية تسليم السلطات إلى مؤسسة رئاسية مدنية منتخبة من الشعب، فقد أعرب الجيش منذ بداية الثورة أنه سيعمل على حمايتها والتعهد باحترام مطالبها، وعبر عن ذلك في البيان البيان (رقم 1) و البيان (رقم 2) وأثبت أنه قادر على ملء الفراغ الذي سببه التنحي، وأنه قادر على كسب ثقة الشعب المصري، التي إزدادت في المؤسسة العسكرية، فقد نشرت صحيفة (فايننشال تايمز) " أن قادة الجيش إستطاعوا أن يفصلوا مصيرهم عن مصير قائدهم"⁽²⁾ وسرعان ما أصدر المجلس العسكري بيانه (رقم 5) والذي نص على " حل مجلسي الشعب والشورى، وتعليق العمل بالدستور"؛ من أجل إتاحة الفرصة لخبراء قانونيين ودستوريين لصياغة تعديلات دستورية تتلاءم والمرحلة القادمة في سبيل دولة مدنية تقوم على أساس المواطنة، وستجري انتخابات نيابية ورئاسية بعد إتمام التعديلات.⁽³⁾

وقد تدارك المجلس العسكري للقوات المسلحة وجود تخوف عالمي وإقليمي حول قدرته على الاستمرار في تطبيق المعاهدات الدولية والاقليمية، التي وقعتها مصر سابقاً، فقد أصدر المجلس البيان (رقم 4) الذي أكد فيه على احترام جميع الموثيق، والمعاهدات الدولية، والاقليمية، وخاصة اتفاقية كامب ديفيد، فثورة 25 يناير أوجدت تخوفاً لدى الولايات المتحدة وإسرائيل حول مصير الإتفاقيه مع وجود إمكانية لإلغائها. وقد إتصفت بيانات الجيش بأنها سريعة وتزيل اللبس حول القضايا الجوهرية، وخاصة بعد أن أسس المجلس صفحة للتواصل الاجتماعي على الفيسبوك من أجل تسهيل التواصل مع المجتمع المصري بعنوان (الصفحة الرسمية للمجلس العسكري الاعلى للقوات المسلحة).⁽⁴⁾

(1) بكرى، مصطفى، (الجيش والثورة): قصة الايام الاخيرة، مرجع سبق ذكره، ص:269.

(2) لوفيجارو 14 فبراير، صحيفة فايننشال تايمز، 22 فبراير.

(3) قرني، رمضان محمد، الجيش المصري وثورة 25 يناير: نموذج للمؤسسة الوطنية،(نسخة الكترونية) تاريخ الاسترجاع

http://www.sis.gov.eg/VR/34/4a.htm 2013/2/20

(4) قرني، رمضان محمد، الجيش المصري وثورة 25 يناير، مرجع سبق ذكره.

إن المجلس العسكري حظي باحترام وتقدير المجتمع المصري منذ نزوله إلى الشوارع والياديين فقد أكد قدرته على تحمل المسؤولية في المرحلة الحاسمة من الثورة المصرية، وأنه على علم ومعرفة بكيفية إدارة المرحلة الإنتقالية لاعتماده على خبراء في كافة المجالات، مما أدى لإيجاد حالة من التوازن والاستقرار في المجتمع المصري.

الإشكالية الدستورية:

مع بداية الفترة الإنتقالية برزت لدى المجلس العديد من القضايا الشائكة التي تحتاج لحسن الادارة والمتابعة، فقد كانت قضية التعديلات الدستورية من أهم القضايا التي عمل المجلس على متابعتها، فتم تشكيل لجنة مكونه من عشرة أعضاء برئاسة المستشار طارق البشري، وهدفها إجراء تعديلات ومراجعات دستورية تمهيداً للمرحلة المقبلة التي ستجري فيها إنتخابات نيابية ورئاسية لبناء دولة ديمقراطية وتشكيل حكومة توافقية. وأهمها تحديد الفترة الرئاسية للرئيس (بفترتين) فقط، حيث استطاع المجلس أن يهيء الظروف لمشاركة الشعب في عملية استفتاء على التعديلات الدستورية، ان الشعب المصري ذاق طعم الديمقراطية الحقيقية للمرة الاولى، وأكدت أن مشهد المواطنين في الاستفتاء الشعبي، دفع مصر لمقدمة الصفوف في حركة الاصلاح التي تجتاح المنطقة. (1)

وأكد معهد كارنيجي في تحليل حول (الاصلاح العربي) " أن التصويت المؤيد للتعديلات الدستورية في مصر يقدم جرعة قوية للعملية الانتقالية التي يقودها الجيش، وما يرافقها من جدول إنتخابي حافل. فقد كانت نسبة الاقبال كبيرة جداً وكان النصر ساحقاً مع تأييد (77%) من الناخبين للتعديلات الدستورية، وقد حصل معارضو التعديلات على عددٍ كافٍ من الاصوات بما يجعل النتيجة مغايرة للانتصارات الساحقة التي كانت سائدة في ظل النظام السلطوي السابق". (2)

تم الاستفتاء في 19 مارس 2011م، حيث تضمن التعديل المادة (75) التي تبين شروط ترشح رئيس الجمهورية، والمادة (76) الخاصة بإسلوب الترشح للرئاسة، والمادة (77) التي تحدد فترة ولاية الرئيس وغيرها من المواد التي تتناول الاشراف على الانتخابات التشريعية وقضية مكافحة الارهاب، وتعيين نائب رئيس الجمهورية. إلا أن المجلس العسكري بعد إجراء الاستفتاء قام بطرح دستور مؤقت يتكون من (63) مادة سمي الاعلان الدستوري وذلك في 30 مارس 2011م. مما أدى لإثارة الفوضى والاضطراب في الشارع المصري الذي إنقسم إلى فريقين : الاول يرى أن

(1) صحيفة ليبر بلجيك، 14 فبراير 2011.

(2) مؤسسة كارنيجي، نشرة الاصلاح العربي، 28 مارس 2011م. (نسخة الكترونية)، تاريخ الاسترجاع 2013/2/20.

<http://carnegie mec.org/regions>

الدستور المؤقت، قد ألغى نتيجة الاستفتاء وهذا يعني أن الموافقة على بنود الاستفتاء أصبحت لاغية، لهذا يجب كتابة دستور جديد قبل إجراء إنتخابات البرلمان حتى لا ينفرد الاخوان أو رجال النظام بصياغته فيصبح دستوراً لخدمه جماعة معينة وليس الشعب المصري جميعه.(1)

أما الفريق الثاني فقد دعى لإلغاء، الإعلان الدستوري والعمل على تطبيق نتائج الاستفتاء الشعبي الذي أيد تغيير بعض مواد الدستور القديم، ورفض كتابه دستور من خلال تشكيل لجنة معينة، تتعدّد قبل الإنتخابات لأن ذلك سيؤدي إلى صياغه دستور لا يعبر عن احتياجات الشارع المصري ومطالبة، وهو يؤكد على وجوب إجراء إنتخابات برلمانية، ثم إختيار لجنة مكونه من مئة عضو برلماني يساعدهم مئة عضو من خارج البرلمان حسب القانون المؤقت تقوم بصياغة دستور يحقق مطالب المجتمع.(2)

إن تسرع المجلس في اتخاذ القرارات، وخاصة قرار إجراء التعديلات الدستورية - وهي أصلاً مقترحات مبارك قبل التنحي- أدى لحالة من التخبط لدى الشارع المصري، فقد كان المواطن المصري يعول على قدرة المجلس العسكري على إدارة المرحلة الانتقالية بشكل سلس دون فوضى، حيث تضمن التعديلات الدستورية شكل الدولة المصرية وتضمن الحريات وحقوق الانسان، وقد أعطت تلك التعديلات صلاحيات واسعة للمجلس العسكري، وفي المقابل قلصت من صلاحيات رئيس الجمهورية فهو لا يستطيع حل البرلمان، والبرلمان المنتخب لا يستطيع سحب الثقة من الحكومة.(3)

إن التعديلات الدستورية ناقضت الإعلان الدستوري وهذا أدى إلى حالة من عدم الاستقرار في الاوضاع السياسية والحزبية حيث أثارت شباب الثورة، والأحزاب الصغيرة التي لا تمتلك وزناً برلمانياً، بالإضافة إلى أنها ستتخذ ذريعة للمهزوم في صناديق الإقتراع مستقبلاً من أجل إثارة القلاقل.

(1) الاسواني، علاء، هل أخطأت الثورة المصرية؟، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الاولى، 2012م)، ص: 102.

(2) المرجع السابق، ص: 102.

(3) اعلان الدستوري، بوابة الحكومة المصرية، تاريخ النشر 30 مارس 2011.

إرهاصات الفترة الإنتقالية

القضايا الطارئة ومحاكمة مبارك وازمه ماسبيرو.

أثناء الفترة الإنتقالية ظهرت قضية السفينتين الإيرانيتين اللتين عبرتا قناة السويس فقد كانت هذه القضية، وهي من أهم القضايا التي واجهت المجلس العسكري في إطار قضايا السياسة الخارجية، إذ زادت الضغوط الامريكية، والإسرائيلية على المجلس العسكري لمنع عبورهما من قناة السويس على اعتبار أنهما تحملان أسلحة، وأن الحدث يشير إلى تحول في السياسة المصرية اتجاة إيران وهو يدل على تغيير في السياسة الخارجية المصرية عموماً.⁽¹⁾ وقد أوردت صحفية(هاآرتس) العبرية وصحيفة (التليجراف) البريطانية " أن القرار المصري بالسماح للبحرية الايرانية بعبور قناة السويس بشكل تغييراً في ميزان القوى في المنطقة، وأن مصر تشير إلى أنها لم تعد ملتزمة بالتحالف الاستراتيجي مع إسرائيل إتجاه إيران ، وأنها الآن ترغب في التعامل معها."⁽²⁾

تسارعت الاحداث أثناء حكم العسكر، فرغم انتصار الثورة وإسقاط مبارك وحزبه الوطني إلا أن السلطة تسلمها مجلس (عسكري) استطاع أن يمر بمصر دون صراع أوفوضى من خلال ملء الفراغ الذي أوجده فراغ السلطة وتجميد العمل بالدستور لحين إنجاز التعديلات الدستورية، وقد شابت المرحلة حالة من التوجس والتخوف أصابت الشارع المصري نتيجة علمه أن المؤسسة العسكرية هي مؤسسة محافظة غير ثورية قائمة على النظام، والطاعة وتنفيذ الأوامر. وهو يعني أنها تقوم على تنفيذ الأوامر التي تصدر عن المجلس العسكري دون الرجوع إلى المواطن، مما أدى إلى تحول في نظرة الجمهور المصري والأحزاب والمؤسسات إلى المجلس، لأن النقاشات معه لا تصل إلى نتيجة، والنتيجة هي أن قرارات المجلس العسكري نافذه. فكثيراً ما أعرب أعضاء المجلس عن غضبهم بسبب الانتقادات التي توجه إليهم حول الأوامر والسياسات التي تصدر عن رئاسة المجلس مما دفع به لإتخاذ قرارات صارمة بتحويل كل من ينتقد المجلس وقراراته إلى النيابة العسكرية.⁽³⁾

لقد استطاع المجلس أن يحمي الثورة وأن يسقط فكرة التوريث، إلا أنه لم يستطع أن يتفهم رغبة الشباب المصري في استكمال قطف ثمار ثورته، فكانت الدعوة للتظاهر من جديد والتي أطلق عليها (جمعة التطهير) 8/إبريل/2011م حيث طالب المتظاهرون بمحاسبة كل من ارتكب جرائم ضد الشعب وعلى رأسهم الرئيس مبارك ووزير الداخلية حبيب العادلي، وقد شهدت تلك الجمعة

(1) قرني، رمضان محمد، الجيش المصري وثورة 25 يناير: نموذج للمؤسسة الوطنية، مرجع سبق ذكره.

(2) صحيفة هاآرتس الاسرائيلية والتليجراف البريطانية، 19 فبراير 2011م.

(3) الاسواني، علاء، هل أخطأت الثورة المصرية؟ مرجع سبق ذكره، ص:100.

خروج ومشاركة الملايين من المصريين التي انضم إليها العديد من ضباط الشرطة مما أثار حفيظة الجيش الذي اقتحم ميدان التحرير لتفريق المتظاهرين واعتقال الضباط المشاركين الذين أطلق عليهم متظاهرو ميدان التحرير (ضباط 8 إبريل)⁽¹⁾. خاصة وأنهم اتهموا المجلس العسكري بالتباطؤ والتساهل مع المعتدين، وكانت مطالبهم تتمثل في اعتقال مبارك ووزير داخلية وإقالة النائب العام، والعمل على تعيين جهاز قضائي مستقل لمحاكمة المعتدين ومن يقف خلفهم من رجال النظام السابق.⁽²⁾

وقد زادت ضغوطات المتظاهرين على المجلس العسكري وخاصة أهالي الشهداء الذين سقطوا في أحداث الميدان، فنظموا إعتصاماً في 13 إبريل/ 2011م وطالبوا باعتقال الرئيس والتحقيق معه ومع ضباط الداخلية، وخاصة حبيب العادلي الذي كان يصدر الأوامر بالقتل، فاستجاب النائب العام وأصدر أمراً بحبس مبارك ونجليه ووزير الداخلية لمدة (15) يوماً على ذمه التحقيق.⁽³⁾

محاكمة مبارك:

وقد بدأت جلسات محاكمة مبارك ونجليه ووزير داخلية في 3/أغسطس 2011م وقد وجهت اليهم تهمة قتل المتظاهرين ونهب المال العام، حيث أنكروا التهم الموجهة اليهم.⁽⁴⁾ ان استجابة النائب العام والمجلس العسكري لمطالب أهالي الشهداء والجرحى، قد حقق حالة من الارتياح في الشارع المصري الذي بدأ يعيد ثقته بالمجلس حيث نشر الأخير على صفحته (الفيسبوك) أن التحقيقات قد بدأت بالفعل مع الرئيس السابق وأسرته، لكن حالة الارتياح التي عمت الشارع المصري لم تستمر طويلاً فقد تعرضت منطقة إمبابية لفتنة طائفية بين المسلمين والمسيحيين بسبب علاقة شاب مسلم بفتاة مسيحية (عبير فخري) إذ كانت متزوجة من شاب مسيحي ثم أسلمت وتزوجت بمسلم، وقد خطفت وتم حبسها في كنيسة مارمينا بإمبابية وعندما أراد زوجها المسلم أن ينجدها وبرفقتها عدد من المسلمين، دارت بينهم وبين حراس الكنيسة إشتباكات، أدت

(1) أهالي ضباط 8 أبريل: يناشدون طنطاوي العفو عن أبنائهم، جريدة الدستور المصرية، 9 أغسطس، 2011م. (نسخة الكترونية). تم

الاسترجاع 2013/2/2م. <http://dostor.org>

(2) عبد الكريم، ناريمان، وآخرون، مليونيات التحرير أسقطت مبارك وما زالت تبحث عن ثورة كاملة، المصري اليوم، 30 يونيو 2012م.

نسخة الكترونية) تم الاسترجاع 2013/2/2م. <http://www.almasryalyoum.com>.

(3) الادعاء العام المصري يأمر بحبس مبارك 15 يوماً على ذمه التحقيق، قناة بي بي سي العربية، 30 يونيو 2012م.

(4) الفرعون في القفص "افندم انا موجود" المصري اليوم، 30/يونيو 2012م. (نسخة الالكترونية)، تم الاسترجاع 2013/2/20م.

<http://www.almasryalyoum.com>

لمقتل الحراس وإحراق الكنيسة.⁽¹⁾ وقد أثبتت التحقيقات أن تاجراً مسيحياً، ومعة (12) شخصاً من رجال النظام السابق قد دبروا تلك الفتنة، حيث إلقى القبض على البلطجية الذين أطلقوا النار وأحرقوا الكنيسة.⁽²⁾

وعلى اثرها أصدر المجلس العسكري البيان (رقم48) الذي أحال فية جميع المعتدين، والمتهمين إلى النيابة العامة العسكرية للتحقيق، وإرسال لجنة لتقدير حجم الخسائر ليتم إعادة الوضع كما كان عليه قبل الاحداث، وقد حذر المجلس العسكري في البيان كل من تحدثه نفسه بإثارة الفتنة التي تفرق المجتمع سيحاسب، وتم دعوة المجتمع للتصدي لكل الفتن.⁽³⁾ إلا أن الأقباط تظاهروا في منطقة ماسبيرو على خلفية أحداث إمبابية، وهنقوا ضد المشير " الشعب يريد إسقاط المشير".⁽⁴⁾

أزمة ماسبيرو:

وقد زادت الامور سوءاً بسبب إعتداء عدد من السلفيين على كنيسة العذراء في عين شمس، بالإضافة لقيام الجيش باعتقال (18) قبطياً في إعتصام ماسبيرو الاول وفي اعتصام ماسبيرو الثاني وقد أفرجت النيابة عن (26) قبطياً وأبقت على (8) قيد الاعتقال.⁽⁵⁾ وفي 15 سبتمبر 2011م قضت محكمة جنايات القاهرة بالسجن مدة عشر سنوات على رجل الاعمال المصري أحمد عز وإلغاء ترخيص شركتي إنتاج حديد يمتلكها.⁽⁶⁾

أعلن الاقباط في 30 سبتمبر أنهم سوف يعتصمون أمام مبنى الاذاعة والتلفزيون في ماسبيرو احتجاجاً على هدم كنسية في قرية الماريناب، في محافظة أسوان على يد مواطنين بدعوى أنها غير مرخصة، حيث خرج الاقباط من مدينة شبرا يرافقهم عدد من المسلمين باتجاه مبنى الاذاعة والتلفزيون من أجل الاحتجاج على موقف محافظ أسوان الذي لم يعاقب المعتدين على

(1) عبد الهادي، شيماء، حوار لعبير فخري "بطلة" أحداث أمبابية تروي مشوارها بين المسيحية والاسلام، الاهرام، 30 يونيو 2012م.

نسخة الكترونية)، تم الاسترجاع 2/20/2013 م. <http://digital.ahram.org.eg/Policy>

(2) التطرف يحرق الثورة... الطائفية تقتل 12 وتصيب 232 في أمبابية ومجلس الوزراء "سنضرب بيد من حديد" الاهرام، الانترنت، 30 يونيو 2012م. (نسخة الكترونية)، تم الاسترجاع 2012/4/5. <http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=785095>

(3) رسالة رقم 48 من المجلس الاعلى للقوات المسلحة، الصفحة الرسمية للمجلس الاعلى للقوات المسلحة، الفسيوك.

www.facebook.com/Egyptian. تم الاسترجاع 2013/1/20.

(4) هود حذر بمصر عقب أحداث امبابية، الجزيرة نت، 30 يونيو 2012م.

(5) شكري، نادر، أقباط ماسبيرو يقرون فض الاعتصام ظهر الخميس، اليوم السابع، 30 يونيو 2012.

www.youm7.com/News.asp?NewsID=916638

(6) الحكم على رجل الاعمال المصري أحمد عز بالسجن عشر سنوات، بي بي سي، 8 يوليو 2012م.

الكنيسة.⁽¹⁾ حيث هاجم بعض المندسين قوات الشرطة العسكرية، التي سقط عدد من عناصرها فردت القوات على المهاجمين مما أدى إلى مقتل عدد من المتظاهرين أغلبهم من الاقباط.⁽²⁾ وقد أكد المجلس العسكري في مؤتمر صحفي أن القوات الشرطة التي كانت تحمي مبنى التلفزيون لم تكن مسلحة، وأنه تم إطلاق النار على تلك القوات والمتظاهرين من جهة مجهولة، أما فيما يتعلق بدهس المتظاهرين بمدركات الجيش فهي عملية غير مقصودة.⁽³⁾ وعلى أثرها صرح رئيس الوزراء عصام شرف في بيان على التلفاز المصري: " أن أحداث ماسبيرو هي مؤامرة، وطالب الشعب بعدم الانسياق وراء الاحداث والتصدي لمثيري الفتنة"⁽⁴⁾ كما أصدر المجمع المقدس برئاسة (البابا شنودة) بابا الإسكندرية بياناً أدان فيه أحداث ماسبيرو واستخدام العنف، وتم التأكيد في البيان أن المندسين في الاحتجاج هم من أثاروا الفتنة.⁽⁵⁾

إلا أن قضية الإعتداء على المتظاهرين لم يبت فيها حيث أنها مقدمه أمام المحاكم العسكرية، ونتيجة المماثلة أعلن فريق الدفاع عن المجني عليهم الانسحاب في 11/إبريل/ 2011م، لانهم أرادوا لها أن تطرح أمام هيئه مستقلة مدنية وليس أمام هيئه عسكرية، ويجب متابعة التحقيق فيما يتعلق بالتحريض ضد المسيحيين في الاعلام المصري، وقد هددت لجنة الدفاع بأنها سوف تدفع بالقضية إلى المحكمة الدولية.⁽⁶⁾

أثناء حكم المجلس العسكري تم الافراج عن الجندي المختطف في قطاع غزة (جلعاد شاليط) في عملية تبادل الاسرى حيث لعبت فيها مصر الدور البارز وقد تمت في 18/ اكتوبر/ 2011م.⁽⁷⁾

إن المجلس العسكري في المرحلة الانتقالية التي حكم فيها استطاع أن يحقق شيئاً من التوازن في السياسة المصرية على المستوى الداخلي والخارجي، لان العلاقة بين المجلس العسكري والمواطنين كانت غير مستقرة نتيجة تسارع الاحداث الدامية التي وترت العلاقة بين

(1) مذبحه ماسبيرو: الكنيسة تصعد بالصيام والسلفيون يحذرون، صحيفة الاخبار اللبنانية العدد (1534)، 11/اكتوبر/2011. تم

الاسترجاع 2012/2/2. <http://www.al-akhbar.com/node/2338>

(2) حجاج، محمد وأخرون، المتظاهرون اشعلوا النار في المدرعات، اليوم السابع، 10/اكتوبر/2011م.

(3) عثمان، داليا، العسكري: دهس المتظاهرين لم يكن ممنهجاً وطرف ثالث أطلق النار، المصري اليوم، 1/يوليو/2012. تم الاسترجاع

<http://www.almasryalyoum.com/article..> 2012/2/2

(4) الجالي، محمد ومحمد الحناوي، شرف في بيان متواضع وهزيل: وأحداث ماسبيرو أعادتنا للخلف، اليوم السابع، 1/يوليو/ 2012م. تم

الاسترجاع 2012/5/21. www.youm7.com/News.asp?NewsID=91663

(5) الكنيسة تتهم غرباء أندسوا بمسيرة الاقباط والنيابة تحقق، سي أن أن، 1/ يوليو / 2012م.

(6) علاء، مروة، هيئة الدفاع في قضية ماسبيرو تتسحب من التراف أمام المحكمة العسكرية وتهدد باللجوء للقضاء الدولي، موقع البديل،

الانترنت، 1/ يوليو / 2012. تم الاسترجاع 2013/2/1. <http://elbadil.com>

(7) مصر تنجح في إنجاز إتفاقية لتبادل ألف اسير فلسطيني بالجندي الاسرائيلي جلعاد شاليط، موقع تحريرنيوز، 1/ يوليو / 2012.

الأطراف كافة وخاصة بعد إعلان وثيقة (علي السلمي) التي تطرقت للمبادئ الأساسية للدستور، والتي تم رفضها من قبل العديد من القوى المجتمعية والحزبية لأن المادة التاسعة فيها تضع القوات المسلحة في وضع غير طبيعي لا يليق ببناء دولة مدنية حديثة. (1)

تكررت أحداث العنف واستخدام القوة ضد المتظاهرين من قبل الشرطة العسكرية والأمن المركزي، ومثلها أحداث محمد محمود التي جاءت بعد دعوة عدد من الأحزاب السياسية، والحركات إلى التظاهر في 18/ نوفمبر/ 2011م، من أجل الضغط على المجلس العسكري لتسريع عملية نقل السلطة إلى رئيس حكومة مدنية في موعد أقصاه إبريل 2012م، ورفض ما جاء في وثيقة المبادئ الأساسية للدستور التي أصدرها علي السلمي التي تعطي المجلس العسكري وضعاً مميزاً، وتضع شروطاً ومواصفات لاختيار الجمعية التأسيسية التي ستضع الدستور، (2) على الرغم من أن مجلس الشعب هو الذي سيختارها في 28 / نوفمبر/ 2011. حيث أصرت بعض الحركات الشبابية وأهالي الشهداء على الاعتصام في ميدان التحرير. وقد استمرت أحداث محمد محمود من 19/ نوفمبر إلى 25/ نوفمبر، (3) وقد استخدم الجيش وقوات الشرطة العسكرية الرصاص المطاطي والصواعق الكهربائية والخرطوش والغاز المسيل للدموع في مواجهته المتظاهرين حيث وصل عدد القتلى إلى (38) قتيلاً وعدد الجرحى إلى (3800) جريحاً. (4)

على إثر الأحداث أصدر المجلس بيان (رقم 82) على صفحته على الفيسبوك والذي أحال فيه أحداث ماسبيرو ومحمد محمود إلى النيابة العامة للتحقيق، وقد ظهر بعد ذلك المشير حسين طنطاوي في خطاب تلفزيوني معلقاً على الأحداث بقوله: " أن القوات المسلحة ليست بديلاً عن الشرعية التي يرتضيها الشعب، وأنها على وعدها بعدم إطلاق النار على الشعب، وأنها ملتزمة بما جاء في الاستفتاء الشعبي 19/مارس/ 2011م والذي يؤكد على أهمية وضع دستور ممهّد لانتخابات برلمانية ورئاسية، وقد أعلن عن قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يقوم على قبول إستقالة حكومه عصام شرف وتكليفها بتسيير الاعمال حتى يتم اختيار حكومة جديدة، والإعلان عن الالتزام بالجدول المعلن لانتخابات البرلمان على أن تجري انتخابات الرئاسة في

(1) دبش، حمدي، وهاني الوزيري، المصري اليوم: تنشر نص وثيقة المبادئ الأساسية للدستور، المصري اليوم، 1/ يوليو/ 2012م. تم

الاسترجاع <http://www.almasryalyoum.com/article.2012/4/2>

(2) عبد الحميد، وحيد، موقع الجيش في وثيقة السلمي: توثيق للتاريخ، الأهرام، 1/ يوليو/ 2012م. تم الاسترجاع 2013/1/20.

(2) <http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=785095>

(3) الشرطة تفضى إعتصام عشرات الناشطين ومصابي الثورة بالتحرير بالقوة، جريدة الشعب الجديد، 19/ نوفمبر/ 2011، تم الاسترجاع

<http://elshaab.org/thread.php?ID=9938>. 2012/1/20

(4). زايد، حسام، ارتفاع وفيات أحداث التحرير إلى 38 بعد وفاة مصابين بقصر العيني اليوم، بوابة الأهرام، 1/ يوليو/ 2012م. تم

الاسترجاع <http://digital.ahram.org.eg/Policy> 2013/1/20/20

موعد أقصاه نهاية يونيو 2012م.⁽¹⁾ لكن الأحداث الدامية استمرت وتجددت الاشتباكات بين المتظاهرين والجيش، ففي 19/نوفمبر/2011 بدأت الاحداث الدامية بسبب دخول (كرة قدم) إلى المنطقة العازلة للجيش والشرطة عندما أقيمت مباراة لكرة القدم (للأتراس أهلاوي)، حيث اعتدت الشرطة على أحد الشباب، مما أدى إلى الاشتباكات بين الشرطة والمواطنين.⁽²⁾ فسقط ثلاثة قتلى من المتظاهرين وجرح مئتان وخمسة وخمسون، وقد أحرق فيها المجمع العلمي المصري،⁽³⁾ وقد أستتكر كل من رئيس الوزراء (كمال الجنزوري) والمجلس العسكري تلك الأحداث، وأصدر المجلس البيان (رقم 90) والبيان (رقم 91) على صفحة التواصل الاجتماعي الفيسبوك.⁽⁴⁾

وبسبب كثرة الأحداث الدامية التي وقعت بين المواطنين المصريين، وقوات الشرطة العسكرية، والأمن المركزي قامت منظمة العفو الدولية بعقد مؤتمر في نقابة الصحفيين بعنوان (وحشية بلا عقاب ولا رادع، الجيش المصري يقتل المحتجين ويعذبهم دون محاسبة) حيث رصد التقرير من خلال الشهادات الحية انتهاكات المجلس العسكري والشرطة العسكرية لحقوق الانسان في مصر، فقد كانت قوات الجيش المصرية تقوم بالاعتداء على المتظاهرين مستخدمه الهروات والغاز المسيل للدموع والخرطوش والرصاص المطاطي والدهس، وخير مثال على ذلك أحداث محمد محمود.⁽⁵⁾ ثم أحداث ماسبيرو ومجلس الوزراء، وقد بينت المنظمة أن استخدام العنف من قبل قوات الجيش هو الذي أدى إلى تفاقم الامور. أما أحداث العباسية التي كانت نتيجة استبعاد المرشح حازم أبو أسماعيل من الانتخابات الرئاسية فملخصها ذهاب مجموعة من أنصاره للاعتصام بالقرب من وزارة الدفاع إلا أن مجموعة من المدنيين هاجمتهم، فنتج عن الاشتباكات إصابه مئات المتظاهرين وسقوط (11) قتيلاً. وبينت منظمة العفو الدولية أن هناك (373) مصاباً من أحداث يوم الجمعة الموافق 4 مايو المعروفة بإسم (أحداث العباسية).⁽⁶⁾

(1) نص بيان المشير طنطاوي ردّاً على الاحداث الجارية بميدان التحرير، بوابة الاهرام، 1/يوليو/2012 تم الاسترجاع 2012/12/20م. <http://digital.ahram.org.eg>

(2) مديولي، أشرف، مصر: استياء وإستقالات على خلفية أحداث مجلس الوزراء، بي بي سي، 1/يوليو/2012

(3) زايد، حسام، الصحة: 3 حالات وفاة و255 إصابة في إشتباكات مجلس الوزراء، بوابة الاهرام، 1/يوليو/2012، تم الاسترجاع <http://digital.ahram.org.eg> 2012/12/20

(4) رسالة رقم 91 من المجلس الاعلى للقوات المسلحة، الصفحة الرسمية للمجلس الاعلى للقوات المسلحة.

<https://www.facebook.com/Egyptian.Armed.Forces>

(5) محمد، فادي، العفو الدولية تدعو لمحاكمة المجلس العسكري بسبب أحداث الفترة الانتقالية، المصري اليوم، 10/2/2012م. تاريخ

الاسترجاع 2012/6/2م، <http://m.masrawy.com/Article.aspx>

(6) المرجع السابق.

إن كثرة الاحداث الدامية التي وقعت بين المتظاهرين والمجلس العسكري يعود سببها إلى ضعف الخبرة السياسية التي يتمتع بها المجلس العسكري، كذلك إعتقاد المواطنين المصريين على الميادين، والتظاهر من أجل تحقيق مطالبهم دون القيام بأي محاولة لفتح باب الحوار مع المجلس العسكري، وقد أصدر المجلس بياناً أكد فيه أنه سوف يسلم السلطات بعد إجراء الانتخابات الرئاسية، وأنه يرفض كل أشكال التطاول، ويرفض الإتهامات الموجهة إليه بأنه سوف يقوم على تزويرها، ورفض الاعتداءات والاهانه التي توجهه للقضاء الذي سيشرف على الانتخابات الرئاسية، وأكد المجلس أنه يقف على نفس المسافة من جميع المرشحين للرئاسة ولا يدعم أيّاً منهم.⁽¹⁾

الانتخابات في ظل المجلس العسكري الحراك الحزبي، ولعبة التحالفات.

أدار المجلس العسكري أول إنتخابات للبرلمان المصري، وكانت إنتخابات مجلسي الشعب والشورى من أهم النتائج السياسية التي توصلت إليها ثورة الخامس والعشرين من يناير، فقد مهد المجلس لإجراء أول انتخابات تشريعية بعد الاعلان عن الاستفتاء العام على التعديلات الدستورية التي قامت بها اللجنة برئاسة طارق البشري والتي أجري عليها الاستفتاء الذي شارك فيه ما يقارب (18.5) مليوناً من أبناء الشعب المصري.⁽²⁾

أصدر المجلس العسكري إعلاناً دستورياً حدد الفترة الزمنية لإجراء إنتخابات البرلمان في الفترة الواقعة ما بين 28/نوفمبر/ 2011 إلى 11 / يناير/ 2012م، وحدد النظام الانتخابي الذي ستجرى عليه الإنتخابات البرلمانية، فقد أوجد نظامين للانتخابات هما: نظام القوائم النسبية، والتي تشمل ثلثي مقاعد البرلمان، والنظام الفردي للمستقلين، للتنافس على ثلث المقاعد، لكنه عدل الاعلان ليتيح لمرشحي الاحزاب التنافس على الثلث المخصص للمستقلين.⁽³⁾ وقد تم السماح للمصريين المغتربين بالمشاركة في التصويت من خلال البريد المرسل للسفارات المصرية، فكان عدد مسجلين للمشاركة أكثر من (350) ألف مغترب.⁽⁴⁾

(1) شعبان ممدوح، وآخرون، العسكري: الانتخابات الرئاسية في مصر بموعدها... وترفض جميع اشكال التطاول والادعاءات بتزويرها،

بوابة الاهرام الاخبارية، 2012/5/9م، تم الاسترجاع 2012/12/20م. <http://digital.ahram.org.eg>

(2) المصريون أيدوا التعديلات الدستورية، موقع قناة الجزيرة، 2011/3/20م. <http://.aljazeera.net>

(3) المجلس العسكري: إلغاء المادة الخامسة من قانون الانتخابات، الموقع الرسمي لحزب الحرية والعدالة،

<http://www.ikhwanonline.com/new/Default1.aspx> 2012/6/2م

(4) إحصائيات المسجلين بالخارج، الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات، 28/نوفمبر/ 2011م. تم الاسترجاع 2012/12/20م.

<http://www.google2.ps/search>

لكن التعديلات التي قام بها المجلس العسكري لاقت العديد من الانتقادات مثل إنتقاد الاستاذ (حسن نافعة) الذي طالب بأن تجري الانتخابات وفق نظام القائمة النسبية على جميع مقاعد البرلمان، بالإضافة إلى إلغاء نسبة (50%) المخصصة للعمال والفلاحين في مجلس البرلمان.⁽¹⁾

إن تحديد المجلس العسكري للنظام الانتخابي قد زاد من فرصة المستقلين للمشاركة في الانتخابات البرلمانية لكن التعديل الذي طرأ لاحقاً بالسماح لمنتسبي الاحزاب بالتنافس على ثلث المقاعد أدى لوجود ثغره في نتائج الانتخابات، لان معظم المقاعد في المجلس حصل عليها تيار عريض وهو حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الاخوان المسلمين مما أدى لحالة من عدم الارتياح في الشارع المصري الذي قدم العديد من الطعون لإعادة النظر في نتائج الانتخابات التي أصبحت تمثل تياراً محدداً وليس رغبة المجتمع بأسرة، أما فيما يتعلق بالسماح للمصريين في الخارج بالمشاركة في الانتخابات فتعتبر تقدماً مهماً على الصعيد السياسي بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير.

بعد الاعلان الذي صدر عن المجلس العسكري الذي حدد فيه موعد الإنتخابات التشريعية تحالفت العديد من القوى والاحزاب من أجل خوض الانتخابات البرلمانية وكان أهم هذه التحالفات (التحالف الديمقراطي من أجل مصر) الذي ضم كل من حزب الوفد، الحرية والعدالة، الحزب العربي الديمقراطي الناصري، حزب الكرامة الناصري بالإضافة لحزب الغد الثورة الليبرالي الذي أسسه أيمن نور، وحزب العمل المصري.⁽²⁾

فكان الهدف من هذه التحالفات الذي ضمت ما يقارب الأحد عشر حزباً هو منع رجال النظام من الوصول إلى البرلمان خاصة بعد صدور حكم قضائي بحل الحزب الوطني الديمقراطي بتاريخ 16/إبريل/ 2011 والذي ألجأ أعضائه إلى تشكيل أحزاب من أجل التنافس على مقاعد البرلمان وعلى الإنتخابات الرئاسية.⁽³⁾

لكن العديد الأحزاب المشاركة في التحالف قد انسحبت تحت ذرائع وحجج مختلفة مثل انسحاب حزب الوفد بذريعة أنه سيرشح عدداً من أتباعه، وذلك يخالف الاتفاق الذي عقد على

⁽¹⁾ نعمت، عيسوي، خبراء القانون والاحزاب ما بين مؤيد ومعارض قانون الانتخابات البرلمانية ويستمر الجدل، بوابة الاهرام،

<http://digital.ahram.org.eg> 2011/9/30م. تم الاسترجاع 2012/12/20م.

⁽²⁾ بيان التحالف الديمقراطي حول الانتخابات البرلمانية، موقع حزب الحرية والعدالة الرسمي، 2011/10/25م. تم

الاسترجاع 2012/2/20م <http://www.ikhwanonline.com/new/Default1.aspx>

⁽³⁾ بقرار من المحكمة الادارية العليا حل الحزب الوكني الديمقراطي بمصر، الجزيرة نت، 2/ مايو/ 2011م. تم الاسترجاع

<http://.aljazeera.net> 2012/2/20

أساسة التحالف، وقد انسحبت العديد من الأحزاب الأخرى بسبب عدم رضاها عن نسبة تمثيلهم في قائمة التحالف الانتخابية مثل الحزب العربي الديمقراطي الناصري.⁽¹⁾

كذلك شكلت العديد من الأحزاب المصرية الأخرى (الكتلة المصرية) التي ضمت حزب المصريين الأحرار الليبرالي والتجمع اليساري، والمصري الديمقراطي الاجتماعي، إن الهدف من تشكيل الكتلة التي تتكون من خمسة عشر حزباً هو الدفاع عن الدولة المدنية، وقد تكررت الانسحابات من الكتلة بعد ترشح عدد من منتسبي الحزب الوطني المنحل للإنتخابات تحت مظلة الكتلة، فأدى ذلك لانسحاب العديد من الأحزاب مثل التحالف الشعبي الاشتراكي والحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي المصري وغيرها.⁽²⁾ ونتيجة ذلك لم يستمر في الكتلة سوى ثلاثة أحزاب خاضت انتخابات الشعب والشورى بتشكيل قائمة على النحو التالي حزب المصريين الأحرار (50%)، والمصري الديمقراطي الاجتماعي (40%) ولحزب التجمع (10%).⁽³⁾

أما التيارات والأحزاب الإسلامية فقد شكلت (الكتلة الإسلامية) التي أنشئت في 23/أكتوبر/ 2011م وتضم حزب النور والاصالة والبناء والتنمية.⁽⁴⁾ إن الهدف من هذا التحالف هو تحقيق نهضة مصر على أساس تطبيق الشريعة الإسلامية لتكوين الهوية الإسلامية، وقد أكدت الأحزاب المشاركة في الكتلة أن هذا التحالف غير موجه ضد أي تحالف أو تكتل آخر.⁽⁵⁾

تحالف الثورة مستمرة: فقد ضم احزاب ظهرت بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، وضم التحالف حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، وحزب مصر الحرة، حزب التيار المصري بالإضافة إلى إئتلاف شباب الثورة.⁽⁶⁾ كذلك العديد من الأحزاب اليسارية بعد الثورة التي شكلت تحالف القوى الاشتراكية من أجل خلق قوة يسارية تؤثر على الحياة السياسية في مصر.⁽⁷⁾

تمت الانتخابات البرلمانية المصرية الأولى بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير وكانت النتيجة هي حصول التحالف الديمقراطي من أجل مصر الذي ضم كل من الحرية والعدالة، والكرامة، والحضارة وغد الثورة، والعمل والاصلاح، ومصر العربي الاشتراكي على الاغلبية

(1) الوفد ينهي تحالفا انتخابيا مع الاخوان، الجزيرة نت، 6/ 10/ 2011م، تم الاسترجاع 20/ 2/ 2012م <http://.aljazeera.net>

(2) رضا، بسام، الفلول تفجر أزمة داخل الكتلة المصرية، الوفد، 13/ 10/ 2011م. تم الاسترجاع 20/ 2/ 2012م.

http://www.alwafd.org/index.php?option=com_content&view=article&id=18498

(3) السيد، سمير، الكتلة المصرية : تنتهي من تشكيل قوائمها للشعب بواقع 332مرشحا، بوابة الاهرام، 21/ 10/ 2011م. تم الاسترجاع

<http://digital.ahram.org.eg> . 2012/12/20م

(4) إعلان التحالف بين النور والبناء والتنمية والاصالة لخوض الانتخابات، جريدة الاهرام، 27/ أكتوبر/ 2011م.

(5) تحالف حزب الاصالة مع حزب النور تحالف إنتخابي ليس موجهاً ضد أحد، حزب الاصالة، 3 / نوفمبر/ 2011م. تم الاسترجاع

<http://www.islammemo.cc/akhbar2012/2/20>

(6) [http://thawramostamera. Com/abou](http://thawramostamera.Com/abou).

(7) هل تستمر الجبهة اليسارية المصرية؟ بوابة الاهرام، 12/ 5/ 2011م. 2012/12/20م. <http://digital.ahram.org.eg>

بنسبة (43.7%) فقد ضم لمقاعد الحرية والعدالة ما حصل عليه المستقلون، أما حزب النور السلفي فقد حصل على نسبة (22.04)%.

لكن نتائج الانتخابات قدم فيها العديد من الطعون، بسبب التنافس على ثلث المقاعد المخصصة للنظام الفردي، مما يؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص بين المستقلين ومرشحي الاحزاب، لذلك قضت المحكمة الدستورية العليا يوم الخميس الموافق 14/ يونيو /2012م بقبول الطعون المقدمة ضد شرعية مجلس الشعب مما أدى لحل المجلس وبطلانه لانه مخالف للمادة (38) من الاعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011م والمعدلة في الاعلان الدستوري الصادر في 25 سبتمبر 2011م وتتص على " ينظم القانون حق الترشيح لمجلسي الشعب والشورى وفقا لنظام انتخابي يجمع بين القوائم الحزبية المغلقة والنظام الفردي بنسبة الثلثين للأولى والثلث الباقي للثاني". وقد أكدت المحكمة الدستورية على أن القرارات والقوانين الصادرة عن مجلس الشعب المنحل ليست باطلّة ويبقى العمل بها ما لم يصدر قرار بالغائها من جهة دستورية متخصصة.⁽¹⁾

وفي المرحلة اللاحقة لحل مجلس الشعب توترت العلاقة بين الاخوان المسلمين ذوي الاغلبية في المجلس، وبين السلطة الحاكمة في المرحلة الانتقالية ممثلة في المجلس العسكري، حيث أصدر الاخوان العديد من البيانات الذي تتهم فيها المجلس العسكري بأنه لا يريد تسليم السلطة لرئيس مدني، كما أن الاخوان يرفضون بقاء حكومة كمال الجنزوري لانها لم تقدم أي شيء للمجتمع المصري بعد الثورة. ويعود السبب في توتر العلاقة بين الاخوان وبين المجلس إلى أن الإخوان قد سيطروا على الاغلبية في مجلس الشعب وهم بذلك يستطيعون وضع التشريعات وتميرها بما يتناسب مع تطلعاتهم، بالإضافة إلى أنهم يتطلعون إلى السيطرة على السلطة التنفيذية من خلال تشكيل حكومة إخوانية، فهم قرروا أن يكون لهم مرشح رئاسي.⁽²⁾

أراد المجلس إنهاء الفترة الانتقالية بشكل سريع دون أن يفتح ملف محاسبة الجيش وقيادته على كثير من الاحداث الدامية التي حدثت في الفترة الانتقالية التي سيطر فيها على الحكم فأعاد حساباته مع الإخوان، حيث توافق الطرفان على أسماء المرشحين المحتملين لمنصب رئيس الجمهورية.⁽³⁾

⁽¹⁾الميناني، هشام، ننشر النص الكامل لاسباب حل الدستورية العليا بحل مجلس الشعب، بوابة الاهرام، 14/6/2012م تم الاسترجاع <http://digital.ahram.org.eg> .2013/12/20

⁽²⁾ رمضان، وائل، التوتر في المشهد السياسي هل يعيد مصر إلى نقطة الصفر؟ مجلة الفرقان، 2/4/2012م. (نسخة الكترونية) تاريخ الاسترجاع www.al-forqan.net 2013/2/20

⁽³⁾ فكري، ماري، العسكري والاخوان: لا يمكن ان يقبلوا بالبرادعي أو بسطويسي أو موسى، منظمة الاقباط الولايات المتحدة، 2/ابريل/2012م تم الاسترجاع <http://www.copts.com/arabic/article.php?> .2013/2/20

أما فيما يتعلق باللجنة التأسيسية للدستور فقد عقد مجلسي الشعب (قبل الحل) والشورى ثلاث اجتماعات لاختيار أعضاء اللجنة التأسيسية المائة، الأول في 3/ مارس / 2012م وتم تشكيل لجنه فنية لتلقي الاقتراحات من النواب وأفراد الشعب حول طريقة إختيار الجمعية التأسيسية ونسب تشكيلها.(1)

و الاجتماع الثاني لمجلس الشعب والشورى بتاريخ 17/ مارس/ 2012م وتم فيه التصويت على نسب تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، سواء من داخل البرلمان أو خارجه، وجاءت نتيجة التصويت على أن يكون للبرلمان (50%) من اعضاء التأسيسية (50%) للأعضاء من خارج البرلمان، وتم الاجتماع يوم السبت 24مارس 2012م وتم فيه التصويت على إختيار أعضاء التأسيسية.(2)

لكن المحكمة الدستورية العليا قضت في 14/6/2012 ببطلان ثلث مجلس الشعب وبذلك يصبح البرلمان باطلاً ولم يعد قائماً على قوة القانون، كما أصدرت المحكمة الدستورية العليا قراراً ببطلان قانون العزل السياسي الذي طالب المتظاهرون بتطبيقه على رجالات النظام السابق لمنعهم من الترشح لانتخابات الرئاسة.(3)

الإنتخابات الرئاسية، ومرشحو الرئاسة.

لقد مهد المجلس العسكري لانتخابات الرئاسة من خلال إجراء الانتخابات النيابية التي أجريت بعد التعديلات الدستورية التي تم إستفتاء عليها الشعب في 19/مارس/2011م فوافق على التعديلات (77%) من المصريين، وأهم المواد المعدله هي التي تشمل فترتين رئاسيتين لكل منهما تمتد لاربع سنوات، كذلك تحديد الشروط التي يجب توافرها في مرشح الرئاسة ومنها أن لا يقل عمر المرشح عن أربعين سنه، وإشترط أن يكون مصري الجنسية، ولا يحق لمن يحمل جنسية أخرى، هو أو أحد والديه او متزوجاً من أجنبية أن يترشح لمنصب الرئاسة.(4)

وبعد إجراء التعديلات الدستورية أعلنت اللجنة الرئاسية التي تشرف على الانتخابات الرئاسية جدولاً زمنياً لإجراء العملية الانتخابية فقد حددت اللجنة يوم 8/ مارس / 2012م لفتح باب الترشح وتسلم نماذج الترشح من مقر اللجنة، ثم حددت اللجنة أن الفترة الواقعة ما بين 10/ مارس/

(1) الإعلان الدستوري في مصر 13 فبراير 2011م.

(2) الشعب والشورى: يحسمان معايير اختيار لجنة المائة، بوابة الأهرام ١٧/مارس/2012م، تم الاسترجاع 20/12/2012م.

<http://digital.ahram.org.eg>

(3) برنامج حديث الثورة، قناة الجزيرة، 14/6/2012م.

(4) المصريون أيدوا التعديلات الدستورية، موقع قناة الجزيرة، 20/3/2011م. <http://.aljazeera.net>

2012م إلى 8/ابريل/ 2012 موعداً لتسليم طلبات الترشح للجنة، وتم تحديد يوم 9/ابريل من أجل إعداد قائمة بإسماء المرشحين، ويومي 10-11/ابريل/ 2012م لتلقي الاعتراضات من المرشحين، ويومي 14-15/ابريل لتلقي التظلمات وتحديد من يتم إستبعاده.

وفي 26/ابريل/2012م يتم إعلان القائمة النهائية وتحديد الفترة التي تبدأ فيها الحملات الانتخابية للمرشحين والتي حددت يوم 30/ابريل وحتى 20/مايو/2012م. أما مصريو الخارج فقد حددت لهم سبعة أيام تمتد من 11-17مايو، على أن تتم الانتخابات يومي 23-24مايو/2012م.⁽¹⁾ وأعلن رئيس لجنة الانتخابات فاروق سلطان أن عدد المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية (23) مرشحاً، ويقسمون إلى ثلاثة أقسام:

المرشحون الرسميون، المرشحون المستبعدون، المرشحون المنسحبون.

المرشحون الرسميون:

محمد مرسي: مرشح اسلامي.*

ترشح الدكتور محمد مرسي كمثل عن حزب الحرية والعدالة، وبرنامجهم يقوم على محاور سياسية تسعى لتطبيق الشريعة الإسلامية، وقد تعهد محمد مرسي بحماية الأقباط وحرية العبادة، وهو مرشح عن حزب ممثل في البرلمان، وطرح مرسي برنامج (مشروع النهضة) الذي يهدف إلى إعادة بناء النظام السياسي للدولة المصرية لتكون دولة مؤسسات تقوم على اساس التكامل بين السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولا يتم ذلك إلا من خلال محاربة الفساد عبر منظومة شبكية شاملة بمكوناتها الرقابية والتشريعية، بالإضافة إلى فتح المجال السياسي أمام المواطن المصري للمشاركة في العمل السياسي بدلاً من التركيز فقط على النخب الاقتصادية والاجتماعية كما كان في السابق، وتحديد صلاحيات كل مؤسسات الدولة من خلال إعادة صياغة جميع اللوائح والتشريعات لتحقيق التكامل بين مؤسسات الدولة لتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين. أما الجانب الاقتصادي من مشروع النهضة فهو يهدف لتسريع عملية التحول من الاقتصاد الريعي إلى

(1) مصر: بدء إحصاء الاصوات في الاقتراع على التعديلات الدستورية، بي بي سي، 19/3/2011. الرئيس محمد مرسي: ولد في 20/8/1951 في قرية العدة بمحافظة الشرقية، ونشأ وسط عائلة بسيطة. تزوج عام 1978 وله خمسة أولاد وثلاثة من الأحفاد. مؤهلاته العلمية: انتقل إلى القاهرة للدراسة الجامعية بكلية الهندسة 1970-1975 تخرج من الجامعة بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف وعين معيداً بها. ثم سافر إلى الولايات المتحدة عام 1978 للعمل وإكمال الدراسة وحصل على الماجستير في الطاقة الشمسية عام 1978 ثم حصل على الدكتوراه عام 1982 في حماية محركات مركبات الفضاء.

اقتصاد القيمة المضافة الذي ينفذ من خلال (100) مشروع قومي، والهدف منها مضاعفة الناتج المحلي الاجمالي خلال (5) سنوات بمتوسط نمو سنوي (6.5%) إلى (7%) ويتم تحقيق ذلك من خلال إصلاح النظام المصرفي الذي يدعم الاقتصاد الوطني على مختلف المستويات مع توفير الموارد المالية لتحقيق التنمية، وتطوير برامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولا يتم ذلك إلا من خلال تقديم التدريب وتأهيل للكوادر الإدارية والتقنية المطلوبة، وتقديم الدعم الفني اللازم لانتقاء وتطوير المشاريع وادارتها من خلال التنمية البشرية الشاملة ودعم نمط حياة يفسح المجال للتعليم المستمر والإنتاج متعدد الإتجاهات والإستهلاك المشبع للإحتياجات الإنسانية الأساسية والمحقق لكرامة الإنسان. وإيجاد منظومة عدالة اجتماعية شاملة تعطي فرصاً متساوية لمختلف الطبقات الإجتماعية فى السكن والتعلم والعمل والعلاج ومباشرة الحقوق السياسية والحزبية. (1)

أبو الفتوح: مرشح مستقل.

وهو ذو توجه إسلامي لكنه انفصل عن جماعة الاخوان المسلمين ورشح نفسه بشكل مستقل، فقد حصل على تأييد (43.066) ناخباً ويسعى لبناء مجتمع منفتح يقوم على تطبيق الشريعة الاسلامية التي تحقق العدالة والحرية، ويعتمد ابو الفتوح في برنامجه على صون الحريات المدنية، والمحافظة على حدود مصر وهذا الدور منوط بالجيش، كما يسعى ابو الفتوح إلى تطوير التعليم وخاصة للفئات المهمشة والفقيرة، وتحسين مستوى المعيشة من خلال رفع الأجور. (2)

أحمد شفيق:

هو رئيس وزراء مصر في أواخر عهد مبارك، ووزيراً للطيران المدني منذ عام 2002. وترشح كمستقل لانتخابات الرئاسة المصرية 2012، ولكن لجنة الانتخابات استبعدته بموجب قانون العزل السياسي الذي صدّق عليه المجلس العسكري يوم 24 أبريل 2012، ثم أعادته بعد يومين بعد أن طعن أمام اللجنة على القانون مستنداً إلى أن القانون الجديد غير دستوري. وقد وجهت لشفيق العديد من الاتهامات عندما ترشح للرئاسة ومنها البلاغات التي قدمها عاملين في وزارة الطيران المدني وشركة مصر للطيران بتهمة إهدار المال العام في مشروع تجديد مطار القاهرة، كذلك قدم

(1) مشروع النهضة البرنامج الانتخابي للدكتور محمد مرسى مرشح الحرية والعدالة وجماعة الإخوان للرئاسة، الصفحة الرسمية لحزب

الحرية والعدالة، 21/ ابريل/2012م، تم الاسترجاع / http://www.ikhwanonline.com/new2013/2/12

(2) فايد، عبد الفتاح، عبد المنعم أبو الفتوح: سباق الرئاسة المصرية، الجزيرة نت، الثلاثاء 21/4/2012م.

عصام سلطان النائب في مجلس الشعب إتهاماً ضد شفيق وجاء في الاتهام بأن شفيق باع أرضاً تبلغ مساحتها (40) ألف دونم لأبناء مبارك بسعر أقل من سعرها الحقيقي⁽¹⁾

هشام البسطويسي: مرشح يساري

ترشح كمرشح لحزب التجمع، هو من أشد المعارضين السابقين لحكم مبارك، كذلك كان شديد الدعم لاستقلال القضاء، ويسعى لتحقيق كرامه الانسان المصري من خلال تحسين أوضاعه السياسية والاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين جميع فئات المجتمع المصري⁽²⁾

محمد سليم العوا:

الأمين العام السابق للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، وترشح بطريقة التأييد من (30) نائباً منتخباً في البرلمان، وشعاره (بالعدل تحيا مصر) يسعى لتطبيق برنامجة الذي يقوم على تأسيس دولة مدنية ذات مرجعية دينية، ويسعى لتطوير التعليم والصحة من خلال زيادة الانفاق عليها، كما يسعى للنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال اتباع سياسة ضريبية تصاعدية على الدخل الفردي للأغنياء مع فرض ضريبة ثابتة على الإنتاج بأنواعه بالإضافة لفتح مجالات استثمار جديدة تزيد من الصادرات إلى السوق العالمية وتؤدي إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.⁽³⁾

حمدين صباحي:

مرشح يساري، من مؤسسي حزب الكرامة الناصري، وترشح بتأييد (42.52) ناخباً، ويتضمن برنامجة الانتخابي مضاعفة الرواتب للعاملين في الدولة، وفرض ضرائب على الاغنياء وزيادة رسوم قناة السويس من أجل دعم وإعانة الفقراء، وتطوير البنية التحتية، أما على صعيد

(1) الشامي، هشام، اتهام ضد شفيق باهدار المال العام ومحاباة علاء وجمال مبارك في شركة موفنبيك، بوابة الأهرام، 2012/5/12م. تم

الاسترجاع 2012/12/20م. <http://digital.ahram.org.eg>

(2) الباشا، سهام، ننشر الملامح العامة للبرنامج الانتخابي لهشام البسطويسي، اليوم السابع، الثلاثاء، 22/ مارس/2011م. تم

الاسترجاع 2012/12/20م. <http://www.youm7.com/News.asp?>

(3) البرنامج الانتخابي للمرشح سليم العوا، <http://hanein.info/vb/showthread.php?t=282011>

السياسة الخارجية فهو يسعى لتحسين العلاقة المصرية مع إيران وتركيا. ويرفض إستمرار ضخ الغاز المصري لإسرائيل.⁽¹⁾

عمر موسى:

ترشح بتأييد (43.906) ناخباً، ذو توجه ليبرالي، وتعهد بالمحافظة على الاتفاقيات الدولية وعلى رأسها إتفاقية كامب ديفيد، كما تعهد بأنه سيلغي قانون الطوارئ خلال مائة يوم الأولى من رئاسته، وهو من الشخصيات التي تؤمن بحرية إستثمار رأسمال، ويتاقض مع المرشحين الذين يدعون لتطبيق الشريعة الاسلامية، وتعهد بتكوين حكومه تتمتع بثقة الشعب وجهاز إداري يكشف الفساد، وتعزيز الشفافية، والعمل على صون كرامة المواطن.⁽²⁾

أبو العز الحريري: مرشح عن حزب التحالف الشعبي الاشتراكي الممثل في البرلمان المصري وهو من الداعمين لحقوق الفقراء.⁽³⁾

عبد الله الأشعل:

مرشح عن حزب الأصالة السلفي، وهدفه تغيير صورة الرئيس بأنه ليس إلهاً، وأنه سيعمل على تحسين ظروف المجتمع الاقتصادية والثقافية، حيث تنازل بادئ الامر لصالح المرشح الاخواني خيرت الشاطر وهدفه من ذلك توحيد القوى الوطنية ضد ترشح رجال النظام.⁽⁴⁾

(1) محمد الشيخ، عبد العظيم، توجهات مرشحي الرئاسة المصرية، الجزيرة نت، 23/5/2012 <http://www.aljazeera.net>

(2) السيد، منه، البرنامج الانتخابي للمرشح عمر موسى وسيرته الذاتية، أخبار مصر اليوم، الثلاثاء 15/مايو/2012م. تم الاسترجاع <http://www.almasryalyoum.com> 2/20 2013م.

(3) الموقع الرسمي لأبو العز الحريري. <http://www.elhariry.com>

(4) عبدالله الأشعل مرشح رئاسة مصر بوابة الوفد الالكترونية، الخميس 15/مارس/2012م. تم الاسترجاع 20/2/2013، <http://www.alwafd.org/index.php?>

محمد فوزي عيسى:

مرشح عن حزب الجيل الديمقراطي، ركز على المحور الاقتصادي في برنامجة فهو يطمح لايجاد وادٍ موازٍ لوادي النيل من أجل التخلص من البطالة، بالإضافة إلى إعطاء المواطنين حق التظاهر والقول بأن الديمقراطية تتحقق من خلال تطبيق القانون على الجميع.⁽¹⁾

محمود حسام الدين: مرشح مستقل.

ترشح بعد حصوله على دعم (73.250) ناخباً، هدفه تطهير الشرطة من الفاسدين لتحقيق التعاون والثقة بين الشرطة والمواطنين، وتحقيق النمو الاقتصادي، وزيادة الانتاج وإستصلاح الأراضي.⁽²⁾

ثانياً: المرشحون المستبعدون:

وهم المرشحون الذين استبعدتهم لجنة الانتخابات بشكل نهائي لاسباب متعددة ومنهم:

ايمن نور: هو مرشح حزب الغد، وتم استبعاده لأنه لم يحصل على حكم من محكمة الجنايات برد الاعتبار في قضية تزوير توكيلات حزب الغد.⁽³⁾

عمر سليمان: استبعد لأن (22) ألف توكيل بلا أصول مسجلة، وفي حال إثبات انه على علم بأن هذه التوكيلات بلا اصول ستوجه له تهمة التزوير.⁽⁴⁾

حازم ابو اسماعيل: تم استبعاده لأن والدته تحمل الجنسية الامريكية، وقد تم إثبات ذلك من خلال المستندات المرسلة من الخارجية الامريكية إلى لجنة انتخابات الرئاسة المصرية، وهذا يعتبر مخالف للشروط الواجب توفرها في مرشح الرئاسة حسب المادة (26) من الإعلان الدستوري⁽⁵⁾

⁽¹⁾ حسان، علي، فوزي: برامج مرشي الرئاسة إستقزني للترشح ويجب الكشف عن التمويل، اليوم السابع، الثلاثاء 28/فبراير/2012م، تم الاسترجاع <http://www.youm7.com/News.asp?،2013/2/20>

⁽²⁾ البرنامج الانتخابي للمرشح محمود حسام، ومز (النجمة) لانتخابات مصر انتخاب رئيس الجمهوريه 2012، تم الاسترجاع <https://sites.google.com/site/egypt2010.2013/2/20>

⁽³⁾ بصل، محمد، الشروق: تنشر الأسباب الكاملة لاستبعاد المرشحين العشرة من سباق الرئاسة، جريدة الشروق، 14/ابريل/2012م، (نسخة الكترونية) تم الاسترجاع www.shorouknews.com2013/2/20

⁽⁴⁾ الجزيرة مباشر مصر، 15/ابريل/2012م.

⁽⁵⁾ بصل، محمد، الشروق: تنشر الأسباب الكاملة لاستبعاد المرشحين العشرة من سباق الرئاسة، مرجع سبق ذكره.

خيرت الشاطر: وهو مرشح الإخوان الذي تم إستبعاده لأنه ثبت للجنة صدور العفو من المجلس العسكري عن عقوباته التكميلية المتمثلة في حرمانه من مباشرة حقوقه السياسية، وهو أمر يسلبه حق الترشح والانتخاب، بموجب قانون العقوبات، وقد تأكدت من عدم صدور حكم برد اعتباره من القضاء العسكري في القضية المعروفة إعلامياً بـ (ميليشيات الأزهر).⁽¹⁾

إبراهيم الغريب: استبعد لأنه لم يبلغ النصاب القانوني من المؤيدين في انتخابات الرئاسة، فقد تم إستبعاد (2000) نموذج تأييد من أصل (32) ألف فأصبح رصيده لا يلبي النصاب القانوني، كذلك حصوله في السابق على الجنسية الامريكية وذلك مخالف لشروط الترشح للرئاسة.

اشرف بارومه: فهو رئيس حزب مصر الكنانة، الذي تبينت اللجنة أنه تهرب من أداء الخدمة العسكرية

حسام خيرت: مرشح حزب مصر العربي الاشتراكي، الذي أكدت لجنة الأحزاب السياسية أنه بدون ممثل قانوني وهناك نزاع على الحزب بين وحيد فخري الأقصري وعادل القلا.⁽²⁾

مرتضى منصور وأحمد الصعيدي:

تم استبعادهما سوياً لترشحهما عن حزب واحد هو حزب مصر القومي، الذي أكدت لجنة الأحزاب السياسية أنه بدون ممثل قانوني لوجود نزاع على رئاسة الحزب بين عفت السادات وروفائيل بولس مما يفقد الحزب فرصة تزكية مرشح للرئاسة.⁽³⁾

(1) المرجع السابق.

(2) يصل، محمد، الشروق: تنشر الأسباب الكاملة لاستبعاد المرشحين العشرة من سياق الرئاسة، جريدة الشروق، 14/ابريل/2012م، (نسخة الكترونية) تم الاسترجاع

www.shorouknews.com 2013/2/20

(3) المصدر نفسه.

ثالثاً: المرشحون المنسحبون:

محمد البرادعي:

مدير وكالة الطاقة النووية سابقاً، أعلن عن إنسحابه من الترشح لمنصب رئيس الجمهورية بسبب أن الإعلان الدستوري الذي يحكم مصر مشوه ولا يحقق أهداف الثورة.⁽¹⁾

منصور حسن:

انسحب لرفضه خوض الانتخابات في ظل عملية الاستقطاب الحادة التي تعيشها مصر، وأنه قرر في السابق الترشح لانه كان مرشحاً توافقياً بين القوى الوطنية، لكنه أتهم فيما بعد أنه مرشح المجلس العسكري لذلك قرر الانسحاب.

يحيى عبد الهادي:

انسحب من سباق الرئاسة بحجة خلو الانتخابات من النزاهة والشفافية والوطنية، وأنها تحولت إلى أداة للكسب السياسي والمالي.

باسم خفاجي: انسحب بسبب عدم قدرته على وضع برنامج سياسي لمصر التي تتغير فيها الاحداث السياسية بشكل متسارع، وأكد الخفاجي أنه سوف يدعم المرشح الذي سيخدم مصر في هذه المرحلة.⁽²⁾

صفوت حجازي: أعلن أنه سوف يدعم المرشحين الشرفاء ضد رجال النظام، وأنه تم الاتفاق بين حزب الحرية والعدالة وحزب البناء والتنمية المنبثق عن الجماعة الاسلامية وحزب الاصاله والنور على ذلك.⁽³⁾

(1) الجزيرة مباشر مصر، قناة الجزيرة، 14/4/2012م.

(2) يصل، محمد، الشروق: تشر الأسباب الكاملة لاستبعاد المرشحين العشرة من سباق الرئاسة، جريدة الشروق، 14/ابريل/2012م، (نسخة الكترونية) تم الاسترجاع

www.shorouknews.com 2013/2/20

(3) موقع المحيط الالكتروني، نقلاً عن رويترز، بالتفاصيل: أبرز المنسحبون من السباق الرئاسي، 8/4/2012. تم

الاسترجاع 2013/2/20م. <http://www.moheet.com>

محمد النشائي:

مرشح حزب مصر العربي الاشتراكي وهو حزب ممثل في البرلمان بستة أعضاء لكنه انسحب لصالح المرشح أيمن نور.⁽¹⁾

محمد الفقى:

فقد انسحب للمحافظة على وحدة الصف الاسلامي.

محمود شريف:

انسحب بسبب كثرة الاموال التي ينفقها المرشحون، وهو يعتبر ذلك مؤثراً على إرادة الأمة، وأنه لا يستطيع أن يجاري ما يحدث من الناحية المالية والأدبية. كذلك محمد العمدة فقد انسحب دون مبرر.

بثينه كامل: التي انسحبت بسبب عدم قدرتها على إكمال السباق الرئاسي لعدم توفر الامكانيات المادية.⁽²⁾

ومع بداية الحملات الانتخابية بين مرشحي القائمة النهائية ظهر التنافس والاستقطاب الحاد بين عمر موسى وبين ابو الفتوح وخاصة في المدن المصرية ذات الكثافة السكانية المرتفعة، فقد سيطر ابو الفتوح على القاهرة والشرقية، أما عمرو موسى فقد سيطر على مناطق الوجه القبلي مثل سوهاج وأسيوط، بينما تقدم الفريق احمد شفيق في المنوفية والقاهرة، أما المرشح حمدين صباحي فإنه جاء في المرتبة الرابعة وسيطر على الاصوات في محافظة كفر الشيخ التي مثلها لاكثر من دورة في انتخابات البرلمان، أما الدكتور محمد مرسي فهو ذو نسبة أصوات عالية في القليوبية والجيزة والمنيا والدقهلية، فهذه المحافظات تقدم فيها الاخوان في الانتخابات البرلمانية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، وهذا يدل على شدة دعم جماعة الإخوان المسلمين لمرشحهم، وقد بقي التنافس بين المرشحين في إنتخابات الرئاسية عرضة للتغيير، لعوامل منها شدة الدعاية الانتخابية، والمناظرات السياسية بين المرشحين، كذلك مقدار الدعاية والشائعات التي يتعرض لها كل مرشح

⁽¹⁾ موقع المحيط الالكتروني، نقلاً عن رويترز، المرجع السابق.

⁽²⁾ المصدر نفسه.

من منافسة، بالإضافة للقدرة المالية في الحملة الانتخابية.⁽¹⁾ ففي المرحلة الأولى سادت حالة من عدم الاستقرار توجهات الناخب المصري، فقد تناقضت إستطلاعات الرأي التي تم إجرائها لتحديد التوجهات لدى الناخب المصري ففي أستطلاعين للرأي أجراهما (مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية) كان من الواضح أن من أطلق عليهم (فلول النظام) كانوا في مقدمه المرشحين، فنتيجة الاستطلاع الأول أظهر أن عمرو موسى قد تقدم على باقى مرشحي الرئاسة حاصلا على (31.5%) من أصوات من شاركوا فى الاستطلاع، تلاه المرشح السلفى حازم صلاح أبو إسماعيل وحصل على (22.7%) من أصوات الناخبين، ثم أحمد شفيق وحصل على (10.2%)، ثم عمر سليمان وحصل على (9.3%) ثم عبد المنعم أبو الفتوح وحصل على (8.3%) من أصوات المشاركين، وفي استطلاع أجراه (المصري اليوم) كانت النتيجة (38%) ممن تم استطلاع آراؤهم أنهم لم يقرروا من سوف يختارون، كذلك فإن عمر سليمان حل في المرتبة الأولى بنسبة (20.2%) ويلية عبد المنعم أبو الفتوح (12.4%)، وفي المرتبة الثالثة ابو إسماعيل (11.7%) ثم عمر موسى بنسبة (6.4%) ثم خيرت الشاطر (3.2%)، ثم حمدين صباحي وأخيراً احمد شفيق بنسبة (2%).⁽²⁾

وبعد خروج عمر سليمان من سباق الرئاسة ذات النسبة لصالح كل من عمرو موسى وأحمد شفيق، كذلك تغيرت النتائج بعد خروج كل من خيرت الشاطر وأبو اسماعيل بعد إستبعادهما من قبل لجنه الانتخابات.

نتيجة الجولة الأولى من الانتخابات كانت على النحو التالي: من إجمالي (50) مليوناً و (996) ألفاً و (746) صوتاً، يحق لهم التصويت، أدلى (23) مليوناً و (672) ألفاً و (236) بأصواتهم، من بينهم (23) مليوناً و (265) ألفاً و (516) صوتاً صحيحاً، فيما بلغ عدد الأصوات الباطلة (406) آلاف و (720) صوتاً. وسجلت نسبة المشاركة فى الجولة الأولى (46.42%). وكانت نتيجة الجولة الأولى تقدم كل من الفريق أحمد شفيق: (5) ملايين و (505) آلاف و (327) صوتاً. ومحمد مرسي (5) ملايين و (764) ألفاً و (952) صوتاً.⁽³⁾

(1) عبد الجواد، جمال، قمحة، ناجي احمد وآخرون، في إستطلاع مركز الاهرام للدراسات السياسية: موسى يتصدر المرشحين للرئاسة ويلييه أبو الفتوح، 30/ابريل/2012م.

(2) بوابة الاهرام، استطلاع مركز الاهرام: خروج سليمان من سباق الرئاسة صب في مصلحة موسى وشفيق، 15/4/2012م.

(3) عبد السلام، أميرة، بالأرقام ننشر نتائج الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة اليوم السابع، 28/مايو/2012م. (نسخة الكترونية) تم

الاسترجاع 2013/2/20م. www.youm7.com/News.asp?NewsID=916638

إن نتائج الجولة الأولى لانتخابات الرئاسة تعكس مقدار الاستقطاب الحاد الذي وصل لحالة من الصراع بين (رجال نظام مبارك) والقوى الثورية والوطنية التي حاولت محاصرتهم من خلال عقد تحالفات وإئتلافات ضد وصول أعضاء النظام السابق لمرحلة متقدمة، كما أن نتائج الجولة الأولى تعكس أيضاً إستمرارية الصراع الذي إمتد ثلاثين عاماً بين نظام مبارك وجماعة الاخوان المسلمين، وبناء على نتائج المرحلة الأولى زادت حالة الاستقطاب في الشارع المصري.

ومع بداية المرحلة الثانية كانت الحالة السياسية المصرية في حالة ترقب لما قد تصل إليه نتيجة الانتخابات في المرحلة الأولى وخاصة أن العديد من المرشحين مثل حمدين صباحي وعمر موسى لم يدعم أي من المرشحين اللذين وصل إلى الجولة الثانية، لكن العديد من القوى السياسية الاسلامية والوطنية دعمت وساندت المرشح الاخواني محمد مرسي مثل الجماعة الاسلامية والتيار السلفي والعديد من الجمعيات الاسلامية مثل جمعية الشريعة وأنصار السنة، وحركة 6 إبريل كذلك حزب التيار المصري، وفي المقابل من دعم (رجال النظام) والعديد من رجال الاعمال، بالإضافة إلى أن مجموعة من الاحزاب وفقت إلى جانب حملة شفيق مثل بعض أعضاء حزب الوفد وحزب المصريين الاحرار الليبرالي، وقد ساندت وسائل الاعلام والصحف الرسمية حملة أحمد شفيق، فالعديد من الشخصيات ذات الخبرة والمعرفة السياسية دعمت المرشح أحمد شفيق على أمل أن يتم إعادة النظام السابق، كذلك فإن شفيق كان أفضل المرشحين الذي يمكن له أن يبقى على سيطرة النظام السابق على مفاصل الحياة المصرية وخاصة السياسية والاقتصادية والعسكرية منها.⁽¹⁾

وقد إستغل المرشح أحمد شفيق مشاعر المصريين المتخوفه من حكم الاسلاميين والذي زاد بشكل كبير بعد سيطرة حزب الحرية والعدالة على البرلمان، فقد وجد شفيق في تلك المخاوف فرصة من أجل التقليل من شعبية المرشح الأخواني محمد مرسي، حيث أطلقت حملة شفيق العديد من الوعود لاستقطاب فئات المجتمع المصري وأهمها طبقة الفقراء والطبقة الدنيا في المدن المصرية الكبرى.

وفي مقابل الزخم الدعائي الكبير الذي كانت تقوم به حملة شفيق كان الاخوان المسلمون وبعض القوى تحاول أن تؤثر في توجهات الناخبين المصريين، فقد إستخدمت حملة مرسي الدعاية المضادة ضد حملة شفيق من خلال الترويج إلى أن نجاح شفيق يعني أن نظام مبارك تم إعادة

⁽¹⁾ مصر على مفترق طرق بعد الانتخابات الرئاسية، مركز الجزيرة للدراسات، 17/ يوليو / 2012م. (نسخة الكترونية)، تم الاسترجاع

[/http://studies.aljazeera.net](http://studies.aljazeera.net) .2013/2/20

تكوينه وخاصة مع بقاء (فلول النظام) وأعضاء الحزب الوطني مسيطرين على المؤسسات الاستراتيجية والحيوية في مصر، وهذا يعني أن ثورة الخامس والعشرين من يناير فشلت، وفي المقابل أستغلّت حملة شفيق الطعون المقدمه للمحكمة العليا الدستورية حول عدم شرعية البرلمان بسبب سيطرة الأحزاب وخاصة حزب الحرية والعدالة على الثلث المخصص للمستقلين، كذلك زادت ثقة شفيق بنفسه بعد أن حكمت المحكمة ببطلان قانون العزل السياسي الذي يحرم كل من له علاقة بالنظام السياسي السابق من ممارسة الحياة السياسية لان النظام السابق وأتباعه قد أفسدوها.

وقد استطاع مرسي أن يؤثر في الناخبين بشكل واضح في المرحلة الاخيرة من الجولة الثانية عندما أعلن أنه يتعرض لضغوط كبيرة من المجلس العسكري ومن (فلول النظام السابق)، مما دفع الرأي العام المصري الغير مسيس إلى أن يدعمه من أجل حماية الثورة ومنجزاتها، وخاصة بعد أن فشل المجلس العسكري في إدارة المرحلة الانتقالية بعد أحداث بورسعيد والتي كانت من أهم نتائجها توتر العلاقة بين المواطنين والمجلس العسكري، حيث دارت الاشتباكات بين مشجعي نادي الاهلي والمصري بعد إعلان الحكم انتهاء المباراة وفوز المصري، التي وقع ضحيتها ما يقارب (73) قتيلاً ومئات الجرحى، حيث استخدم المهاجمون الأسلحة النارية والأسلحة البيضاء والألعاب النارية، وقد حمل المواطنون الأجهزة الأمنية والمجلس العسكري المسؤولية نتيجة عدم قيام الأمن بإجراءات تفتيش للمشجعين قبل دخول الإستاد.⁽¹⁾

قرارات المجلس العسكري والمحكمة الدستورية وأثرها على الانتخابات.

أصدرت المحكمة الدستورية والمجلس العسكري قرارات كان لها وقع على الانتخابات عموماً وهي:

القرار الاول: صدر عن المحكمة الدستورية الذي أبطل فيه قانون العزل السياسي الذي صدر عن مجلس الشعب المصري بعد الثورة، مما أتاح الفرصة لأحمد شفيق (النظام السابق) في الوصول إلى الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة.⁽²⁾

القرار الثاني: إصدار المحكمة الدستورية قرارها بعدم دستورية مجلس الشعب المنتخب بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، وقد أبلغ المشير طنطاوي رئيس المجلس سعد الكتاتني بأن المجلس قد

(1) أحزاب مصرية تلمح إلى أن أحداث بورسعيد متعمدة، بي بي سي العربية، 2/ فبراير/2012م.

(2) مصر تنتخب رئيس، برنامج لقناة سي بي سي العربية، 16/6/2012م.

حل، وبناءً على ذلك قامت قوات الأمن والجيش بمنع أعضاء المجلس من الدخول إليه، فعلى الرغم من أن قرارات المحكمة الدستورية لم تأت فيها لفظة (حل مجلس) إلا أن المجلس العسكري إعتبره منحلاً، وفي المقابل رفض رئيس المجلس والنواب والعديد من القضاة والقانونيون ذلك القرار لأنه أعطى صلاحيات تنفيذية للمحكمة الدستورية والمجلس العسكري بحل المجلس وذلك يعتبر مخالفاً للإعلان الدستوري المطبق في المرحلة الانتقالية.⁽¹⁾

القرار الثالث: أصدره المجلس العسكري في 17/ حزيران/ 2012م حيث تم التأكيد فيه على أن مجلس الشعب حل فعلاً بناءً على حكم المحكمة، وبذلك استعاد المجلس العسكري السلطات التشريعية والرقابية، وأنه سيبقى محتفظاً بها لحين تسليمها للرئيس المنتخب في نهاية شهر حزيران، كذلك فإن هذا الإعلان أعطى الحق للمجلس العسكري بأن يشكل لجنة تأسيسية جديدة لوضع الدستور إذا لم تستطع الجمعية الحالية التي إنبثقت عن مجلس الشعب المنحل الاستمرار في عملها، أو تعرضت لاي مشكلة قانونية ودستورية.⁽²⁾

القرار الرابع: صدر في 14/حزيران/2012 لتنفيذ المرسوم (رقم 56)لسنة 2011م الذي يشكل فيه المجلس العسكري مجلساً للدفاع الوطني، ويتكون المجلس من رئيس الجمهورية الذي يكون رئيساً لمجلس الدفاع وعضوية (16) عضواً يكون من بينهم (11)عسكرياً على رأسهم وزير الدفاع، والمجلس مخول باتخاذ القرارات التي تؤمن سلامة البلاد، ثم عدل هذا المرسوم، ليتم تشكيل لجنة لديوان رئاسة الجمهورية يرأسها اللواء عبد المؤمن فودة وعضوية أربعة آخرين، حيث أن هذه اللجنة تعتبر مرجعاً يعود إليها رئيس الجمهورية في القرارات التي تتعلق بالشؤون المالية وأفراد رئاسة الجمهورية، مما يقلص صلاحيات الرئيس المنتخب.⁽³⁾

في ظل هذه القرارات زادت مخاوف الشعب المصري بأن تأتي نتائج المرحلة الثانية من الانتخابات بمرشح (رجالات النظام) احمد شفيق، فقد أنتشرت العديد من الشائعات حول تزوير الانتخابات لصالح أحد المرشحين، وقد رصدت العديد من حالات تزوير لاوراق الاقتراع التي أشر عليها سابقاً، حيث أعلنت لجنة الانتخابات أنه تم ضبط ما يقارب (2154) ورقة وتم الترحز عليها من لجنة الانتخابات، كذلك ظهرت محاولات التزوير باستخدام الحبر السري الذي يختفي بعد

(1) فايد، عبد الفتاح، مقابلة للجزيرة مع سعد الكتاتني، قناة الجزيرة، 21/ 6/2012.

(2) المرجع السابق.

(3) بعد الانتخابات الرئاسية: مصر على مفترق طرق، مركز الجزيرة للدراسات، 17/ يوليو/ 2012م. (نسخة

الالكترونية) <http://studies.aljazeera.net/>

إستخدامه بمدينة الاسكندرية والغربية كذلك كانت هنالك محاولات لمنع المسيحيين من الوصول لمراكز الاقتراع وخاصة في مدينة المنيا، كذلك توجيه الناخبين للتصويت لاحد المرشحين.⁽¹⁾

وقد تم الاعلان عن نتائج انتخابات المصريين في الخارج والتي شملت (16) دولة والتي تقدم فيها المرشح محمد مرسي في الانتخابات على منافسة احمد شفيق بفارق (5473) صوتاً، فقد حصل محمد مرسي على(15398) صوت، أما المرشح احمد شفيق فقد حصل على (9925) صوتاً.⁽²⁾

أما نتائج المحافظات المصرية فقد تم الاعلان عنها بعد خطاب طويل لرئيس لجنة الانتخابات الرئاسية فاروق سلطان حيث تم الاعلان عن فوز المرشح الإخواني محمد مرسي بنسبة 52% مقابل حصول احمد شفيق على 48%، فقد حصل الدكتور محمد مرسي على (13210181) صوتاً بينما حصل المرشح الفريق شفيق(12347380) صوتاً وقد بلغ إجمالي الناخبين المقيدون في السجلات الانتخابية (50958794) ناخباً، وبلغ عدد المصوتين

(26420763) ناخباً، أما الاصوات الصحيحة (25577511) صوتاً، والاصوات الباطلة

(843252) صوتاً.⁽³⁾

إن الشعب المصري استطاع بعد نتائج هذه الانتخابات أن يؤسس لعقد اجتماعي جديد من خلال ممارسة حقه الانتخابي في إختيار من يمثله، فحق الإختيار بقي مسلوباً منه لمدة ثلاثين عاماً، كما أن هذه الانتخابات تدل على قدرة المواطن المصري على تجاوز الصعوبات وتذليلها لتحقيق المصلحة الوطنية الشاملة، فتكاتف القوى الوطنية المصرية ووحدها استطاعت أن تمنع وصول احمد شفيق لمنصب رئيس الجمهورية، لأن فوز شفيق يعني أن الثورة قد هزمت أمام نظام مبارك الذي مازال يتحكم في مفاصل الدولة المصرية.

(1) ابو العلاء، محمود محجوب، الشرطة تحتك بالمصورون لمنعهم من رصد المخالفات، أخبار مصر اوي، 17/حزيران/2012. (نسخة

الالكترونية)تم الاسترجاع 2013/2/20م . <http://www.masrawy.com>

(2) حافظ، احمد، بالارقام: نتائج تصويت المصريين في جولة إعادة انتخابات الرئاسة ب16 دولة، 2012/6/10م

(3) نادي، معتز، العليا للرئاسة، تعلن محمد مرسي رئيساً لمصر، المصري اليوم، 2012/6/24م.(نسخة الكترونية) تم الاسترجاع

<http://www.almasryalyoum.com>، 2013/2/20م

ومع بداية تسلم الرئيس محمد مرسي لرئاسة جمهورية مصر كانت العديد من المشكلات مازالت عالقة مثل الجهة التي سوف يؤدي أمامها اليمين الرئاسي، فكان المجلس العسكري قد قرر أن يؤدي الرئيس اليمين أمام المحكمة الدستورية العليا، أما حزب الحرية والعدالة فقد أراد أن يتم أداء اليمين أمام مجلس الشعب بالإضافة لاشكالية الصراع بين الإخوان المسلمين وبين المجلس العسكري حول قضايا الاعلان الدستوري الذي قلص صلاحيات رئيس الجمهورية، كذلك قضية الضابطة القضائية ومشكلة حل اللجنة التأسيسية التي حلت بسبب حل مجلس الشعب والخلافات بين أعضائها على نسبة التمثيل.⁽¹⁾

⁽¹⁾ الجزيرة مباشر مصر ، قناة الجزيرة، 26/6/2012م. <http://www.aljazeera.net>

الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة المصرية

تعتبر ثورة الخامس والعشرين من يناير من ثورات الربيع العربي التي اندلعت عام 2011م ضد الانظمة الاستبدادية التي منعت التداول السلمي للسلطة، فهي أنظمة اعتمدت في الاساس على الحزب الواحد المهيمن على مفاصل الحياة بشكل عام، مما أدى إلى التراجع في طبيعة الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية للمجتمعات العربية التي ثارت ضد تلك السياسة، حيث استطاعت بلورة مفاهيم جديدة يمكن أن تؤسس لحياة ديمقراطية تقوم في الاساس على التداول السلمي للسلطة وتسمح بتشكيل احزاب قادرة على إيجاد حياة سياسية فاعلة تستطع من خلالها أن تلبي طموحات الشعوب النائرة ومنها الشعب المصري.

وبناء على ذلك فقد تناول هذا الفصل المفاهيم التالية:

اولاً: التعددية السياسية في مصر بعد الثورة.

ثانياً: التعديلات الدستورية.

ثالثاً: التطورات على أوضاع الحركات الإسلامية والرؤية المعارضة.

رابعاً: الازدواج السياسي والاجتماعي والاقتصادي اللاحقة للثورة المصرية.

خامساً: المواقف الاقليمية والدولية من الثورة المصرية.

الخاتمة.

المبحث الأول: التعددية السياسية في مصر بعد الثورة.

لقد استطاعت الثورة المصرية ان تسقط نظام الرئيس مبارك، منهية ثلاثين عاماً من السيطرة، والهيمنه المنفردة على الحكم، بالإضافة إلى منع وصول رجال النظام الذين سيطروا على المفاصل الهامة للدولة إلى الحكم مرة أخرى من خلال اصدار قانون العزل السياسي الذي أقره مجلس الشعب قبل تسريحه، ثم ألغي بعد ذلك من قبل المحكمة الدستورية العليا، فعلى الرغم من أن القانون المذكور قد ألغي إلا أنه استطاع أن يوحد الأحزاب والقوى الوطنية في مواجهة رجالات النظام الذين كانوا يسعون إلى إعادة تجسيد نظام مبارك من خلال السيطرة مرة أخرى على الحكم، حيث تمثل هذا التوجه بترشح احمد شفيق للرئاسة، وهو آخر رئيس وزراء في عهد مبارك، إلا أن وعي الائتلافات الوطنية التي قادت الثورة استطاعت أن تمنع وصوله إلى سدة الحكم.⁽¹⁾

بدأت التعددية السياسية تظهر في مصر مع اليوم الاول للثورة من خلال اقبال المواطنين على اختلاف مشاربهم، وتوجهاتهم السياسية على المشاركة في احتجاجات الخامس والعشرين من يناير الذي يصادف يوم الشرطة. فحشود المواطنين في ميدان التحرير يدل على أن المصري يستطيع أن يعبر عن مطالبه السياسية والاقتصادية، والاجتماعية دون أن يكون منتمياً إلى حزب، أو تيار سياسي، فالثورة المصرية التي انطلقت على يد مجموعة من الشباب الراضين لسياسة حكم مبارك كانوا أغلبية غير مسيسة، بالإضافة إلى أن الثورة لم تكن مخططة من قبل قيادات الأحزاب التقليدية، بل نجد أن أغلب هذه الأحزاب قد وقفت موقف المتفرج بادئ الأمر ولم تشارك في الثورة، حتى أن بعضها ومنها أحزاب سلفية ارتأت أن الثورة خروج على ولي الامر، والحاكم، واعتبرتها (فتنة)، لكنها سارعت عند ظهور بوادر زوال النظام إلى الالتحاق بركب الثورة، بل سعت إلى تنسيب الثورة لنفسها على اعتبار أنها من الأحزاب المبادرة لإطلاق الشرارة الأولى.⁽²⁾ ظهر في مرحلة الاعتصام، والاحتجاج في ميدان التحرير عدد كبير من الائتلافات والتحالفات الوطنية التي جمعها هدف واحد، هو إسقاط مبارك ونظامه أهمها:

أولاً: إئتلاف شباب الثورة: وهو الائتلاف الذي تكون من الشباب الداعين لثورة الخامس والعشرين من يناير، وقد تشكل من عدد من الحزبيين ومن الشباب الذين لا ينتمون إلى أحزاب معينة، مثل الشباب الذين سبق إنتماؤهم إلى جماعة الاخوان المسلمين وعملوا على تأسيس حزب (حزب التيار

⁽¹⁾ هزاع، احمد، حسن نافعة: حكم الدستورية سياسي وليس له علاقة بالقانون، موقع الاخوان أون لاين، 2012/6/14 تم الاسترجاع

<http://www.ikhwanonline.com/Article.aspx> 2013/2/20

⁽²⁾ طة، أحمد، الحياة الحزبية في مصر بعد الثورة: بين الانطلاق والتعثر، موقع الجدلوية، 29/ نوفمبر/ 2012م. تم الاسترجاع

<http://www.jadaliyya.com/pages/index>. 2013/2/20م

المصري)، وشباب 6 إبريل، وشباب حملة دعم البرادعي، وشباب الجمعية الوطنية للتغيير (كفاية) وشباب حزب الكرامة (تحت التأسيس)، بالإضافة إلى عدد من النشطاء والمستقلين، حيث رفع الائتلاف شعار (حرية عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية).⁽¹⁾

ثانياً: اتحاد شباب الثورة نشأ الاتحاد في 30 يناير من أعضاء مستقلين وبعض النشطاء المنتمين للأحزاب، ومنهم شباب حزب الوفد، والتجمع العربي الناصري.

ثالثاً: مجلس أمناء الثورة وهو المجلس الذي ضم أعضاء لهم إنتماءات حزبية متنوعة، مثل عضو المجلس السابق محمد البلتاجي، والدكتور حسن نافعة، عبدالله الأشعل، والداعية صفوت حجازي، والاعلامية بثينة كامل، والروائي علاء الاسواني والعديد من الشخصيات الحزبية والغير حزبية.⁽²⁾

رابعاً: جبهة دعم مطالب الثورة: فقد تشكلت الجبهة من إئتلاف شباب الثورة بالاشتراك مع (22) شخصية مستقلة لتكوين جبهة موحدة بإسم (جبهة دعم مطالب الثورة) والهدف منها هو دعم شباب الثورة، وتتكون من ثلاث كتل هي الجمعية الوطنية للتغيير، وبعض أعضاء البرلمان، بالإضافة إلى أعضاء الجمعية الوطنية لثورة الخامس والعشرين من يناير.

خامساً: تحالف ثوار مصر: تأسس من (300) عضواً والهدف من تكوينه هو المحافظة على مطالب الثورة في الفترة الانتقالية.⁽³⁾

سادساً: إئتلاف مصر الحر: والذي تشكل قبل الثورة، وأعضاؤه هم من ناشطي (الفيديو) وقد وصل عددهم إلى (125) ألف عضو، غالبيتهم لا ينتمون إلى حزب معين، ولا يسعون من أجل تأسيس حزب.

سابعاً: حركة شباب 25 يناير: وهدف إنشائها هو لفت انتباه الشعب المصري إلى ان الثورة لم تنته بعد تحي مبارك، لان النظام لا يسقط، إلا بتفكيك الحزب الوطني الذي مازال يسيطر على المؤسسات العامة، والصحف القومية، والمجالس المحلية والنقابات.⁽⁴⁾

وقد تمثلت مطالب التحالفات، والائتلافات السابقة، والتي احتشدت في ميدان التحرير، بأمر يمكن إجمالها بما يلي:

1- السعي لإسقاط نظام مبارك، وإنهاء العقد الاجتماعي، الذي يربط النظام بالشعب من أجل تأسيس عقد اجتماعي جديد، ينهض بالتداول السلمي للسلطة على أساس انتخابات حرة ونزيهة.

(1) البحيري، أحمد كامل، إئتلاف شباب الثورة: الازمة البنوية وحتمية الحل، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. (نسخة

الالكترونية)، تم الاسترجاع 20/2/2013م <http://studies.aljazeera.net>

(2) الشماع، محمد، (أيام الحرية في ميدان التحرير): ثمانية عشر يوم غيرت وجه مصر، مرجع سبق ذكره، ص:90.

(3) المرجع السابق، ص:94.

(4) المصدر نفسه، ص:97.

2- إرجاع الشرعية العليا للدولة، فهذه الشرعية سلبت من قبل نظام مبارك لمدة ثلاثين عاماً، وقد تحقق الاسترجاع لحظه إعلان مبارك قرار التحتي وتسليم السلطة للمجلس العسكري الذي يدير المرحلة الانتقالية سعياً من أجل تسليم السلطة لرئيس منتخب.

3- السعي من أجل إلغاء قانون الطوارئ، والمحاكم الاستثنائية والاحكام العرفية، والعمل على إلغاء القانون القديم بعمومه وتهيئة الظروف لوضع قانون جديد بعد إنتخاب مجلس الشعب، فالقانون الجديد سينظم العلاقة بين السلطات، ويحدد صلاحيات رئيس الجمهورية.

4- حل الحزب الوطني الحاكم، وتسليم مقاره وأمواله إلى الدولة، بالإضافة إلى إلغاء (جهاز أمن الدولة).

5- الضغط على المجلس العسكري من أجل محاكمة الذين إعتدوا على المتظاهرين وعلى راسهم مبارك وأبنائه، ومحاكمة كل من سلب ونهب المال العام.⁽¹⁾

إن العديد من الائتلافات، والاتحادات قد ظهرت في فترة الاحتجاج في ميدان التحرير لان جميع المتظاهرين كان لديهم هدف واحد، وهو إسقاط نظام مبارك، ومنع رجال النظام من القيام بثورة مضادة يمكن لها ان تعيد تشكيله مره أخرى فهذه التحالفات جاءت لتحقيق مصلحة آنية مؤقتة، وهي لا تسعى في مجملها لتكوين أحزاب. فثورة الخامس والعشرين من يناير استطاعت أن تحقق انتصاراً كبيراً وإيجاد تحالفات من أجل توحيد الشعب المصري حول هدف واحد بعد أن بقي حق تكوين الاحزاب والائتلافات مرهون بموافقه لجنه الاحزاب.

أما مرحلة ما بعد ميدان التحرير فقد أصبحت الساحة المصرية مهيبه لتشكيل أحزاب سياسية وخاصة بعد تعديل الدستور الناظم للحياة السياسية وتقليص الشروط المفروضة على تشكيلها، فالقانون المعدل الذي صدر في 2011/3/28م قد حدد بعض الشروط الواجب توفرها لتشكيل الأحزاب ومنها عدم تعارض مبادئ وبرامج الحزب مع المبادئ الأساسية للدستور المصري، ومقتضيات الأمن القومي المصري، والتداول السلمي للسلطة على أساس ديمقراطي. كذلك عدم اختيار الحزب أعضاءه على أساس ديني، أو طبقي، أو طائفي، أو فئوي أو على أساس الجنس واللغة بالإضافة إلى عدم اتباعه وسائل، وطرق تؤدي لإقامة تشكيلات عسكرية، وشبه عسكرية، وأن يقدم مؤسسو الحزب إخطاراً، وطلب تأسيس مرفق بتوقيع خمسة الآف عضو من عشرة محافظات مصرية، يقدم إلى لجنة الأحزاب السياسية التي سيرأسها رئيس محكمة النقض، وعضوية نائبين لرئيس محكمة النقض، ورئيسين بمحاكم الاستئناف يختارهم مجلس القضاء

(1) الشماخ، محمد، (أيام الحرية في ميدان التحرير): ثمانية عشر يوم غيرت وجه مصر، مرجع سبق ذكره، ص:85

الأعلى، ونائبين لرئيس مجلس الدولة يختارهما المجلس الخاص، ويحق للحزب أن يمارس عمله في اليوم الاول الذي يلي مرور ثلاثين يوماً دون اعتراض لجنة الأحزاب.⁽¹⁾

سمح هذا القانون للعديد من الأحزاب بتقديم طلبات التأسيس إلى اللجنة، وبممارسة عملها بكل يسر بعيداً عن التعقيدات التي كان يفرضها النظام السابق. فظروف مصر بعد الثورة أصبحت مختلفة، وأصبح المجال مفتوحاً لتكوين أحزاب، فبمجرد سقوط نظام مبارك، الذي كان يحرم المواطنين من حقوقهم السياسية، أصبح المجال مفتوحاً لتكوين أحزاب سياسية، وبسبب قانون الأحزاب الجديد الذي صدر بعد الثوره تم تقديم ما يقارب تسعين طلباً لتشكيل أحزاب تمارس عملها السياسي.⁽²⁾

التيارات المشاركة في الانتخابات بعد الثورة.

ثورة الخامس والعشرين من يناير إلى (6) فئات، ذات مرجعيات مختلفة وهي:

1- الأحزاب الدينية: وهي ذات مرجعية إسلامية أو مسيحية.

2- الأحزاب اليسارية.

3- الأحزاب الليبرالية

4- الأحزاب مختلطة بين اليسارية والليبرالية

5- الأحزاب العمالية

6- الأحزاب الصوفية

الأحزاب ذات المرجعية الدينية:

أ) الأحزاب الدينية الإسلامية: نتج عن التعديلات الدستورية الخاصة بتشكيل الأحزاب أن قدمت التيارات ذات التوجه الإسلامي طلبات لتشكيل أحزاب على أساس ديني، فقد استطاعت جماعة الإخوان المسلمين لأول مرة منذ نشأتها أن تؤسس حزباً تابعاً لها (حزب الحرية والعدالة) فقد تم الإعلان عن تأسيسه يوم 21 فبراير 2011، بناءً على قرار مكتب الإرشاد التابع للجماعة، وقد أعلن المرشد العام للإخوان محمد بديع أن الحزب مفتوح لكل المصريين مسلمين ومسيحيين، هذا وقد خاض حزب الحرية والعدالة الانتخابات البرلمانية، وحصل على الأغلبية، كما حصل على منصب رئيس الجمهورية في إنتخابات الرئاسة المصرية 2012م. وبالمقابل فإن عدداً من القيادات

(1) سلاوي، رضوي، قانون الأحزاب الجديد: الثورة تصنع التعددية السياسية، إخوان أون لاين، 29/مارس/2011، تم الاسترجاع 2013/2/20.

<http://www.ikhwanonline.com/Article.aspx?ArtID=111459&SecID=250>

(2) القنوتاتي، محمود، طوفان الأحزاب بعد خروج التعديلات المقترحة، الأهرام، 22/مارس/2011م. (نسخة الكترونية)، تم الاسترجاع

<http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=785095> 2013/2/20

الإخوانية التي إنشقت عن الجماعة الأم قد تقدمت بطالبات تأسيس أحزاب بمرجعيات دينية منها النهضة، والريادة، والتيار المصري، والاصلاح والتنمية. فحزب النهضة الذي أسسه الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح المرشح الرئاسي، ذو مرجعية إسلامية لكنه غير مرتبط بجماعة الإخوان المسلمين.

التيار السياسي السلفي:

ظهر بشكل لافت بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، فعلى الرغم من انه لم يشارك في الثورة منذ بدايتها.⁽¹⁾ إلا أنه استطاع استخدام قاعدته الاجتماعية، والشعبية التي شكلها في المساجد، ومجالس الدعوة للمشاركة في الحياة السياسية، فأسس العديد من الاحزاب التي وصل عددها إلى عشرة وهي: (الفضيلة، ومصر البناء، والنهضة، التوحيد العربي، النور الديمقراطي، الاتحاد من أجل الحرية، البناء والتنمية، مصر الحرة، الإصلاح والنهضة، الأصالة)، وبذلك تغير النهج والطريقة التي يتبعها السلفيون من الدعوة للإصلاح إلى المشاركة الفعلية في الحياة السياسية، فقد برزت فعالية وتأثير التيار السلفي على الساحة المصرية بعد الثورة من خلال تشكيل حزب النور الذي يعتبر الجناح السياسي لتيار الدعوة السلفية، فحزب النور حصل على الترخيص في 8/ حزيران/2011م وشارك في الانتخابات البرلمانية المصرية الاولى بعد الثورة وحصل على (105) مقاعد وهو ثاني أكبر حزب ممثل في البرلمان بعد حزب الحرية والعدالة.⁽²⁾

الإصلاح والنهضة السلفي :

ظهر في 17/ يوليو/2011 وهو يسعى للإصلاح الاجتماعي، وقد تأسس الحزب في فتره سابقه على يد هشام مصطفى عبد العزيز عام 1997م، وهذا الحزب لا يضم رموزاً سلفية شهيره، وقد انظم إلى التحالف الديمقراطي التابع لحزب الحرية والعدالة، إلا أن أعضائه لا تمثل لهم في البرلمان.⁽³⁾

(1) برهامي، ياسر، التغيير الذي نريد:خطبة مقترحة، موقع صوت السلف، الخميس 27يناير/كانون الثاني2011.تم الاسترجاع

<http://goo.gl/Gl1RJhtt://> .2013/2/20م

(2) الشعب حزب سلفي جديد في مصر، شبكة اخبار المصري،16/اكتوبر/2012م.(نسخة الكترونية)، تم الاسترجاع 2013/2/20م ،

<http://almasrynetwork.com/?p=3994>

(3)الشعب حزب سلفي جديد في مصر، شبكة اخبار المصري،16/اكتوبر/2012م.(نسخة الكترونية)، تم الاسترجاع 2013/2/20م ،

<http://almasrynetwork.com/?p=3994>

حزب البناء والتنمية:

يختلف عن الأحزاب السلفية الأخرى لأنه ذو مرجعية قريبة من الجماعة الإسلامية التي إنتشرت سابقاً في صعيد مصر، فتم الاعلان عن تأسيس الحزب في 29/اغسطس 2011م حيث تحالف مع حزب النور ليخوض الانتخابات البرلمانية، وحصل على ثلاث عشرة مقعداً.

حزب الجبهة الإنسانية للإصلاح والتغيير: يتكون من مجموعة من المنشقين عن تنظيم الجماعة الإسلامية. ويضم الحزب اعضاء من الحركة الإسلامية وأقباطاً.⁽¹⁾
حزب الاصاله السلفي:

تأسس في 28/ اغسطس 2011م، ويترأسه اللواء عادل عفيفي، وانضم إليه حزب النهضة- تحت التأسيس- بقيادة ممدوح إسماعيل، وقد تحالف حزب الاصاله مع حزب النور في الانتخابات البرلمانية وحصل على خمس مقاعد.⁽²⁾

إن طبيعة التغيير في توجه السلفيين من نهج الدعوة في المساجد والفتاوي إلى المشاركة الحقيقية في المعترك السياسي في مرحلة الثورة أدى إلى تشذرم قوة السلفيين، وعدم قدرتهم على إيجاد حزب واحد يعبر عن توجهاتهم في مرحلة ما بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، لذلك لجأت بعض التيارات السلفية إلى التحالف مع أحزاب أخرى في محاولة خلق صيغه قادرة على التأثير السياسي.

حزب ضمير الأمة:

ومعظم المنتمين إليه جاءوا من تيار الوسط التابع لأهل السنة والجماعة، وأغلب أعضائه مسجلون في نقابة المحامين، ويهدف برنامج الحزب إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وتنقية القانون الجنائي من المواد المخالفة للشريعة.⁽³⁾

أما الجماعة الإسلامية فقد أعلنت عن تأسيس الحزب الإسلامي للإصلاح والتغيير بقيادة أحمد صبحي ويشمل هذا الحزب كل أعضاء الجماعة الإسلامية البالغ عددهم سبعمئة عضو.⁽⁴⁾

(1) أحزاب مصر الجديدة: تنافس الاحرار، اون اسلام نت، الاربعاء 30/مارس/2011م.

<http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/special->

(2) فايدة، عمار أحمد، السلفيون في مصر: من شرعية الفتوى إلى شرعية الانتخاب، مركز الجزيرة للدراسات، الاثنين 16/ يوليو/2012م.

نسخة الكترونية. <http://studies.aljazeera.net>

(3) عزباوي، يسري، مستقبل الأحزاب السياسية الجديدة: تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية،(القاهرة: فندق

سميراميس، 26- 27/ يوليو/2011م)،ص:7.

(4) السويقي، حسام، 6 أحزاب دينية تحت التأسيس تهدد مدنبة مصر الجديدة، بوابة الوفد الالكترونية. تم الاسترجاع 20/2/2013م

<http://www.alwafd.org/index.php?option=com>

(ب) الأحزاب الدينية المسيحية: ظهرت على الساحة السياسية المصرية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير العديد من الأحزاب الدينية المسيحية منها:
أ) الاتحاد المصري: مؤسسه المحامي القبطي الدكتور نجيب جبرائيل.
ب) شباب الثورة: مؤسسه رئيس منظمة أقباط الولايات المتحدة مايكل منير، بالتعاون مع المفكر الاقتصادي الدكتور طارق حجي.
ت) النهر الجديد: مؤسسه الصحفي أرمانوس المنيوى، وهو أول حزب يخرج من صعيد مصر.
ث) حزب الأمة المصرية، وحزب ابناء مصر تأسس في خضم الثورة، ولكن دون برنامج سياسي.⁽¹⁾

إن المسيحيين المصريين أثبتوا أنهم قادرون على ممارسة النشاط السياسي وقد ظهر ذلك بشكل واضح أثناء مشاركتهم في ثورة الخامس والعشرين من يناير إلى جانب شباب الثورة، وباقي الأحزاب والقوى الوطنية. كما أن الأوضاع التي مر بها المسيحيون خلال الفترة الانتقالية والتي كانت في معظمها صدمات مع قوى الأمن دفعت بهم إلى تشكيل أطر حزبية يستطيعون من خلالها التعبير عن مطالبهم، والدفاع عن حقوقهم كمواطنين أصليين في المجتمع المصري.

الأحزاب اليسارية:

تعددت الأحزاب اليسارية في مصر بعد الثورة ومن هذه الأحزاب، الاشتراكي المصري وحزب التحالف الشعبي، كذلك الحزب الشيوعي. وهي أحزاب تعاني من ضعف قاعدتها الشعبية، فقد سعى القوميون، والاشتراكيون، والليبراليون، منذ سنوات طويلة لإشعال الثورة، ولم يفلحوا وقد شاركوا منذ البداية في أحداث التحرير.⁽²⁾

الأحزاب الليبرالية:

وهي أحزاب تؤمن باقتصاد السوق الحر مثل حزب: ثوار التحرير، والإصلاح و التنمية – مصرنا، وحزب المستقبل الديمقراطي، والأحرار المصريين، ومصر الحرية والمستقبل الجديد، والمصري الليبرالي، والتحالف الليبرالي، والحرية والتنمية، الإرادة المصرية.⁽³⁾

⁽¹⁾ احزاب مصر الجديدة تنافس الاحرار : خريطة9 معلوماتية، موقع أون اسلام نت، الاربعاء 30/مارس/2011م. تم الاسترجاع

http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/special-folders-.2013/2/20

⁽²⁾ احزاب مصر الجديدة تنافس الاحرار : خريطة معلوماتية، موقع أون اسلام نت، الاربعاء 30/مارس/2011م. تم الاسترجاع 20/2/2013م.

http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/special-folders-pages/-

⁽³⁾ المرجع السابق.

الأحزاب المختلطة بين اليسارية والليبرالية:

أهم الأحزاب المختلطة الحزب الديمقراطي الاجتماعي، وحزب السلام الاجتماعي، والتحرير المصري، الحق المصري، وتضم هذه الأحزاب يساريين إصلاحيين وليبراليين، يطمحون لتطبيق سياسية السوق الحرة، وقد ظهرت الأحزاب المختلطة في مصر نتيجة إزدياد أعداد الفقراء التي وصلت إلى (40%) من إجمالي عدد السكان. وهناك أحزاب أخرى بخلفيات متعددة وهي: حزب ثوار التحرير:

وهو حزب يطبق الليبرالية في الشؤون الاقتصادية والسياسية، ويعمل على تحقيق التكافل الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية، ومحاربة الفقر على أسس ديمقراطية.⁽¹⁾ حزب الكرامة:

وهو حزب قومي برئاسه مرشح الرئاسة، حمدين صباحي، وكان الحزب قبل الثورة قد تقدم بأوراقه إلى لجنة شؤون الأحزاب أكثر من مرة وتم رفضه، وهو يمتلك جريدة ومقرات حزبيه.⁽²⁾

حزب ائتلاف الغد:

أعلن تأسيسه الدكتور أيمن نور، مرشح الرئاسة أثناء ندوة في الإسكندرية بتاريخ 2011/3/26، وقال إنه حزب ائتلافي يشارك فيه، حزب الغد وكل القوى المؤمنة بالدولة المدنية، ودعا نور كل القوى المدنية الموجودة في الساحة المصرية إلى الانضمام إليه، وقد تحول هذا الحزب إلى حزب غد الثورة.⁽³⁾

أحزاب عمالية: أهم الأحزاب العمالية التي ظهرت بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير: حزب العمال الديمقراطي:

تأسس الحزب للتأكيد على الطابع الاجتماعي والاقتصادي للثورة، ويهدف إلى توحيد العمال لإسترجاع الشركات والمصانع التي تمت خصصتها في ظل النظام السابق، ويطالب الحزب

(1) العربية نت، 2011/2/17 تم الاسترجاع 2013/2/20 [http:// www.alarabiya.net](http://www.alarabiya.net)

(2) باهي حسن، مصطفى، اعرف مرشحك: حمدين صباحي الناصري، المصري اليوم، 2012/5/1 (نسخة الكترونية)، تم

الاسترجاع 2013/2/20 <http://www.almasryalyoum.com>

(3) نور، أيمن، يعلن عن تأسيس حزب ائتلاف الغد ويبدأ بجمع ويجمع التوكيلات من الاسكندرية ، المصري اليوم، 2011/11/27

نسخة الكترونية) تم الاسترجاع 2013/2/20 <http://www.almasryalyoum.com>

بتفعيل دور الدولة في المجال الاجتماعي والصحي، ويهدف أيضاً إلى إقرار وتطبيق الحد الأدنى، والأعلى للأجور.⁽¹⁾

الحزب القومي المصري:

وهو أول حزب من نوعه يمثل الطبقة العاملة المصرية ويترأسه الخبير الاستراتيجي والمساعد الأسبق لرئيس أركان حرب القوات المسلحة اللواء محمد علي بلال، الذي أعلن ترشحه لرئاسة الجمهورية.⁽²⁾

حزب العمال المصري:

وقد أتاح العضوية لجميع أبناء الطبقة العاملة في مصر، وظهرت فكرة تأسيس الحزب على يد عبد الرحمن خير، الذي يعتبر من القيادات العمالية الهامة في مصر.⁽³⁾

حزب الريف المصري:

وقد تكون من مجموعة من شباب قرية (العمار الكبرى) بمحافظة القليوبية. ويهدف الحزب إلى دمج كل القرى المصرية في كيان واحد يمثل في البرلمان، كما يهدف إلى تطوير القرى المصرية من خلال محاربة الأمية المنتشرة في الريف المصري.⁽⁴⁾

الأحزاب الصوفية:

إن الحركة الصوفية كغيرها من الحركات، عانت من سياسة نظام مبارك الذي يقوم على إقصاء الآخرين ومنعهم من ممارسة حقوقهم السياسية، فمع بداية ثورة الخامس والعشرين من يناير شاركت الحركة الصوفية في الاحتجاجات والمظاهرات المطالبة بإسقاط مبارك ونظامه، إلا أن فعالية الحركة الصوفية لم تكن ذات تأثير كبير في مجريات واحداث الثورة.

سعى الصوفيون إلى تأسيس أحزاب صوفية بعد التعديلات الدستورية التي أدخلت على قانون تشكيل الأحزاب في مصر عام 2011م، ونتيجة ذلك أعلن ثمانية عشر شيخاً من شيوخ الصوفية عن نيتهم في تأسيس أحزاب وعلى رأسهم الشيخ محمد علاء الدين أبو العزائم (شيخ الطريقة

(1) درويش، هاني، خريطة حزبية جديدة في مصر ما بعد مبارك، دويتشه فيله، 31 مارس/ 2011. تم الاسترجاع 2013/1/25م.

<http://www.alesbuyia.com/inp/view.asp?ID=25574>

(2) عبد العزيز، عصام، تنتشر خريطة الأحزاب المصرية قبل وبعد ثورة يناير، الشروق 30 مارس/ 2011 (نسخة الكترونية)، تم

الاسترجاع 2013/2/20م www.shorouknews.com/columns/view.as

(3) العربية نت، 17/2/2011م. [phttp:// www.alarabiya.net](http://www.alarabiya.net)

(4) عزباوي، يسري، مستقبل الأحزاب السياسية الجديدة: تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية مرجع سبق ذكره،

العزمية) والشيخ محمد عبد الخالق الشبراوي (شيخ الطريقة الشبراوية) حيث تم الاتفاق على تأسيس حزب سياسي باسم التسامح الاجتماعي.(1) ومن هذه الاحزاب أيضاً:
حزب التحرير المصري:

تشكل بعد موافقة لجنة الأحزاب، وهو أول حزب صوفي بقيادة إبراهيم زهران.(2)

حزب النصر:

برئاسة محمد صلاح زايد عبد المنعم، الذي يضم العديد من الطرق الصوفية منها الجعفرية والشاذلية.(3) كذلك استطاع مصطفى زايد سكرتير الطريقة الرفاعية من تأسيس إئتلاف الصوفيين المصريين لتفعيل دور الصوفيين في مرحلة ما بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير.(4) إن الظروف السياسية في مصر قد تغيرت بشكل كبير بعد نجاح الثورة في إسقاط مبارك ونظامه، وقد انعكس ذلك إيجابياً على الحياة الحزبية في مصر وخاصة بعد التعديلات التي جاءت للتقليل من الشروط المفروضة على تشكيل الأحزاب، فأصبح كل من يحصل على توكيل خمسة آلاف عضو من عشر محافظات يستطيع أن يباشر في تأسيس حزب بعد إخطار لجنة الأحزاب، إلا أن الأحزاب والائتلافات التي ظهرت بعد الثورة عكست مقداراً كبيراً من التشذرم والتفتت للقوى المصرية، فقد ظهر الخلاف منذ البداية بين الأحزاب الوطنية، والإسلامية عندما تم إجراء الاستفتاء على التعديلات الدستورية 30/مارس/ 2011 التي أقرها المجلس العسكري من أجل تمهيد الظروف لإجراء انتخابات برلمانية ثم رئاسية، فقد وقفت جميع القوى اليسارية والليبرالية والصوفية صفاً واحداً ضد القوى الإسلامية الممثلة بجماعة الإخوان المسلمين والسلفيين، بالإضافة إلى وجود تخوف لدى الأحزاب من وصول الإخوان إلى الحكم. وعندما أعلن المجلس العسكري عن نيته إجراء الانتخابات الرئاسية عاد الانشقاق للظهور على السطح، فالقوى الإسلامية أرادت إنجاز الانتخابات أولاً بينما القوى والأحزاب العلمانية، واليسارية، والعديد من الائتلافات أرادت إنجاز الدستور على اعتبار أنه سينظم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر.(5)

(1) علام، شفيق مصطفى، تسييس التصوف في مصر، مجلة البيان، العدد(297). (نسخة الكترونية) تم الاسترجاع 2013/2/20م.

<http://albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=1884>

(2) صحيفة الدستور 2011/9/5م. (نسخة الكترونية) تم الاسترجاع 2013/2/20م) <http://dostor.org/>

(3) شؤون الاحزاب توافق على تأسيس حزب النصر، اليوم السابع، 2011/10/23 (نسخة الكترونية). تم الاسترجاع 2013/2/20

www.youm7.com/News.asp

(4) زايد، هاني، الصوفيون يطلون على المشهد السياسي في مصر، الوطن السعودي، 2011/7/26. (نسخة الكترونية) تم الاسترجاع

http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?2013/2/20

(5) حسن، عمار علي، دور السياسي للطرق الصوفية في مصر بعد ثورة 25 يناير، مركز الجزيرة للدراسات، 2011/7/30م. (نسخة

إلكترونية) تم الاسترجاع 2013/2/20م <http://studies.aljazeera.net/>

إشكاليه أحزاب ما بعد الثورة:

هناك عدد من الإشكاليات التي عانت منها أحزاب ما بعد الثورة وأهمها:

(1) الأساس القانوني الذي نتجت عنه الأحزاب بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير هو في الأصل نفس الأساس الدستوري الذي كان مطبقاً زمن النظام السابق مع إجراء تعديلات عليه في الفترة الانتقالية، التي حكم فيها المجلس العسكري لذلك فإن التعديل الذي أدخل على القانون يبقي التعددية الحزبية مقيدة لأنها تخدم الانشقاقات داخل الأحزاب.⁽¹⁾

(2) طبيعة العلاقة القائمة بين الأحزاب هي التي تحدد مدى فعالية، وتأثير هذه الأحزاب على الساحة السياسية، فإذا كانت العلاقة بين الأحزاب توافقية وتعاونية فإن الأحزاب تشكل تأثيراً كبيراً على السلطة التي تدير الدولة، وتزيد من قدرتها على تلبية إحتياجات المواطن الذي استطاع إنجاح الثورة، أما إذا كانت العلاقة تتأخره فإنها تهدم ما تم التوصل إليه وتقضى على ثمار الثورة، وتمكن رجالات النظام من السيطرة على المعترك السياسي من جديد، وقد ظهرت بداية التناحر والخلاف الذي دار بين رئيس حزب الحرية والعدالة محمد مرسي وبين رئيس حزب المصريين الأحرار نجيب ساويرس الذي طالب الأحزاب والقوى الثورية بإسقاط الإخوان وحكمهم، عندما نشرت جريدة المصري اليوم قولاً نسب إلى مرسي أن كل من ينادي بإقرار الدستور أولاً وتأجيل الانتخابات هم عملاء لإسرائيل وأمريكا.⁽²⁾

(3) قلة الامكانيات المادية والمقومات الأساسية التي يجب أن تتوفر لبناء أحزاب فعالة ومؤثرة، وأهم هذه المقومات المادية التي تتيح للأحزاب امتلاك مقرات حزبية، وصحف ونشرات تؤثر على الجماهير، كذلك توفر برامج وأنشطة تقوم بها الأحزاب لتكوين قاعدة جماهيرية وخاصة من فئة الشباب الذين شاركوا في الثورة والذين وصل تعدادهم ما يقارب عشرين مليون. فالعديد من الأحزاب الجديدة ليس لديها القدرات المالية في إمتلاك مقرات وعمل توكيلات، كذلك نجد أن العديد من الأحزاب التي ظهرت بعد الثورة تتشابه في برامجها وحتى في أسمائها، فكل الأسباب السابقة تؤثر على التحول الديمقراطي في مصر ما بعد الثورة.⁽³⁾

(4) الأحزاب التي ظهرت في ميدان التحرير وبعده هي أحزاب نخبوية تقفد إلى القاعدة الجماهيرية، فالذين شرعوا في تأسيسها هم شباب الثورة، أو بعض الشخصيات الأخرى التي لحقت بركب الثورة، فعلى الرغم من أن العديد من الأحزاب الجديدة استطاعت تحقيق شروط

(1) الاسواني، علاء، هل أخطأت الثورة المصرية؟، مرجع سبق ذكره، ص:113.

(2) المصري اليوم، 2012/7/7م. (نسخة الكترونية) تم الاسترجاع 2013/2/20م

<http://www.almasryalyoum.com/article.2aspx?>

(3) شكري، عبد الغفار، مستقبل الحياة الحزبية في مصر، الاهرام، 10/ يونيو/2011م. (نسخة الكترونية)، تم الاسترجاع 2013/1/20م.

<http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=785095>

اللجنة والحصول (5000) توقيع للتأسيس، إلا أنها لم تستطع الوصول إلى الرأي العام وإقناعه من أجل الانضمام لتلك الأحزاب (1).

(5) عدم قدرة الأحزاب على التحالف، والاندماج بسبب إنشقاقها عن أحزاب أخرى (أصلية)، لهذا فإن خيار التحالف من الممكن تحقيقه إذا توفرت الرغبة لدى مؤسسي تلك الأحزاب. وبناءً على ذلك فيمكن للتيارات الدينية ذات التوجه السلفي أن تندمج؛ لأنها تحمل نفس الاطار المرجعي مثل، إندماج حزب مصر البناء مع الفضيلة بالإضافة لحزب التوحيد العربي، وهذا ينطبق أيضاً على التيارات الحزبية التابعة للجماعة الاسلامية فيمكن أن يتوحد حزب البناء والتنمية مع حزب السلامة والتنمية (2).

(6) بروز دور رجال الأعمال في نشأة الأحزاب، فالعديد من الأحزاب التي ظهرت بعد إعتصامات ميدان التحرير، كان مؤسسوها هم رجال أعمال أو يعملون على تمويلها، فهذا يعني ان رجال الأعمال الذين يسيطرون على المال هم أنفسهم يسيطرون على السياسة من خلال تمويل الصحف، وفتح مقر تابعة للأحزاب، وهذا يعني أن علاقة التزاوج بين المال والسياسة مازالت قوية، وهي ظاهرة اتصف بها النظام السابق وكانت من الاسباب الرئيسة التي سارعت في سقوطه (3).

(1) سنجاب، إبراهيم، أحزاب الميدان والقوى القديمة، الاهرام، 4/ مايو/ 2011م. (نسخة الكترونية) تم الاسترجاع 2013/1/20م.

<http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=785095>

(2) الاهرام 2011/7/7م. (نسخة الكترونية) تم الاسترجاع 2013/1/20م.

<http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=785095>

(3) صلاح، خالد، ضوابط تمويل الاحزاب الجديدة: يجب ألا تسمح للثروات بأن تكون صاحبة اليد العليا حتي لا تتكرر

كارثة زواج المال والسطوة، اليوم السابع، 4/ مايو/ 2011م. (نسخة الكترونية)، تم الاسترجاع 2013/1/20م.

www.youm7.com/News.asp?NewsID=916638

المبحث الثاني: التعديلات الدستورية:

لقد شهد الدستور المصري، الذي أقر عام 1970م العديد من التعديلات التي كان هدفها تثبيت هيمنة الحزب الوطني على السلطة في مصر وتحسين صورة النظام أمام العالم الخارجي من جهة، وأمام منظمات المجتمع المدني من جهة أخرى. وهذا يعني أن التعديلات لم تأت من أجل تحسين أوضاع الشعب المصري، الذي طالما طالب بإصلاحات سياسية تؤدي لإصلاحات اقتصادية واجتماعية.

بدأت التعديلات عام 2005م، وجاءت نتيجة ضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية التي طالبت الإدارة المصرية بضرورة إجراء تعديلات دستورية من أجل إصلاح الحياة السياسية، والاقتصادية المصرية، وقد تمت من أجل إستمرارية وديمومة التقارب بين الولايات المتحدة ومصر. وفي هذه الفترة ظهرت العديد من المطالب الشعبية؛ لإجراء إصلاحات وتغيير في البنية الدستورية والإدارة السياسة، وخاصة بعد ظهور بوابر تمديد حكم مبارك لفترة خامسة وتطبيق فكرة التوريث التي كان يسعى إليها الحزب الوطني. وبناءً على ذلك أعلن الرئيس مبارك عن تعديل المادة (76) من الدستور والتي تحدد طريقة إختيار المرشح بالاستفتاء الشعبي بعد تزكيه مجلس الشعب، ثم إلى طريقة الاختيار المباشر من خلال صناديق الاقتراع، كذلك السماح للأحزاب بترشيح أعضاء منها لمنصب رئيس الجمهورية. فوافق مجلس الشعب على التعديل المقترح حيث تم تغيير كلمة الاستفتاء من المادة (76) فوضعت بدلاً منها كلمة الانتخاب⁽¹⁾.

إن التعديلات الدستورية التي جاءت عام 2005 م مثلت صدمه كبيرة لأحزاب المعارضة إذ أن القرار جاء مفاجئاً لها بسبب فشلها في طرح مرشحين من أجل تمثيلها في الانتخابات الرئاسية ويعود ذلك إلى ضعف قاعدتها التنظيمية والبنوية، خاصة ان التعديلات لم تنطرق إلى عدد المرات أو عدد السنوات التي يستطيع فيها الرئيس البقاء في منصبه كما لم تحدد صلاحيات الرئيس⁽²⁾. وقد ظهرت العديد من الاعتراضات على التعديلات الدستورية بسبب طبيعة الشروط التي يجب توفرها لمن يريد الترشح وهي شروط كثيرة تتمثل في الحصول على تأييد (250) عضواً من مجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية للمحافظات، وأن يكون الحزب حاصلاً على نسبة (5%) من مقاعد البرلمان، بالإضافة إلى انه يحق فقط للأحزاب التي مر على تأسيسها خمس سنوات أن تشارك في تقديم مرشح للترشح على منصب الرئاسة، كما أن العملية

(1) ابراهيم، حسنين توفيق، التحولات الديمقراطية والمجتمع المدني في مصر، مرجع سبق ذكره، ص: 234.

(2) الجمل، يحيى، المازق، الاهرام 2005/3/7م. (نسخة الكترونية)، تم الاسترجاع 2013/1/20م.

<http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=785095>

الانتخابية يجب أن تجرى في يوم واحد، وأن يكون الفائز هو الذي يحصل على أغلبية الاصوات الصحيحة.⁽¹⁾ وقد تم إجراء الاستفتاء في 25 مايو 2005م فوافق على التعديل ما يقارب (82%) وعارضة (17%) وبذلك تم تمرير التعديل الدستوري الذي مهد الطريق لتحقيق فكرة التوريث، بالإضافة إلى عدم تحديد فترات تمديد الرئاسة.⁽²⁾

إن الشروط المفروضة على الترشح والتي جاءت حسب التعديل تقيد عملية التحول الديمقراطي في مصر، ويعود السبب في ذلك إلى أن الأحزاب التي تستطيع أن تقدم مرشحاً معتمداً، تفتقر إلى البنية التنظيمية التي تستطيع من خلالها أن تتنافس مرشح الحزب الوطني، كذلك فإن أحزاب المعارضة جميعاً لا تستطيع أن تحصل على تأييد (250) عضواً من مجلسي الشعب والشورى، بالإضافة إلى أن شرط منع الأحزاب التي لم يمر على تأسيسها خمس سنوات من تقديم مرشح يقيد العملية السياسية، ويؤدي إلى شلل مفهوم التعددية ويمنع عملية التداول السلمي للسلطة. إن تعديل المادة (76) أثر بشكل فاعل على الحياة السياسية، ففي عام 2007م طلب الرئيس من البرلمان المصري أن يعدل مواداً في الدستور وصل عددها إلى (34) مادة من دستور 1971م، وقد وافق البرلمان على إجراء التعديلات وأجرى عليها الاستفتاء الشعبي في 26/مارس/2007م، وكانت النتيجة هي موافقة (75%) من الشعب المصري على الاستفتاء.

وكانت أهم المواد المعدلة هي المواد (136، 179، 5، 88)، فتعديل المادة (88) هدف إلى إلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات، وخاصة بعد أن وصل الإخوان إلى برلمان 2005م بنسبة (20%) لأن إنتخابات 2005م كانت تحت الإشراف القضائي الذي أدى إلى تقليل حالات التزوير في الانتخابات؛ لكن تلك المعارضة لم تستطع إيقاف التعديلات الدستورية التي ارادها مبارك، فقد تم تعديل المادة (88) التي نصت على إلغاء الإشراف القضائي، واستبداله بلجان عليا وفرعية تحل محل الإشراف القضائي وبذلك أبطأ حكم المحكمة الذي صدر عام 2000م، والذي أكد على ضرورة الإشراف القضائي الشامل على الانتخابات.⁽³⁾

كما تم إقرار المادة (179) من قانون مكافحة الارهاب، وقد كان الهدف من هذا القانون هو تقليص الحريات، والحقوق الشخصية، فتعديل المادة (179) وسع من صلاحيات الأجهزة الأمنية التي عملت جاهدة على تقليص الحريات، فقد أتاح التعديل لقوى الأمن إقتحام المنازل، وتفتيشها والإعتقال دون إذن قضائي، وحق الحبس دون محاكمة، وتقديم المدنيين للمحاكم العسكرية. أما

(1) ابراهيم، حسنين توفيق، التحولات الديمقراطية والمجتمع المدني في مصر، مرجع سبق ذكره، ص: 238.

(2) نتائج الاستفتاء، الاهرام 2005/5/27م. (نسخة الكترونية)، تم الاسترجاع، 2031/1/20م.

<http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=785095>

(3) عبد الباقي، لؤي، مصر (3) التعديلات الدستورية لعام 2007م، الجمعية العربية للمترجمين واللغويين العرب، 2010/1/16م. تم

الاسترجاع، 2031/1/20م.

<http://www.wata.cc/forums/showthread.php?66075>

المادة (136) والتي أعطت الحق لرئيس الجمهورية بحل البرلمان، فقد خلق حاله عدم إتران بسبب سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية. ثم تأتي المادة (5) المعدلة والتي تمنع مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب سياسية ذات مرجعية دينية أو أساس ديني بذريعة أن الامر يهدد الأمن الداخلي. (1)

الإشكاليات الدستورية بعد تنحي مبارك.

إن المرحلة اللاحقة لثورة الخامس والعشرين من يناير حملت العديد من الإشكاليات الدستورية، والتي بدأت بإعلان تنحي الرئيس، فبيان إعلان التنحي كان إشكالية أولى، لأنه سلم السلطة للمجلس العسكري للقوات المسلحة، وليس لنائبه، أو لرئيس المحكمة الدستورية، كما هو منصوص عليه في دستور 1971م، بالإضافة إلى إشكالية تعديل الدستور نفسه، لأن صلاحية طلب تعديل الدستور هي من إختصاص الرئيس.

لجأ المجلس العسكري لإصدار إعلان دستوري في 13/ فبراير/ 2011 الذي قام فيه بتعطيل العمل بدستور 1971م، وحل مجلسي الشعب والشورى، وإعطاء الحق للمجلس العسكري بإصدار مراسيم لإدارة الفترة الانتقالية التي تمتد لسته أشهر، أو لانتخاب رئيس للجمهورية، وشكل لجنه برئاسه طارق البشري من أجل إجراء تعديلات دستورية تمهيداً لإنتخابات برلمانية ثم رئاسية. (2)

لكن المجتمع المصري إنقسم على نفسه بين مؤيد للتعديلات على دستور 1971م وبين معارض لتلك التعديلات لأن الدستور سقط بفعل الثورة، لذلك يجب العمل على تشكيل لجنه لوضع دستور جديد ملائم لنتائج المرحلة اللاحقة للثورة.

المواد المعدله في إستفتاء 19/ مارس/ 2011م.

1) المادة (75) التي تبين الشروط التي يجب توافرها فيمن يرغب بالترشح لمنصب رئيس الجمهورية، فيمنع كل من يحمل - هو او أي من والديه- جنسية غير مصرية أو من هو متزوج من غير مصري أو مصرية.

2) المادة (76) عدلت إجراءات انتخاب رئيس الجمهورية لتصبح أكثر سهولة، فاشتترطت حصول المرشح على (30) ألف توقيع من (15) محافظة كحد ادنى لقبول طلب الترشيح، أو توقيع

(1) الهيئة العامة للاستعلامات، نص دستور 1971م وتعديلات 2007م. تم الاسترجاع، 2013/1/20

http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx?Category_ID=73

(2) بيسيوني، محمود شريف، ومحمد هلال، الجمهورية الثانية في مصر، بوابة الشروق، 2012م. تم الاسترجاع، 2013/1/20.

www.shorouknews.com/columns/view.as

(30) من اعضاء البرلمان، أو يكون ممثلاً لحزب سياسي له مقعد واحد على الاقل في مجلسي الشعب والشورى.

- (3) المادة(77) خفضت مدة الرئاسة من 6 سنوات إلى 4سنوات.
- (4) المادة(88) أقرت الإشراف القضائي الكامل، والشامل على الانتخابات.
- (5) المادة (93) جعلت المحكمة الدستورية العليا هي الجهة المتخصصة بالفصل في الطعون المقدمة في نتائج إنتخابات مجلسي الشعب والشورى.
- (6) المادة (139) ألزمت رئيس الجمهورية بتعيين نائب له.⁽¹⁾
- (7) المادة (179) وقد تم إلغاء هذه المادة التي كانت تختص بإجراءات مكافحة الإرهاب.
- (8) المادة (148) تعديل آليات وإجراءات إعلان الطوارئ ومدته.
- (9) المادة (189) نصت على إلزام أول مجلس شعب منتخب بعد الثورة بإقرار هذه التعديلات من أجل التمهيد لتشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد.

لكن المجلس العسكري سارع قبيل إعلان نتائج الاستفتاء إلى إصدار إعلان دستوري في30/ مارس/2011م يحوي المواد المعدلة بالإضافة إلى (63) مادة هدفها وضع الاسس العامه لنظام الحكم، ويحدد الصلاحيات والمهام الموكلة للمجلس لتسهيل إدارة المرحلة الانتقالية. وأن يشكل مجلسي الشعب والشورى لجنة تأسيسية من (100)عضو لتضع دستوراً في (6) أشهر ثم يعرض مشروع الدستور على الشعب للاستفتاء، ويصبح ساري المفعول بعد إعلان نتائج الاستفتاء.⁽²⁾ ظهرت في هذه المرحلة إشكالية أخرى وهي منح المجلس العسكري صلاحية التخطيط للمرحلة القادمة بإجراء انتخابات برلمانية ثم تشكيل لجنة لوضع الدستور؛ والسؤال كيف يتم إنتخاب هيئة تشريعية دون وجود دستور ينظم عملها مسبقاً، وهذه الاشكالية أدت إلى حالة من الاضطراب داخل المجتمع المصري لان إجراء انتخابات برلمانية قبل وضع الدستور، يحتم حل البرلمان بعد إعداد مشروع الدستور وموافقة الشعب عليه، لان الدستور الجديد قد يغير من صلاحيات، وسياسات السلطات ومهامها، كما ظهرت مخاوف لدى المواطن المصري حول إمكانية أن يهيمن تيار بعينه على اللجنة المعدة للدستور الجديد مما ينتج عنه دستور لا يمثل كافة تطلعات ورغبات الشعب.

(1) بسيوني، محمود شريف، ومحمد هلال، الجمهورية الثانية في مصر، مرجع سبق ذكره.

(2) ابرز الدساتير التي عرفتها مصر بالتزامن مع الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد، موقع فريداي مصر نيوز، الثلاثاء 4/

ديسمبر/2012م. تم الاسترجاع

l msr-news.blogspot.com/2012/11/blog-post_4175.html

استمر الصراع بين الشرعية القانونية التي يمثلها دستور 1971م، الذي أعيد صياغة بعض مواده، وبين الشرعية الثورية التي أعطت المجلس العسكري صلاحيات التخطيط لإدارة المرحلة الانتقالية. وفي المرحلة اللاحقة تم تشكيل اللجنة التأسيسية الأولى التي أفرزها أعضاء مجلس الشعب، والذي قدمت ضده العديد من الطعون بسبب سماحه للأحزاب، بمنافسة المستقلين على ثلثي المقاعد بالإضافة إلى أن اللجنة التأسيسية الأولى هيمن عليها تيار الإخوان المسلمين الذين حصلوا على الأغلبية البرلمانية، لذلك فقد قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم صلاحية اللجنة المشكلة لوضع الدستور وعليه فقد تم حلها، وقد إستندت المحكمة في قرارها على أن المادة (60) من الإعلان الدستوري نصت على إجتماع مجلسي الشعب والشورى من أجل إختيار أعضاء اللجنة التأسيسية ولم تنص على أن تشكل نصف أعضاء اللجنة من أعضاء المجلسين، لان ذلك يعتبر تجاوزاً لصلاحيات، ومهام أعضاء مجلس الشعب والشورى، وأن اللجنة التأسيسية يجب أن تشكل من أشخاص يمتلكون الخبرة القانونية والدستورية، ويمثلون كافة أطراف وتوجهات المجتمع المصري.⁽¹⁾ ففي تعليق المستشار وحيد عبد المجيد على اللجنة التأسيسية ومعايير تشكيلها قال: "لقد قوبلت الجمعية التأسيسية بانتقادات حادة سواء على طريقة إنتخابها أو تشكيلها، فالعوار الاساسي ظهر في طريقة تشكيلها فقد انفرد حزب الحرية والعدالة بوضع قائمة تضم مائه عضو بالتشاور مع النور السلفي، دون التشاور مع الاحزاب الأخرى حتى مع حلفائها السابقين (التحالف الديمقراطي) حزبيين كانوا، أو مستقلين، ولذلك فقد كان الموقف مستفزاً لان حزب الحرية والعدالة أعطى نفسه حق تشكيل التأسيسية بأغلبية واضحة له ولحزب النور، والذي نطلق عليه التيار الاسلامي العام وإختيارهم ممثلي الأحزاب الأخرى، الذين باتوا خارج التيار هم، وغيرهم فتحولوا لديكور في مشهد لم يشاركوا في صنعه ولم يؤخذ رأيهم فيه".⁽²⁾

على ضوء ذلك بدأت انسحابات للقوى، والمستقلين من اللجنة التأسيسية لأنهم اعتبروا أن تشكيلها بهذه الطريقة لا يعبر عن إرادة المجتمع المصري، بالإضافة إلى عدم وجود من يصغي في التيار الاسلامي لمقترحات القوى والأحزاب الأخرى بشأن تشكيل التأسيسية، مما دفع العديد من القوى للإسحاب مثل ممثلي حزب الوفد، والتحالف الشعبي، والمصريين الأحرار وغيرهم من الأحزاب، لكن انسحاب ممثلي الأزهر والكنيسة الأرثوذكسية كان شديد التأثير لأنه لا يمكن التأسيسية من الاستمرار في عملها دون مرجعية دينية ممثلة في الأزهر⁽³⁾

(1) يوسف، هدير، حيثيات حكم حل اللجنة التأسيسية، بوابه الوفد الإلكترونية، 10/ إبريل/2012م. تم الاسترجاع، 20/1/2013م. <http://www.alwafd.org>

(2) عبد المجيد، وحيد، القصة الكاملة لمعركة الجمعية التأسيسية، الشروق، الاربعاء/20 يونيو/2012م. تم الاسترجاع، 20/1/2013م www.shorouknews.com/columns/view.as

(3) عبد المجيد، وحيد، القصة الكاملة لمعركة الجمعية التأسيسية، مرجع سبق ذكره.

قضية إقالة النائب العام.

بعد تسارع وتيرة الأحداث على الساحة المصرية أعلن الرئيس محمد مرسي (الإعلان الدستوري) الذي نص على إقالة النائب العام، وتعيين نائب عام جديد (طلعت عبدالله إبراهيم) بالإضافة إلى منع الطعن في القرارات الصادرة عن الرئيس ومنع حل اللجنة التأسيسية ومجلس الشورى، كما جاء أيضاً في الإعلان، أنه سيتم إعادة التحقيق في الإعتداء على المتظاهرين.⁽¹⁾

بسبب (الإعلان الدستوري) الأخير إنقسم المجتمع المصري إلى قسمين، قسم مؤيد للإعلان، والآخر معارض، وكان نادي القضاة المصري على رأس المعارضين لأنه يمس استقلال القضاء من خلال إقالة وتعيين النائب العام. وقد خرج المعارضون للإعتصام أمام قصر الاتحادية، وهاجم المعتصمون العديد من مقار جماعة الإخوان المسلمين وزاد الاحتقان الداخلي بين المؤيدين، والمعارضين لاسيما بعد أن عقد نادي القضاة المصري إجتماعاً أعلن فيه عن رفضه الإشراف على إستفتاء الدستور الجديد الذي ستقدمه اللجنة لرئيس الجمهورية، من تحديد موعد للإستفتاء عليه، وقد فسر رئيس نادي القضاة (أحمد الزند) سبب رفض الاعلان الدستوري، بأن الاعلان المذكور إنتهك استقلال القضاء من خلال إقالة النائب العام، وهو في الأصل يتبع مجلس القضاء الاعلى، كذلك منع قبول الطعون المقدمة ضد قرارات الرئيس التي ستصبح ذات حصانة، وفي المقابل فإن مشروع الدستور الذي أعدته اللجنة التأسيسية ينتهك الحريات، والحقوق السياسية للشعب المصري.⁽²⁾

لقد استطاعت اللجنة التأسيسية الثانية التي عقدت (49) جلسة من وضع وصياغة أول دستور لمصر بعد الثورة، وقد تم الاتفاق على مواد الدستور الجديد بعد تلقي ما يقارب مليون تعليق من الشعب، والجهات المختصة حول المواد الدستورية. حيث صرح المستشار (حسام الغرابوي) إلى أنه سيتم إجراء الاستفتاء الشعبي على الدستور بعد إسبوعين من يوم تسليم مسودة مشروع الدستور للرئيس محمد مرسي.

أول دستور بعد الثورة.

يتكون الدستور الجديد من ديباجة وخمسة أبواب، ويشمل حقوقاً وحريات لم ترد في أي دستور مصري سابق، كما أن معظم جلسات مناقشة مواد الدستور تم بثها على التلفاز مباشرة، وأن وضع الدستور يعد أهم نتائج ثورة الخامس والعشرين من يناير. وعلى الرغم من الانسحابات الكثيرة التي قام بها أعضاء من القوى والإئتلافات الثورية، إلا أن المنسحبين كانوا قد وافقوا مسبقاً

(1) برنامج حديث الثورة، قناة الجزيرة، 2012/11/22م.

(2) العربية الحدث، قناة العربية، الثلاثاء 2012/12/11م. (نسخة الكترونية). www.alarabiya.net

على المواد الدستورية ووقعوا عليها.⁽¹⁾ وقد سلمت اللجنة مشروع الدستور للرئيس محمد مرسي الذي حدد يوم 15 ديسمبر 2012م كموعِد لإجراء الاستفتاء، حيث سيتم التصويت عليه ب (نعم أو لا). وبعد تسلم الرئيس المشروع أكد على أن الدستور يحوي العديد من النصوص التي تُحقق من خلالها مطالب الثوار القائمة على الحرية والعدالة الإجتماعية والديمقراطية، وأهم هذه النصوص:

(1) الشعب المصري هو مصدر السلطات وهو صاحب الشرعية، والسلطات تخضع لإرادات الشعب الذي يسهم في صنع القرارات الوطنية.

(2) يُحكم الشعب المصري بنظام ديمقراطي يحقق التبادل السلمي للسلطة، ويرسخ التعددية الحزبية.

(3) يؤكد الدستور على تحقيق كرامة الفرد لأنها من كرامه الوطن، وأكد على كرامة المرأة لأنها شريكة في تحقيق المكتسبات الوطنية.

(4) يسعى الدستور لتحقيق تكافؤ الفرص بين الجميع، دون وساطة أو تمييز

(5) إعطاء حرية الرأي والابداع، وحرية التنقل والعمل لكل المواطنين.

(6) التأكيد على استقلال القضاء، لأنه يحقق حرية الفرد ومشروعية السلطات، والتأكيد على خضوع الدولة للقوانين، فالقضاء له رسالة سامية في حماية الدستور الذي يصون الحقوق، والحرريات.

(7) الوحدة الوطنية ركيزة بناء الدولة المصرية الحديثة، التي تسعى لتحقيق التقدم والتنمية لكافة أطياف المجتمع. ومن واجب الشرطة وقوات الأمن حماية الشعب، وخدمته لتحقيق العدالة، واحترام كرامة الإنسان، ولا يمكن أن تتحقق العدالة بغير الحماية التي توفرها قوات الأمن.
(2)

المعارضة وإشكالية الدستور الجديد.

وقد بذلت المعارضة قصارى جهدها من أجل منع عملية الاستفتاء على الدستور مبدية العديد من الأسباب منها أنه صدر عن تأسيسية حكم عليها مسبقاً بالحل لأنها لا تمثل جميع طوائف الشعب المصري، وتسيطر عليها جماعة الاخوان المسلمين، بالإضافة إلى أن الصراع الذي دار حول الشريعة الاسلامية كمصدر رئيس للتشريع، حيث بقيت المادة كما جاءت في دستور 1971م، لكن الدستور الجديد أضاف إليها مادتين هما المادة (4) التي تفرض الاخذ برأي كبار علماء

(1) قناة الجزيرة مباشر، الجمعة 2012/12/2 م. aljazeera.com/tv/a_mubasher_misr.htm.

(2) الشروق تنشر النص الكامل لمشروع أول دستور لمصر بعد ثورة 25 يناير /الاحد 12/ديسمبر/ 2012م. (نسخة الكترونية)، تم

الاسترجاع 2013/2/20م، www.shorouknews.com/columns/view.ask

الأزهر في الامور المتعلقة بالشرعية الاسلامية. والمادة(219) والتي حددت تعريف الشرعية الاسلامية بأنها " تشمل أدلتها الكلية وقواعدها الأصولية والفقهية ومصادرها المعتمدة في مذاهب أهل السنة والجماعة" فهذا يعني أن النظام القانوني المصري لم يعد واضح المعالم والأسس لأنه عرضة لإبداء الرأي سواء كان من كبار شيوخ الأزهر أو أهل السنة، والبرلمان المنتخب، وهذه المرجعيات الثلاث غير ثابتة وهي عرضة للتغير.⁽¹⁾

إضافة إلى ذلك فإن الدستور قد حدد في مواده الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، والتعليمية للشعب المصري لكنه لم يحدد طرق وآليات تحقيق هذه الحقوق، ولم يحدد موارد تنمية هذه الجوانب التي تؤثر على حياة المصري بشكل مباشر، فهذا خلق ثغرة كبيرة في الدستور لأنه نص على مواد دون تحديد طرق تحقيقها. وكذلك لم تساو بين المواطنين المصريين بشكل حقيقي، ففي المادة (9) التي تنص على " توفير الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون تمييز" والمادة (33) التي تنص على " المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك" فهذه النصوص القانونية لم تساو بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، ولم تنص على عدم التفريق بين المواطنين بسبب الدين والعقيدة والرأي، ولم يعط حق الحماية ضد التهجير القسري والعقاب الجماعي مما يعرض الفئات والطوائف التي لا تتبع الأكثرية للاضطهاد. كما لم يحدد دستور بعد الثورة سن الطفولة، ولم يحدد دور الدولة في حماية الأطفال داخل الأسر، ودورها في محاربة الإتجار بالبشر، كذلك فإن الدستور أسقط المادة التي كانت تحظر الحبس في جرائم النشر.⁽²⁾

نص الدستور الجديد على بقاء واستمرار انتخاب مجلس البرلمان على اساس ثلثي المقاعد لنظام القوائم مقابل الثلث للنظام الفردي، فهذه المادة التي أبطلت تشكيل مجلس النواب الذي انتخب بعد الثورة مازالت موجودة مما يؤدي لاستمرار الازمة القانونية في المراحل اللاحقة إضافة إلى ذلك، إن بقاء مجلس الشورى إلى جانب مجلس النواب كسلطة تشريعية يخلق حالة من التضارب والفوضى في التشريعات بين المجلسين. والذي زاد حالة الرفض للدستور أيضاً انه لم يحدد مادة تمنع تقديم المدنيين للمحاكمات العسكرية، بل حدد ذلك بأن يتم تقديم المدنيين للمحاكم العسكرية في القضايا التي تمس القوات المسلحة. أما فيما يتعلق بموازنة القوات المسلحة فقد أقر تحديد مناقشتها أمام لجنة الدفاع الوطني وليس أمام مجلس الشعب، فلجنة الدفاع الوطني تتكون فقط من رئيس

(1) الدين بهاء، زياد، عشرة أسباب لرفض مشروع الدستور، الشروق، الاربعاء 2/ ديسمبر/ 2012م. تم الاسترجاع 20/2/2013م.

www.shorouknews.com

(2) المرجع السابق.

مجلس النواب والشورى وبقية الاعضاء من العسكريين وهذا يقلص صلاحيات البرلمان في مراقبة، ومتابعة المؤسسة العسكرية.⁽¹⁾

أما المواد التي تحدد صلاحيات رئيس الجمهورية فقد حددتها المادة (132) وتنص على أن رئيس الجمهورية هو نفسه رئيس السلطة التنفيذية، والقائد الاعلى للقوات المسلحة المادة(146) و يحق له إختيار رئيس الوزراء حسب المادة(139) ويحدد السياسات العامه للدولة في المادة(140)، وهو المسؤول عن الامن القومي والدفاع والسياسة الخارجية في المادة(141) بالإضافة إلى ان رئيس الجمهورية يحق له إعلان حالة الطوارئ في المادة(148) ويعين الموظفين المدنيين، والعسكريين ويعزلهم في المادة(147) ويعين (10%) من أعضاء مجلس الشورى، ويعين أعضاء المحكمة الدستورية، ورؤساء الهيئات الرقابية جميعها حسب المواد (129) و (176) و (202). فهذه الصلاحيات جميعها تعطي حق الحكم المطلق للرئيس دون التشاور مع أحد، فتلك الصلاحيات تطلق يد السلطة التنفيذية من جديد لتكون الرقيب والحسيب على مقدرات المجتمع المصري.⁽²⁾ على الرغم من جميع الانتقادات التي وجهت لمشروع الدستور إلا أنه تم إجراء الاستفتاء عليه، وكانت النتيجة هي التصويت ب (نعم) بنسبة (63.8%) مقابل (36.2%) (لا) وبذلك تم إقرار أول دستور مصري بعد الثورة.⁽³⁾

(1) الدين بهاء، زياد، عشرة أسباب لرفض مشروع الدستور، مرجع سبق ذكره.

(2) المصدر نفسه.

(3) عطية، عمر، نعم تحسم معركة الدستور ب63.8%، بوابة الشرق، 25 ديسمبر/2012م، تم الاسترجاع 20/2/2013م

www.al-sharq.com/ArticleDetails.aspx?AID

المبحث الثالث: التطورات على أوضاع حركات الإسلامية والرؤية المعارضة.

لقد شكلت الجماعات الإسلامية منذ نشأتها تحدياً كبيراً للدولة المصرية، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين التي أسسها حسن البنا الذي تنبه إلى طبيعة تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر فقال: " أما والحال كما نرى بالتشريع الإسلامي في وادٍ والتشريع الفعلي والتنفيذي في وادٍ آخر، لذلك فإن قعود المصلحين الإسلاميين عن المطالبة بالحكم جريمة إسلامية لا يكفرها إلا النهوض وإستخلاص قوة التنفيذ من أيدي الذين لا يدينون بأحكام الإسلام الحنيف."⁽¹⁾

فالجماعة تعتبر مدرسة فكرية لا يقف تأثيرها عند حدود الدولة بل تعدى ذلك إلى المستوى العربي والإقليمي. لذلك كان يحظر عليها قبل الثورة تشكيل أحزاب ذات مرجعيات دينية بذريعة المحافظة على تماسك وتجانس المجتمع المصري. وعلى الرغم من ذلك فإن تأثيرها كان واسع الانتشار وبالتحديد جماعة الإخوان المسلمين التي توصف بالاعتدال والوسطية لأنها تحمل موقفاً متوازناً ومتكاملاً للرؤية الإسلامية، فهي تسعى للإمتداد داخل المجتمع مشكلة قاعدة إجتماعية تصل للأغلبية الساحقة، وتتناقض جماعة الإخوان المسلمين مع التيارات الأخرى المتشددة، فجماعة الإخوان أكثر مرونة، لكن المعطيات الداخلية، والخارجية للمجتمع المصري لم تستطع بلورة تيار إسلامي موحد في مصر بعد الثورة.⁽²⁾

إن ثورة الخامس والعشرين من يناير استطاعت أن تؤسس لعقد إجتماعي جديد كانت من أهم ابعادة السياسية والاجتماعية فتح المجال أمام تشكيل الأحزاب بغض النظر عن مرجعيتها سواء كانت دينية أم لا.⁽³⁾ فالحركات الإسلامية تسعى لتشكيل تيار واسع داعم في مصر بعد الثورة، على الرغم من أن الجماعات الإسلامية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين لم تطلق شرارة الثورة لكنها سارعت لإحتضانها، فظهر الصراع بين الجماعة وبين القوى والائتلافات الأخرى بسبب التعديلات على الدستور، فمن وجهة نظر المعارضة يرى هؤلاء أن الجماعة قالت أن رفض الاستفتاء وعدم المشاركة فيه حرام شرعاً.⁽⁴⁾

إن طبيعة المد الشعبي الذي تمتعت به جماعة الإخوان المسلمين ساعدها على تحقيق طموحاتها في السيطرة على السلطتين التشريعية والتنفيذية، فقد سيطرت على أغلبية مجلس النواب،

(1) الدلال، عبدالله سامي إبراهيم، الإسلاميون والديمقراطية في مصر عصف ورميم، (القاهرة: مطابع الشرطة ، الطبعة الاولى 2007م)، ص:14.

(2) حبيب، رفيق، الدولتان: الإسلاميون والدولة القومية، (مصر الجديدة: الشروق الدولية، الطبعة الاولى 2012م)، ص: 159.

(3) Ziad Munson: ISLAMIC MOBILZTON: Social Movement Theory and the Egyptian Muslim

Brotherhoodm, The Sociological Quarterly, Volume42, Number 4, pages 487-510.

(4) علام، محمد عبد الهادي، إسقاط نظام مايو 1971 والمشروع الأمريكي الصهيوني: ثورة 25 يناير الثورة مستمرة، (القاهرة: دار العين، الطبعة الاولى، 2012م) ص: 319.

وأوصلت مرشحها محمد مرسي إلى سدة الحكم في مصر. كذلك تقدم السلفيون العمل السياسي في مصر بعد الثورة ورفعوا شعار (من السياسة خوض السياسة) بدل شعارهم السابق (من السياسة ترك السياسة) فقد انتهج السلفيون في بداية الثورة نهج تحريم الخروج على الحاكم لأن ذلك مثار للفتنة، لكنهم عندما أدركوا انتصار الثورة، وسقوط نظام مبارك التحقوا بها بل ونسبوا لأنفسهم العديد من الإنجازات.(1)

إن الأمور عند السلفيين لم تتوقف عند الإدعاء بأنهم حققوا انتصارات على نظام مبارك بل وصلت فتاوى السلفيين إلى كل مناحي الحياة المصرية، وعلى سبيل المثال أفتوا بعدم جواز وجود قبطي، أو إمراة على رأس الحكم، وفرض النقاب على النساء، بالإضافة إلى هدم العديد من أضرحة الصوفيين، وقاموا أيضاً باقتحام العديد من المنازل بذريعة تطبيق شرع الله.(2)

كما نجد أن توجه السلفيين للسيطرة، لم يقتصر على الجانب الاجتماعي بل امتد إلى الجانب السياسي، فقد شاركت جحافل السلفيين في الاستفتاء الأول الذي أجراه المجلس العسكري على التعديلات الدستورية التي تمهد الطريق أمام الانتخابات البرلمانية والرئاسية، حيث أوجب السلفيون التصويت (بنعم) على التعديلات لأنها معركة بين الإيمان، والكفر وهو ما وصفه الداعية السلفي (محمد حسين يعقوب) بأنه (غزوة الصناديق) وهنا يظهر التحول في الوسيلة التي يستخدمها السلفيون في تحقيق ارتباطهم بالسياسة، التي تحقق لهم مكاسب الوصول إلى صنع القرار السياسي المصري.(3)

إن طبيعة المبادئ التي اعتمدت عليها الأحزاب السلفية غير ثابتة ويمكن الانقلاب عليها بكل سهولة تحقيقاً لتطلعات سياسية واقتصادية، فهم انقلبوا من الامتناع عن السياسة إلى الخوض في معتركها، وهذا يعني أن العديد من المواقف الأساسية والمرتكزات الفكرية لهم يمكن أن ينقضوا عليها لمجرد أنها تتعارض مع مصالحهم، وهذا يعود إلى طبيعة التنشئة والتربية القائمة على إقصاء الآخر، والطاعة العمياء لرموز التيار، فالفرد لدى جماعة السلفيين يتبع من هم أعلى منه دون إبداء أي نقاش، وقد استغل السلفيون المساجد والفتاوي، والرموز الدينية في الدعاية الانتخابية لانتخابات مجلس النواب الأول بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير.(4)

لقد فتحت ثورة الخامس والعشرين من يناير الباب على مصراعيه أمام الاسلاميين للهيمنة على السلطة التشريعية في مصر وخاصة حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان

(1) الحروب، خالد، (في مديح الثورة): النهر ضد المستنقع، (دار الساقى: بيروت الطبعة الاولى 2012م)، ص:97، ص:98.

(2) فتحي، شادي، الدولة الدينية في مصر، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد(185)، يوليو 2011م، ص:9.

(3) المرجع السابق، ص:9.

(4) زغلول، أحمد، تحليل الدعاية الانتخابية للسلفيين، الديمقراطيّة، العدد(45) كانون الثاني/يناير 2012م.تم الاسترجاع 2013/1/20.

<http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=785095>

المسلمين، فقد سيطر حزب الحرية والعدالة وإلى جانبه حزب النور السلفي على الاغلبية في مجلسي النواب والشورى، ويعود السبب في ذلك إلى أن جماعة الاخوان المسلمين لها باع طويل في العمل النقابي، والتنظيمي مما أتاح لها فرصة الانتشار الجغرافي في معظم محافظات مصر وخاصة بين أبناء الطبقة الدنيا والوسطى، التي عانت من سياسة مبارك، فكانت جماعة الإخوان هي البديل الذي ملأ الفراغ، بسبب تهميش الدولة للمواطن المصري. إضافة إلى أن الجماعة ذات قدرة مالية وتنظيمية عالية، يصاحب ذلك الضعف الشديد الذي عانت منه الأحزاب الأخرى التي خاضت الانتخابات البرلمانية المصرية.

إن صعود التيار الإسلامي في مصر، وسيطرته على البرلمان ورئاسة الجمهورية واللجنة التأسيسية، أظهرت مخاوف المواطن حول طريقة الحكم وكيفية التعامل مع أصحاب الأديان الأخرى، لاسيما بعد أن رفع الاسلاميون شعار(الاسلام هو الحل) فهذا الشعار واسع فضاء لا تدعمه أي برامج سياسية، واقتصادية واجتماعية تنهض بواقع المواطن المصري كما يقول خالد الحروب أحد معارضي الجماعة الإسلامية. (1)

إن الإخوان المسلمين عند تأسيس حزب الحرية والعدالة لم يكن لديهم برنامج تطبيقي يستطيع أن يخرج مصر من مأزقها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ويبلور سياسة خارجية واضحة مع المحيط الإقليمي والعربي. لذلك فقد أظهرت جماعة الإخوان المسلمين ممثلة بحزب الحرية والعدالة مرونة عالية في التعامل الواقعي مع الأوضاع السياسية على المستوى الاقليمي، والدولي ويعود السبب في ذلك إلى الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها مصر، كذلك حرصت على اكتساب تأييد المواطن المصري من خلال تأمين متطلبات حياته اليومية، وهدفها هو الاستمرار في كسب التأييد الشعبي لدعم وجودها في السلطة، لاسيما بعد الانتقادات التي وجهت إليها بسبب الهيمنة على تأسيسية الدستور ثم إجراء إستفتاء على مشروع الدستور دون أن يكون هناك إجماع وطني عليه، مما خلق حالة من الانشقاق داخل المجتمع المصري. لكن طبيعة العلاقة بين التيار الاسلامي ممثلاً بالإخوان المسلمين والتيارات الأخرى ظلت متوترة، بسبب التخوف من سيطرة الإخوان على السلطات في الدولة مما يحقق مقولة (أخونة) الدولة والمجتمع، وخاصة بعد أن سيطر التيار الاسلامي ممثلاً بالإخوان، وحزب النور السلفي على السلطة التشريعية التي تصدر القوانين لتنظيم المجتمع فقد صرح مسؤول في حزب النور بقوله: " وإذا مُكِّننا فسوف نقيم دولة الإسلام القائمة على الشورى، ومبايعة الحاكم مدى الحياة، ولا يوجد معارضة." (2)

(1) الحروب، خالد، (في مديح الثورة): النهز ضد المستنقع مرجع سبق ذكره، ص:103.

(2) بدوي، عادل، لماذا الخوف من الاسلاميين، موقع الخبر الاقتصادي، الاثني 5/ ديسمبر/2012م. تم الاسترجاع 20/2/2013م.

<http://www.eqtesady.com/site/index.php?>

يرى المعارضون لحكم الإخوان أن الجماعة تسعى للسيطرة على مصر بكل مقدراتها، ونتيجة لحجمها في الشارع، فقد أصبحت التيارات الأخرى خارج الإطار السياسي وحتى هذه اللحظة، ولم تستطع أن تجري تغييراً جوهرياً على بنية النظام السياسي السابق، فالعديد من الموالين للنظام السابق مازالوا يسيطرون على مؤسسات الدولة المصرية، والذي زاد الأمور سوءاً هو تعامل التيار الاسلامي مع الفقراء على أنهم محتاجون يجب تقديم المساعدة لهم وليس على أساس أنهم مواطنين.⁽¹⁾

وفي الجدل الدائر حول حكم الإخوان، يرى بعض الكتاب والمحللين ومنهم جمال أسعد أن جماعة الإخوان لم تستطع التمييز بين الحكم وبين الدولة، فهي تتعامل مع الحكم على أنه حق لها ولا يستطيع أحد أن ينتقدها، وهذا يرجعنا لمربع الحزب الواحد المهيم الذي يسعى لتحقيق مصالحه، وفي المقابل فإن الجماعة لا ترى أنه يجب عليها النهوض بمؤسسات الدولة المصرية بل على العكس تسعى لتسخير كل مؤسسات الدولة لتحقيق مصالحها، فهي أبقت على قوات الأمن التي قمعت المواطنين في عهد مبارك، بل زادت من حدة تعاملها مع المواطنين في أنها طلبت من قوات الأمن قمع المتظاهرين، وإنهاء المظاهرات التي تحيط بقصر الاتحادية، وتوفير الحماية لمقار حزب الحرية والعدالة من المتظاهرين الذين يرفضون الإعلان الدستوري والاستفتاء على الدستور، وبسبب عدم استجابة قوات الأمن لمطالب جماعة الإخوان بفض الاعتصام بالقوة أدى ذلك لإقالة وزير الداخلية اللواء أحمد جمال الدين، وهذا يدل على أن النهج الذي تتبعه جماعة الإخوان وهي على رأس السلطة يشبه إلى حد كبير سياسة الحزب الوطني الذي سقط بفعل قوة الشعب والجماهير.⁽²⁾

كذلك يرى أحمد عرفة في معارضته للإخوان، أن الإخوان استطاعوا أن يمرروا الدستور من خلال الاستفتاء الشعبي الذي لم يشارك فيه سوى (20%) من المصريين، ولم يحدد الرئيس مرسى شروط الموافقة على الدستور عوضاً عن وضع نسبة أكبر من (50%) حتى يصبح ساري المفعول، لكن سريان مفعول هذا الدستور بعد الثورة خلق شرخاً عميقاً بين مؤسسة الرئاسة التي أصبحت إخوانية وبين قوى المجتمع المدني والقضاء المصري من جهة أخرى، فقد قام مناصرو الإخوان بمنع القضاة من دخول المحكمة الدستورية العليا التي كانت تنتظر في الطعون المقدمة ضد

(1) نافعة حسن، الإخوان غير قادرين على حكم مصر ويسعون لوراثة الحزب الوطني، الشروق، 2013/1/4م. تم الاسترجاع <http://www.shorouknews.com/columns/view.ask> 2013/2/20م.

(2) أسعد، جمال، أخونه الدولة أم إفشالها، اليوم السابع، 15/يناير/2013م. تم الاسترجاع 2013/1/20م www.youm7.com/News.asp?NewsID=916638

مجلس الشورى واللجنة التأسيسية التي وضعت الدستور الذي أصبح ساري المفعول بتأييد (63%) من المصريين حسب النتائج التي أعلن عنها الإخوان.⁽¹⁾

وفي رؤية أخرى للكاتب إبراهيم عيسى المعارض للإخوان يقول: " أن السياسة التي ينتهجها التيار الإسلامي تقوم على إقصاء الآخر، وتوجيه التهم له لتصل حد التكفير والتخوين، وأصبح المسلمون في مصر يحتكرون الدين والسياسة " فالرئيس محمد مرسي نشر في بداية الثورة في أحد مواقع الإخوان على الإنترنت قوله: " أننا نعلم جيداً أنه لو قدر الله وفشلت الثورة فإن النظام كان سيعلق قادة الجيش والإخوان المسلمين على أعواد المشانق. " فهذا التصريح يدل على أن الثورة المصرية انتصرت بجدد الإخوان وليس للشباب الذين أشعلوا شرارتها أي دور فاحتكار الثورة ونتائجها هو الذي زاد حدة الصراع بين التيار الإسلامي وبين القوى الأخرى الفاعلة في المجتمع.⁽²⁾

كما يرى محمد مهدي (المعارض) أن السياسية التي ينتهجها التيار الإسلامي السياسي وعلى رأسها التيار السلفي أثار العديد من موجات العنف داخل المدن المصرية من خلال الاحتكاك بالأقباط والاعتداء على كنائسهم، وممتلكاتهم كما حدث في إحراق كنائس أطفح والمنيا وإمبابه، فقد تكررت موجات العنف الطائفي في مصر منذ أن تولى المسلمون سدة الحكم، وكانت نتائج تلك الأعمال لجوء مئات من الأقباط إلى السفارة الأمريكية لطلب المساعدة.⁽³⁾

إن برنامج جماعة الإخوان المسلمين التي أنبثق عنها حزب الحرية والعدالة قد اتصف بالغموض، مما أدى إلى حالة من الاضطراب، فعدم استقلال حزب الحرية والعدالة عن الجماعة أدى لنشوء حالة من التشنن في السياسة التي تصدر عن مكتب الإرشاد من جهة ومن حزب الحرية والعدالة من جهة أخرى.

كذلك نجد أن حزب الحرية والعدالة الذي وصل إلى سدة الحكم كمثل جماعة الإخوان لم يحدد موقفه من ترشح المرأة والأقباط للرئاسة، وإكتفى بالنص على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع. ولم يقدم الإخوان شيئاً حول النموذج الذي سوف يحكمون من خلاله مصر، فهم اتخذوا مسمى (حزب الحرية والعدالة) من أجل الاحتذاء بالنموذج التركي الذي استطاع بناء دولة مدنية

(1) عرفه، احمد دراج، للدولة: جماعة الإخوان تحولت إلى حزب وطني جديد، موقع الدولة.

<http://www.dawlanews.com/?z=pr&ID=39923&L=A>

(2) عيسى، إبراهيم، ألوان يناير، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، 2012م)، ص: 251.

(3) المهدي، محمد، عبقرية الثورة المصرية: تحليل نفسي وإجتماعي لأحوال المصريين قبل وبعد 25 يناير، (القاهرة: دار الشروق،

الطبعة الأولى، 2011م)، ص: 459.

ذات مرجعية دينية إسلامية تحقق من خلالها المواطنة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، لكن حزب الحرية والعدالة المصري لم يضع آليات وأسس لتحقيق ذلك في مصر.⁽¹⁾

لقد استطاعت ثورة الخامس والعشرين من يناير أن تخرق الأسس والقواعد التي قام عليها بناء جماعة الإخوان المسلمين فبعد الثورة ظهر جيل من الشباب المنضوين تحت لواء الجماعة يطالبون بنشر الديمقراطية داخلها والمطالبة بأن يكون لمجلس الشورى الحق في مراقبة ومتابعة أعمال مكتب الإرشاد.⁽²⁾

كما أن تسارع الأحداث وقصر المدة الزمنية لتسلم الجماعة السلطة بالإضافة إلى حجم التركة العظيم من انهيار مؤسسات الدولة والفقر، والبطالة وغيرها من الأسباب والموجبات، لم تسعف الجماعة في بلورة خطط إقتصادية حقيقية للنهوض بالأمة.

إن الإنتقادات، ومحاولات القوى الأخرى التقليل من حجم الانجازات ما هي إلا جزء من الحراك الإجتماعي الصحي الذي يمثل الديمقراطية، التي إنتقدها الشعب المصري طويلاً، وهي لبنه حقيقية في مجرى البناء الحقيقي لدولة القانون، إذ أن من الطبيعي أن تقوم الأغلبية على صياغة وإقرار المشاريع التي ترتأياها، وعند قصورها سنتولى القوى الأخرى التغيير، بما يحقق أهداف وغايات النظام الديمقراطي.

⁽¹⁾ حرب، أسامه الغزالي، الإخوان المسلمون عند مفترق طرق، الاهرام، 25/ مايو/ 2011م. (نسخة الكترونية)، تم الاسترجاع

<http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=785095>، 2013/2/20م.

⁽²⁾ سلامة، حسن، (السياسة): ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الدولة في مصر، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (187)، يناير 2012،

ص:9.

المبحث الرابع: الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللاحقة للثورة المصرية

التجاذبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين الحكم والمعارضة بعد الثورة. لقد شكلت ثورة (اللوتس المصرية) نموذجاً يحتذى، على المستوى العربي، فقد أثرت على الشعوب العربية بشكل واضح من خلال كسر حاجز الخوف من نظم الحكم، فقد اندلعت الثورة اليمنية، والسورية، والانتفاضة الشعبية في البحرين، فتلك الثورات طالبت بتحسين الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والثقافية لتحقيق العدالة الاجتماعية والمواطنة.

إن مرحلة ما قبل الثورة قادت إلى تطور الأوضاع السياسية في المجتمع المصري ما بعد الثورة من الناحية السياسية، فقد كانت أهم نتائج الحراك السياسي هي قدرة الشعب وخاصة الشباب على كسر حاجز الخوف الذي صنعه النظم الحاكمة لمصر عبر سنوات عديدة من الحكم الفردي الاستبدادي، فسقوط نظام مبارك يعني انتهاء الأسس والقواعد التي قام عليها، لتكوين عقد اجتماعي جديد يقوم على الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وبذلك تم الإقرار بشرعية الثورة التي أسست لحرية الاعتصام، والتظاهر للمطالبة بالحقوق التي نهبت في السابق.⁽¹⁾

إن انتصار الثورة أدى إلى أن يستعيد المصريون قرارهم، وقدرتهم على صناعة المستقبل، فقد أدرك المتظاهرون أن إعلان مبارك تنحيه لا يعني سقوط نظامه، لذلك أصر المعتصمون على الاستمرار في التظاهر من أجل تطهير جميع مفاصل الدولة ومؤسساتها من أتباع النظام، حيث قدم مبارك وأبنائه ووزير داخلية حبيب العادلي ورجل الأعمال أحمد عز وغيرهم للمحاكمة أمام القضاء المصري، وكان إصدار حكم على مبارك وحبيب العادلي من أهم إنجازات الثورة السياسية، وبهذا أثبت المصريون أن لا أحد فوق القانون. لكن الحكم المؤبد لم يلق صدقاً حسن عند العديد من أبناء الشعب المصري وخاصة أهالي الشهداء لذلك قدمت العديد من الطعون في حكم المحكمة، وقد قبلت محكمة النقض الطعون المقدمة في الأحكام الصادرة.⁽²⁾

البرلمان المصري الاول بعد الثورة:

استطاعت الثورة إلزام المحكمة بإصدار قرار بحل الحزب الوطني وتسليم مقاره وأمواله للدولة. وقد استطاعت الثورة المصرية أن تحل مجلسي الشعب والشورى التي جاءت بالتزوير، وإجراء العديد من التعديلات الدستورية التي فتحت المجال أمام انتخاب برلمان يعبر عن طموحات،

⁽¹⁾ عوني، مالك، سياقات إعادة البناء: هل يمكن أن تؤسس الثورة المصرية نموذجاً، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (187)،

يناير 2012م، ص:3.

⁽²⁾ الجزيرة مباشر مصر، قناة الجزيرة، 2013/1/13م.

ومطالب الشعب المصري، ولأول مرة استطاع المصري أن يحمي صوته من التزوير من خلال استخدام بطاقة الرقم القومي وليس البطاقة الانتخابية كما كان في السابق.⁽¹⁾

لكن أول برلمان أسس بعد الثورة كان عرضة للعديد من الطعون بسبب الخلط في القانون المطبق بين الثلثين للقوائم (الاحزاب) والثلث للفردى (المستقلين)، إضافة إلى أن نتائج الانتخابات أدت إلى حالة من البلبلة لدى المواطن المصري، فقد رأى البعض أن المجلس الذي سيطرت عليه الاغلبية الاسلامية هو مدخل لبناء دولة دينية شمولية تعيد إنتاج سيطرة الحزب الواحد المهيمن، وأن تيار الاسلام السياسي قد استغل جهل وعوز قطاعات واسعة من المصريين من أجل السيطرة على السلطة التشريعية، وقد استمرت حالة الترقب تحيط بأعمال المجلس وصلاحياته ودوره في صياغة أول دستور في مصر بعد الثورة، وموقعة من السلطة التنفيذية وعلى رأسها رئيس الجمهورية.⁽²⁾

وكانت أهم إنجازات البرلمان بعد الثورة :

(1) إصدار قانون لتكريم اسر الشهداء، والجرحى وزيادة المساعدات لهم، لتصل إلى (100 ألف) جنية.

(2) إصدار قانون يجعل الثانوية العامه عاما واحداً فقط بدلاً من عامين لتخفيف الأعباء على مليون أسرة مصرية وهدف ذلك تخفيف الاعباء الاقتصادية المتمثلة بالدروس الخصوصية والتقليل من العبء النفسي على الطلبة وذويهم.⁽³⁾

(3) إصدار قانون لتثبيت العمالة الموسمية والمؤقتة التي وصل عددها إلى (600) ألف ويصبح القانون ساري المفعول في 2012/6/30م.

(4) موافقة البرلمان على مشروع قانون الحد الأقصى والحد الأدنى للأجور بحيث يكون الحد الأقصى (35) ضعفاً للحد الأدنى وبقيمه لا تزيد على (50) ألف جنية ويبدأ الحد الأدنى للمؤهل المتوسط (700) جنية شهرياً والمؤهل العالي (85) جنيهاً تقريباً مع السعي المتواصل لربط الحد الأدنى بالتضخم وارتفاع الأسعار والوصول بالحد الأدنى إلى (1200)جنيه.

(5) إلغاء المادة (6) والتي تتيح لرئيس الجمهورية تحويل المدنيين إلى المحاكم العسكرية.

(1) النجار، زغلول، وابوداود، السيد، (ميدان التحرير): التحولات في مصر بين جذور الماضي وأفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص:268

(2) عوني، مالك، سياقات إعادة البناء: هل يمكن أن تؤسس الثورة المصرية نموذجاً، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد(187)،

يناير 2012م، ص:4

(3) فتحي، شيماء، أهم إنجازات برلمان الثورة 25 يناير، موقع علامات اونلاين، 2012/6/4م. تم الاسترجاع 2013/2/20م.

<http://www.alamatonline.net/13.php?id=32221>

(6) إعتقاد مشروع الجسر البري على خليج العقبة الذي يربط بين المملكة العربية السعودية، ومصر لتسهيل التبادل التجاري ونقل الحجيج.⁽¹⁾

(7) موافقة لجنة الاقتراحات والشكاوى على قانون يجيز محاكمة الوزراء؛ وذلك بتعديل القانون رقم (79) لسنة 1958 ليسمح بإضافة قانون محاكمة رئيس الجمهورية، والوزراء ومن في حكمهم.

(8) الموافقة على مشروع لحجب المواقع الإباحية الموجودة بكثرة على الشبكة العنكبوتية، بالإضافة إلى قانون الجهاز المركزي للمحاسبة بما يحقق الاستقلالية الكاملة، وحقه في تحويل المخالفات إلى النيابة العامة، وقانون الجمعيات، ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك قانون الحريات النقابية العمالية، ومشروع قانون بشأن قانون حماية المستهلك الصادر تحت رقم (67) لسنة 2006، وتم التقدم بمشروع نقابة الإعلاميين وكذلك ميثاق شرف للإعلام.⁽²⁾

أما خطاب المعارضة، فقد كان قاسياً، حيث اتهم السلطة السياسية بأنه تيار سيطر على مقاليد الحكم والتشريع في مصر ولم يستطع أن يعيد إنتاج منهجه وخطابه السياسي ليصبح قادراً على إستيعاب الاختلافات، والتعددية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، حيث يتهمه بالخلط في تطبيق نموذج الدولة الدينية والدولة المدنية وعلى إثره برزت بوادر الدولة الدينية وتراجع دور القوى الليبرالية والمدنية.⁽³⁾

ويستطرد المعارضون في اتهاماتهم وتخوفاتهم من أن الظروف السياسية غير المستقرة التي عانت منها مصر في الفترة الانتقالية أسست لعقد إجتماعي جديد يقوم على النموذج (الايرواني الوهابي) حيث يؤكد المعارضون أن جماعة الإخوان المسلمين اتخذت من النموذج الايرواني الشيعي سمة وجود ومرجعية عليا تظهر من خلال الهيكل التنظيمي للإخوان وعلى قمته المرشد الأعلى، ويأخذ من النموذج (الوهابي السني) فكرة تطبيق الحدود في الاسلام ويظهر ذلك من خلال التوجه السلفي المتحالف مع جماعة الإخوان.⁽⁴⁾

إن الأزمة التي تعيشها السياسة المصرية، هي وليدة المرحلة الانتقالية التي حكم فيها الجيش، فتلك المرحلة وصفت بالفوضى وعدم الثقة بين الأطياف السياسية التي لم تصل إلى توافق

(1) فتحي، شيماء، أهم إنجازات برلمان الثورة 25 يناير، مرجع سبق ذكره.

(2) المصدر نفسه.

(3) سلامة، حسن، السياسة: ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الدولة في مصر، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (187)، يناير 2012،

ص:8

(4) المرجع السابق، ص:8.

حول الإجراءات التي يجب إتخاذها لبناء معالم نظام سياسي جديد. وقد ازدادت حدة الإحتقان الداخلي بين القوى السياسية المصرية الفاعلة بعد الثورة بسبب تبادل الإتهامات بين الطرفين (القوى المدنية وقوى تيار الاسلام السياسي) وأصبح كل طرف يتهم الآخر بأنه السبب في عدم القدرة على تجاوز المرحلة لتحقيق مطالب الثورة، ومع زيادة التراشق الإعلامي ظهرت بوادر الفتنة المفتعلة كأحداث كنيسة إمبابية واحداث ماسبيرو.⁽¹⁾ اضافة إلى تجاوز القانون، فقد عملت جماعة الإخوان المسلمين على حشد مؤيديها حول المحكمة الدستور التي كانت تنظر في الطعون المقدمه ضد اللجنة الدستورية وشرعية مجلس الشورى ومنعت القضاء من الدخول إلى المحكمة في الوقت الذي اجتاحت المعارضة شوارع المدن المصرية وميادينها.⁽²⁾

إن عمق الانشقاق بين المؤيدين لسياسة الرئيس محمد مرسي والمعارضين أجبرت القوى المدنية المعارضة على تشكيل (جبهة الانقاذ)، وهي ترى أن مسؤولية إخراج مصر من مأزقها السياسي، وأزمته السياسية هي من مسؤوليات رئيس الجمهورية، والحكومة التي شكلها، لان الرئيس والحكومة لم يحققا أيًا من الوعود التي قُطعت لتحقيق مطالب الشعب. وترى الجبهة أن الحكومة قد أخفقت في حل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها مصر، وزادت من حالات الانفلات الأمني فقد ظهرت حالات تم الاعتداء فيها على المواطنين والعسكريين مثل حادث قوات الأمن في سيناء التي قتل فيها (6) من افراد الجيش،⁽³⁾ كذلك مشكلة السكك الحديدية التي أودت بحياة العشرات من المصريين وآخرها الحادث الذي تم يوم الاربعاء 2013/1/16م الذي قتل فيه عشرة من أفراد الأمن.⁽⁴⁾

السياسة الخارجية بعد 25 يناير.

أما على الصعيد الخارجي فقد استطاعت ثورة الخامس والعشرين من يناير أن تكسر حالة الجمود التي تخيم على العلاقة بين مصر وايران فقد صرح وزير الخارجية المصري نبيل العربي: "مصر بصدد فتح صفحة جديدة مع كل الدول بما فيها إيران" فتم تشكيل وفد دبلوماسي مصري للسفر إلى إيران من أجل التمهيد لإعادة العلاقات، وتهدف إيران من إعادة العلاقة مع مصر إلى كسر الحصار الدولي المفروض عليها بسبب برنامجها النووي مستغلة في ذلك موقع

(1) سلامة، حسن، السياسة: ثلاثة سيناويوهات لمستقبل الدولة في مصر، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

(2) حديث الثورة، قناة الجزيرة، 2012/11/22م.

(3) محمود، عسكر، 20 منطقة صناعية مهددة بسبب الاحداث سيناء، اليوم السابع، السبت 20/ أغسطس /2011م. (نسخة الكترونية).

www.youm7.com/News.asp?NewsID=916638

(4) ابو سعده، عبد العزيز، حمزاوي: انفراد السلطة الحاكمة سبب الازمة السياسية والرئيس يتحمل مسؤولية سياساته، موقع المحيط،

الاربعاء 2013/1/16م. تم الاسترجاع 2013/2/20م. <http://www.moheet.com>

مصر الاستراتيجي ومكانتها الإقليمية وشبكة العلاقات التي تتمتع بها، خاصة بعد النفور العربي من إيران بسبب قيامها بمحاولة التوسع إقليمياً على حساب دول الجوار وخاصة في البحرين، كما وتهدف في إرجاع العلاقة مع مصر إلى تخفيف الضغط العالمي على حلفائها في الهلال الخصيب.⁽¹⁾

وقد عرض الرئيس الإيراني على الوفد الدبلوماسي المصري الذي زار إيران ان تقوم إيران بتقديم الدعم المالي واستثمارات في مصر بقيمة الدعم الذي تتلقاه من الولايات المتحدة الأمريكية، لأن التحالف مع إيران سينهي التبعية المصرية للولايات المتحدة.⁽²⁾

وفي جانب آخر فقد توترت العلاقة بين مصر وإسرائيل بعد أن قام المتظاهرون بإلقاء القبض على جاسوس إسرائيلي شارك في المظاهرات التي خرجت ضد مبارك، وقد زادت حدة الإحتقان بين الطرفين بعد قيام حرس الحدود الاسرائيلي بإطلاق النار على شرطة وقوات أمن مصرية على الحدود مع مصر أثناء مطاردة الجيش الاسرائيلي لمنفذي هجوم إيلات، حيث أستشهد في الحادث ثلاثة من الأمن المصري، وعلى أثرها خرجت المظاهرات بإتجاه السفار الاسرائيلية حيث طالب المتظاهرون بطرد السفير الإسرائيلي وإعادة النظر في إتفاقية كامب ديفيد.⁽³⁾

الوضع الاقتصادي بعد 25 يناير.

أما من الناحية الإقتصادية والاجتماعية فقد كانت التركة الإقتصادية عظيمة، حيث قام نظام مبارك على الخصخصة وبيع ممتلكات القطاع العام. فقد رفعت ثورة الخامس من يناير شعار (عيش، حرية، عدالة إجتماعية) وكان من الضروري القيام بإصلاحات على هيكل مؤسسات الدولة بعد الثورة من أجل تحقيق هذه الشعارات، وتوفير الامن الذي يحقق المزيد من الاستثمارات المحلية والاجنبية، و الذي يحقق فرص عمل جديدة لمئات الشباب الذي أنهكهم الفساد والبطالة. إلا أن الوقت وحجم التركة لم يسعف الثورة في تغيير الوضع الاقتصادي ويعود السبب في ذلك إلى سوء إدارة المجلس العسكري والحكومات التي جاءت بعد الثورة أي قبل الانتخابات وذلك في الفترة الانتقالية التي ركزت على تلبية المطالب الاجتماعية للمواطنين، وإضافة إلى الأوضاع السياسية

⁽¹⁾ عبد العزيز، ياسر، ما بين مصر وإيران، المصري اليوم 14/ديسمبر/2008.(نسخة الكترونية) تم الاسترجاع.

<http://www.almasry-alyoum.com>.

⁽²⁾ نجاد يعترز إعادة العلاقات مع مصر، موقع الجزيرة نت، 1 /يونيو /2011. <http://www.aljazeera.net>.

⁽³⁾ سالم، عبد الحليم، إستشهاد وإصابه ثلاث شرطييين مصريين برصاص إسرائيلي على الحدود المصرية، اليوم السابع، 18/

اعسطس/2011م.(نسخة الكترونية) تم الاسترجاع 20/2/2013. www.youm7.com/News.asp?

المتأزمه التي تمر بها مصر مما أدى لحالة من القلق لدى المستثمرين سببه عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي انعكس سلباً على الاقتصاد.⁽¹⁾

ومما زاد الامور الاقتصادية سوءاً هو كثرة الوعود التي قطعتها الحكومات قبل الانتخابات في ظل المجلس العسكري للمواطنين وخاصة لفئة العمال، والتي لم يحقق منها شيء مما دفعهم إلى الاضراب، فقد وعد وزير المالية بإجراء العديد من التعيينات الحكومية التي لم تتحقق، كذلك تصريح وزير التضامن الاجتماعي عن فشل إقتصاد السوق الحر، وكما زاد من حدة الأزمة الاقتصادية قيام المجلس العسكري بطلب قروض للحكومة من البنوك المحلية بدلاً من اللجوء إلى المنظمات الدولية، فعملية طلب القروض داخلياً أدت إلى زيادة الديون الداخلية وعجز البنوك عن تمويل الاستثمار الخاص مما أدى إلى تفاقم المشكلة الاقتصادية التي زادت حدتها بسبب عودة العمال المصريين الذين كانوا في ليبيا بعد أندلاع الثورة الليبية، إضافة إلى تراجع السياحة والملاحة في قناة السويس.⁽²⁾

أثناء الفترة الانتقالية تراجع الاقتصادي المصري بشكل متسارع فقد حذر تقرير أمريكي نشرة موقع (فروننت بيدج) من حصول مجاعة في مصر لأن (40) مليون مصري من أصل (82) مليون يعيشون تحت خط الفقر، وأضاف التقرير إلى أن الاضطرابات السياسية أدت إلى تقليل الاهتمام الحكومي بالفقراء وتوفير الغذاء لهم فمصر من أكثر الدول إستيراداً للقمح، والذي زاد الامور سوءاً الضائقة المالية التي تعانيها مما هدد بعدم توفر الاموال لإستيراد المواد الغذائية وخاصة القمح بسبب تراجع إحتياطي العملة الصعبة في البنك المركزي إلى (10) مليار فقط.⁽³⁾

وقد إرتفع الدين الداخلي والخارجي المصري بعد الثورة ليصل الخارجي لحوالي (34.9) مليار دولار بسبب إرتفاع اسعار صرف العملات المقترض بها أمام الدولار، أما الديون المحلية الداخلية فقد وصلت إلى (1044.8) مليار جنية، فنسبة إستدانته الحكومة منها بلغ (77.3%) و الهيئات العامة الاقتصادية بنسبة (6.4%)، والبنك الاستثماري القومي (16.3%).⁽⁴⁾

(1) النابلسي، أحمد محمد، (ثورات ملهوفة): قراءة مستقبلية للتحويلات الشعبية العربية، (بيروت: التنوير للطباعة والنشر ومركز دلنا للأبحاث المعمقة، 2011م)، ص: 241.

(2) غنيم، احمد فاروق، إقتصاد: إصلاح مؤسسي لتفعيل السوق الحر، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (187)، يناير 2012، ص: 11.

(3) براء، أحمد، تقرير أمريكي يحذر القاهرة من مجاعة محتملة في الفترة القادمة، اليوم السابع، السبت 15/أكتوبر/2011م. تم

الاسترجاع. www.youm7.com/News.asp?NewsID=91663

(4) يعقوب، أحمد، البنك المركزي المصري إرتفاع الديون الخارجي إلى 34.9 مليار دولار، اليوم السابع، الاثنين 3/أكتوبر/2011م.

(نسخة الكترونية) تم الاسترجاع، www.youm7.com/News.asp?NewsID=916638

وقد أظهر التقرير الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء إلى ارتفاع نسبة الإفلاس بين الشركات، والأفراد خلال الفترة الواقعة بين يناير ومايو 2011م لتصل إلى (57) مقارنة ب (17) حالة خلال نفس الفترة من عام 2010م.⁽¹⁾ إن تراجع السياحة وإنخفاض تدفقات رأس المال للاستثمار وهروب الأموال للخارج، أدى إلى تناقص الاحتياطيات من حوالي (36) مليار دولار إلى أقل من (20) مليار دولار نهاية أكتوبر 2011م.⁽²⁾

انعكست الأوضاع الأمنية السيئة سلباً على الإقتصاد المصري وخاصة في منطقة سيناء التي تعتبر أكبر مصدر للدخل المصري، فالعمليات التي قامت بها مجموعات مجهولة في شمال سيناء، والعريش أثرت على أربع قطاعات إقتصادية في مصر، وهي السياحة، والصناعة والبورصة، وقناة السويس، أما أثرها على قطاع السياحة فأدى إلى تراجع ملحوظ في نسبة السياح الذين يقصدون سيناء والذي بلغ عددهم (3.5) مليون سائح، وينفقون ما يقارب (4) مليار سنوياً، وظهر أيضاً أثر تلك العمليات على الصناعة من خلال إغلاق معبر العوجا الذي يربط بين مصر وإسرائيل فمعبر العوجا تنقل من خلاله بعض المنتجات الاسرائيلية التي تدخل في الصناعات المصرية المصدرة للولايات المتحدة (تطبيقاً لاتفاقية الكويز)، فمنطقة سيناء يوجد فيها حوالي (12) منطقة صناعية تضم (717) مصنعاً يصدر منتجاته للولايات المتحدة، وتقدر عائداته بحوالي (11) مليار و(796) مليون جنيه سنوياً. ويظهر أثر تلك العمليات أيضاً على الملاحة في قناة السويس التي تدخل إلى مصر سنوياً حوالي (4.1) مليار جنيه، فتلك العمليات تهدد الأمن وتدفع السفن إلى طرق أخرى، كذلك تجعل مصر عرضة للتدخل الاجنبي، بذريعة حماية قناة السويس التي تعتبر ممراً دولياً.⁽³⁾

وقد تكررت أعمال العنف التي تؤثر سلباً على الإقتصاد المصري ففي 2012/8/5م قام جهاديون بإطلاق النار على جنود مصريين على حاجز في منطقة رفح المصرية مما أدى إلى إستشهاد (13) جندياً وإصابة (6) من قوات الشرطة.⁽⁴⁾

(1) ضياء، منى، في خمس أشهر ارتفاع معدلات الإفلاس النهائي بين الشركات والأفراد بنسبة 3.235%، اليوم السابع الجمعة 1/

يوليو/2011م. www.youm7.com/News.asp?NewsID=91663

(2) الببلاوي، حازم، أربعة شهور في قفص الحكومة، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الاولى، 2012م)، ص: 19.

(3) محمود، عسكر، 20 منطقة صناعية مهددة بسبب الاحداث سيناء، اليوم السابع، السبت 20/ أغسطس/2011م. (نسخة الكترونية).

www.youm7.com/News.asp?NewsID=916638

(4) الجزيرة مباشر مصر، قناة الجزيرة، 2012/8/5م

ثورة 25 يناير وحقوق العمال.

أما فيما يخص العمال بعد الثورة، فمع زيادة حدة الأزمة الاقتصادية في مصر زادت بشكل مطرد الاضرابات التي يقوم بها عمال المصانع المصرية، فقد قام عمال منجم السكر بالاعتصام والاضراب لمدة إسبوعين للضغط على الحكومة من أجل تحقيق مطالبهم في تحديد السقف الأعلى، والأدنى للأجور وقد تكررت عملية الاعتداء على العمال، فقد أشار تقرير أصدره المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى أنه تم رصد العديد من حالات الاعتداء تلك، فقد رصد حوالي (59) حالة فصل تعسفي، و (13) حالة إيقاف عن العمل، كما رصد التقرير حالة واحدة لإنهاء عقود العمل لأكثر من (200) عامل مرة واحدة، وكذلك (3) حالات تم فيها الاعتداء بالضرب على العمال و (39) حالة حبس وتحويل للمحكمة التأديبية، وأكثر من حالة تم فيها التهديد بتطبيق قانون تجريم الإعتصامات والاضرابات.⁽¹⁾

وقد تعرض العديد من العمال بعد الثورة للفصل التعسفي والإيقاف عن العمل، ومثال ذلك عمال شركة لاشين للبلاستيك، وعمال المطابع الخاصة التابعة للهيئة العامة للكتاب، وأضاف التقرير إلى انه تم إنتهاك حق أحد العمال في شركة سوميد لانه يطمح لتشكيل لجنة نقابية مستقلة، وتم فصل ما يقارب (42) عاملاً في شركة ميجا تكستيل لأنهم يطالبون بحقوقهم، وحقهم في تنظيم إضرابات داخل المصنع. اضافة إلى ذلك فقد تعرض عمال شركة كيما أسوان لتهديد من الحاكم العسكري بتطبيق قانون تجريم الاعتصامات والإضرابات، ثم تطبيق سياسة العقاب الجماعي على العمال حيث تم إغلاق بعض المصانع، مثل إغلاق مصنع العامرية للغزل والنسيج ومصنع أبو السباع بالمحلة الكبرى، وعلى الرغم من محاولات قمع العمال إلا انه انضم ما يقارب (1.5) مليون منهم لحوالي (160) نقابة عمالية للمطالبة بحقوقهم. ولم يقتصر التعدي على العمال في الشركات والمصانع بل إمتد ليشمل الاطباء فقد تم تحويل (29) طبيباً من مشفى الدعاة للنياحة التأديبية بسبب مشاركتهم في الاضراب العام الذي نظمه للجنة العليا لإضراب الأطباء.⁽²⁾

وفي خضم التجاذبات السياسية على خلفية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية نشرت صحيفة اليوم السابع نقلاً عن صحيفة إسبانية أن جماعة الاخوان المسلمين يسعون للسيطرة على كل مقدرات مصر وخاصة بعد سيطرتهم على السلطتين التشريعية والتنفيذية، حيث أوضحت صحيفة (لابانجوارديا) الإسبانية أن الرئيس محمد مرسي حصل على الشرعية الانتخابية لكنه ورث مبادئ السلطة الاستبدادية التي كانت في عهد مبارك، وأن فشل الاخوان في السيطرة على الدولة سوف

⁽¹⁾ مصطفى، أحمد وأحمد حماده، تقرير حقوقي يؤكد استمرار معاناة عمال مصر بعد الثورة، 59 حالة فصل تعسفي وتحويل المئات

للمحاكم التأديبية والضرب البدني من المسؤولين أحدث حلقات مسلسل انتهاك حقوق الطبقة العاملة،

اليوم السابع، الاربعاء 2/ نوفمبر/2011م. www.youm7.com/News.asp?NewsID=91663

⁽²⁾ المرجع السابق.

يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. وأشارت الصحيفة إلى التقرير الذي صدر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان التي أوضحت أن اول (200) يوم من حكم مرسي سجل رقماً قياسياً في ملاحقة الصحفيين وتكيبيل الحريات بذريعة إهانته الرئيس، فعهد مرسي شهد حوالي (24) قضية وبلاغ ضد صحفيين، وهذا الرقم قد تجاوز الرقم الذي كان موجوداً في عهد مبارك أربع أضعاف.⁽¹⁾

25 يناير وحقوق المرأة.

أما فيما يخص المرأة، فقد تصدرت المعارضة قائمة المنددين بحقوق المرأة، فقد تحدثت عن عملية الانقاص من حقوق المرأة المصرية، وقالت أن المرأة قد تعرضت للضرب والسحل، والعنف بكل أشكاله أثناء مظاهرات محمد محمود، ومجلس الوزراء بالإضافة إلى استخدامها كديكور في حكومات ما بعد الثورة، حيث حصلت على ثلاث حقائب في حكومة عصام شرف، وحقبية وزارية واحدة في حكومة الجنزوري، كما أوردت أن حق المرأة قد أنقص أيضاً في اللجنة المشكلة لتعديل الدستور الذي أجري عليه الاستفتاء في 19/ مارس/2011م، وفي اللجنتين التأسيسيتين اللتين تم تشكيلهما لإعداد مشروع الدستور ففي الجمعية الاولى كان تمثيل المرأة (6) نساء وفي الثانية (7) أغلبهن ينتمين لتيار الاسلام السياسي.⁽²⁾

اضافه إلى ذلك فإن المرأة لم تحصل على حقها في انتخابات البرلمان المصري، وأضافت أن أي مرشحة لم تصل في التنافس على المقاعد الفردية من أصل (351) مرشحة وفوز (9) نساء على القوائم الحزبية من أصل (633) مرشحة. وحصلت المرأة على حقيبتين وزاريتين في حكومه هشام قنديل وتلك الحقائب هي حقائب خدمية، أما فيما يتعلق بوعود الرئيس مرسي بوضع المرأة كنائب للرئيس فلم يحقق حيث إكتفى بوضع (3) نساء في الفريق الرئاسي منهنما إثنين ينتميان لجماعة الاخوان.⁽³⁾ وفيما زاد أوضاع النساء سوءاً هو زيادة التحرش بالنساء، فقد عادت تلك الظاهرة بشكل مدهش ضد المتظاهرات منذ 8/مارس/2011م، وقد زادت حدة العنف ضد النساء مع تحقيق تيار الاسلام السياسي الفوز بالسلطتين التشريعية والتنفيذية فقد صرحت أمينة لجنة المرأة

⁽¹⁾ شوقي، فاطمة، صحيفة إسبانية: مرسي يتمتع بشرعية انتخابات ديمقراطية لكنه ورث بقايا دولة مبارك الاستبدادية.. والإخوان المسلمون ترغب في فرض سيطرتها على الشرطة والإعلام لتطبيق برنامج اقتصادي وسياسي واجتماعي معين، اليوم السابع، الاثنين 21/يناير/

2013م. www.youm7.com/News.asp?NewsID=916638

⁽²⁾ داود، وفاء، 25 يناير 2013م ثورة للمرأة المصرية، اليوم السابع، الاثنين 14/يناير/2013م.

www.youm7.com/News.asp?NewsID=916638

⁽³⁾ المرجع السابق.

بحزب الحرية والعدالة بأنه لا يحق للمرأة التظاهر طالما لها أب أو أخ أو زوج، كان هذا من وجهة نظر الدكتورة نفين مسعد.⁽¹⁾

25 يناير والاقباط المصريين.

أما على صعيد الأقباط في مصر فعلى الرغم من أن الاقباط كانوا مشاركين إلى جانب المسلمين في ثورة الخامس والعشرين من يناير التي اطاحت بالرئيس مبارك، إلا أنهم يشعرون بحالة من عدم الثقة والارتياح عن النتائج السياسية والاقتصادية والأمنية التي نتجت عن الثورة، وخاصة بعد صعود شعبية تيار الاسلام السياسي وخاصة الجماعة السلفية، فهم يشعرون بأنهم مهددون في بقائهم ووجودهم كقوة أساسية في نسيج المجتمع المصري، ففي المرحلة اللاحقة للفترة الانتقالية وقعت صدمات دامية بين الاقباط والمسلمين نتج عنها العديد من القتل والجرحى وخاصة في مناطق الصعيد والريف. وقد زادت حالة التوجس والترقب لدى المسيحيين الاقباط بعد سيطرة الاسلام السياسي (جماعة الاخوان والسلفيين والجماعة الاسلامية) على السلطتين التشريعية والتنفيذية واللجنة التأسيسية لوضع الدستور التي وضعت مشروع الدستور لأول في مصر بعد الثورة على الرغم من انسحاب ممثلي التيار المدني وممثلي الكنائس المسيحية في مصر. فقد كان السبب الرئيسي للانسحاب هو المادة (219) التي تقود لأخذ أكثر التفسيرات تشدداً في تفسير الشريعة.⁽²⁾

كما عمل أعداء الثورة والمندسين على الجانب الطائفي عبر نشرات وأكاذيب زادت المخاوف لدى الاقباط وخاصة ما تم نشره على المواقع الالكترونية لهيئة الشريعة للحقوق والاصلاح والتي جاء فيها "عدم جواز تهنئة المسيحيين بأعيادهم الدينية" وقد نشرت صحيفة الوطن أفاويل لأحد مؤسسي هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر قال فيها "سندعو الاقباط لدخول الاسلام على ابواب الكنائس، والقبطية يجب ان ترتدي الحجاب حتى ولو كانت غير مقتنعة".⁽³⁾

وبناءً على حالة الشردمة والمساحة الواسعة لتناقل الشائعات سواء كانت حقيقية أم لا فقد صدرت تقارير عن المركز المصري لحقوق الانسان أن ما يقارب (100) الف قبطي تقدموا بطلبات هجرة للخارج بعد اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير، منها (10) الآف بعد ظهور

(1) مسعد، نفين، كي لا تكون ثورة ضد مبارك والنساء معاً، الشروق، الخميس 26/ابريل/2012م. تم الاسترجاع 20/2/2013م. (نسخة

الكترونية) <http://shorouknews.com>.

(2) القدس العربي، اقباط مصر اقل شعورا بالأمان في اول ميلاد تحت حكم الاسلاميين، 6/1/2013م. تم الاسترجاع 20/2/2013م)

نسخة الكترونية) <http://www.alquds.co.uk/index.asp>?

(3) المرجع السابق.

النتائج الأولية لانتخابات البرلمان المصري التي سيطر عليها الاسلاميون، وزيادة تصريحات السلفيين بضرورة أن يدفع المسيحيون الأقباط الجزية لانهم ليسوا من أهل البلاد.⁽¹⁾

إن تلك التصريحات تتناقض مع تصريحات رئيس مجلس الشعب سعد الكتاتني: "أخطأ كل من يظن ان الاخوان المسلمين في حال فوزهم في البرلمان سيقوموا بكبت الحريات العامة، وأن حزب الحرية والعدالة حل محل الحزب الوطني المنحل" وأضاف: "ترحب بسن تشريع يضمن حقوق الاقباط في الاحوال الشخصية، وأتذكر حينما كنت في برلمان 2005م قلت لأحد الاقباط أن يعد قانوناً لضمان حقهم في الاحتكام لتشريعتهم فيما يخص الاحوال الشخصية، وعرضت أن تقدمه الهيئة البرلمانية للاخوان المسلمين، لكنه لم يعد التشريع ونحن مستعدون لهذا حالياً."⁽²⁾

وقد أكد الرئيس محمد مرسي في تصريحات له أن مفهوم الدولة الدينية غير وارد في سياسته، وأن مفهوم الدولة الدينية كان موجوداً خلال فترات الحكم الإسلامي لكنه عندما يتحدث عن مفهوم الدولة يقصد الدولة المدنية، وأكد على أن جميع المواطنين متساوون، والأقباط مواطنون مصريون كغيرهم من المواطنين، وتم تعيين (15%) من الاقباط في مجلس الشورى وهذا يحدث لأول مرة في مصر، وأن الدستور الجديد أتاح لهم ولأول مرة الإحتكام لشرائعهم في الاحوال الشخصية. وقد أكد الرئيس المصري محمد مرسي على أن أعمال العنف التي وقعت بين الاقباط والمسلمين لم تكن لأسباب طائفية بل اجتماعية.⁽³⁾

إن تحقيق اهداف الثورة السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير ممكنه في ظل بقاء نفس الظروف التي كانت موجودة في عهد الرئيس مبارك، والتي تتمثل في إنخفاض معدل الانتاج والاستثمار وتراجع السياحة التي نتج عنها أزمة اقتصادية متفاقمة، اضافة إلى الاعتصامات الفئوية والحزبية التي أدت إلى تدهور الاوضاع السياسية.

(1) حسنين، صبري، هجرة الأقباط دوافع إقتصادية يعززها الخوف من حكم الإسلاميين، إيلاف يومية إلكترونية، الجمعة 9/

ديسمبر/2011م. www.elaph.com/Web/news/2011/12/701273.html?entry

(2) حزب الحرية والعدالة: الاقباط شركاء والاخوان لن يفرضوا الحجاب ولن يمنعوا الخمر، جريدة كل المصريين الاقباط متحدون

المصريين متحدین، العدد(2605)، السبت 10/ديسمبر/2011م. (نسخة الكترونية) تم الاسترجاع 2013/2/20م

. <http://www.copts-united.com/Arabic2011/Article.php?I=1014&A=4840>

(3) أخبار مصر: الرئيس محمد مرسي لن تقوم دولة دينية في مصر، موقع الاقتصادي، الاحد 20/يناير/2013م.

http://www.yemeneconomist.com/index.php?option=com_content&view=article&id=289

المبحث الخامس: المواقف الإقليمية والدولية من الثورة المصرية.

لقد أبهرت الثورة المصرية العالم لعدة أسباب كان أهمها استخدام طرق المقاومة السلمية من أجل إسقاط الدولة البوليسية القمعية التي مكثت ثلاثين عاماً مستخدمة شتى وسائل التهيب والتخويف ضد المواطنين، فلقد استطاعت ثورة الخامس والعشرين من يناير أن تكسر حاجز الخوف الذي سكن قلوب المصريين بسبب حكم العسكر، الذي كان يسيطر على كافة مقدرات البلاد، وقد استشرى الفساد في كل مفاصل الدولة المصرية التي تحولت إلى دولة رخوة تعصف بها المتغيرات الداخلية والخارجية، في ظل غياب دور فاعل لنظام يحقق الاستقرار للمواطنين. لهذا شكل اندلاع الثورة حالة من الصدمة لنظام مبارك التي وصفها بأنها زوبعة في فنان، وسرعان ما تنتهي دون أن تكلف النظام سوى إنزال قوات الامن المركزي لقمع المتظاهرين لكن استمرار، واستبسال المتظاهرين في التوافد على ميدان التحرير، وخروج المليونيات في كافة أنحاء مصر أدت لحالة من الفزع والذعر للنظام وأتباعه من جهة ولل قوى الخارجية الداعمة له من جهة أخرى. وقد تفاوتت مواقف الدول من الثورة، وفيما يلي ملخص لهذه المواقف.

الموقف العربي من الثورة:

موقف دولة الإمارات العربية المتحدة:

ظهر موقف الإمارات العربية في تصريح لولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان بقوله: " ضرورة أن تكون المرحلة الانتقالية في مصر سلسلة ومنظمة من خلال المؤسسات الوطنية مع الأخذ في الحسبان المتطلبات الدستورية للمرحلة القادمة." (1)

موقف المملكة العربية السعودية.

ظهر موقف متذبذب وغير واضح، وغير مستقر للمملكة العربية السعودية اتجاه ما يجري في مصر، فقد صرح الملك عبدالله بن عبد العزيز بقوله: " بعض المندسين بإسم حرية التعبير بين جماهير مصر الشقيقة، نفثوا أحقادهم تخريباً وترويعاً، وحرقاً في محاولة لإشعال الفتنة الخبيثة." لكن سرعان ما تغير الموقف السعودي الذي قدم عرضاً لنظام مبارك بأن المملكة سوف تقدم معونات لمصر بدلاً من المعونات الأمريكية إذا إستمرت الضغوط الأمريكية لإجبار النظام على التنحي.(2) وقد دعمت المملكة عملية الانتقال السلمي للسلطات في مصر بعد تنحي مبارك وكررت

(1) صحيفة الشرق الأوسط، 9/ فبراير/2011م. تم الاسترجاع 20/2/2013م. www.aawsat.com

(2) رسلان، هاني، الموقف الدولي والعربي من ثورة 25 يناير في مصر:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 27/فبراير/2011م (نسخة الكترونية) تم الاسترجاع 20/2/2013م <http://studies.aljazeera.net>

المملكة رغبتها في تقديم الدعم المالي لحكومة تسيير الأعمال لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد المصري.⁽¹⁾

موقف قطر:

لقد كان نظام مبارك يرفض التدخل القطري في العديد من القضايا، لاسيما بعد زيادة نفوذ قطر على حساب تراجع دور مصر العربي، والإقليمي بسبب إتفاقية كامب ديفيد، فقد كان مبارك وحزبه ينظر إلى أن تغطية قناة الجزيرة لأحداث مصر على أنها تحريضية، وخاصة بعد إنحياز القناة بشكل كلي للثورة ومطالبها. وبعد تنحي مبارك، وانتقال السلطة إلى المجلس العسكري زار أمير قطر مصر، وكان أول زعيم عربي يزور القاهرة بعد الثورة.⁽²⁾

موقف السودان:

برز موقف السودان بعد تنحي مبارك، فرحب الرئيس السوداني بالثورة ونتائجها، وقد ركز البشير على أهمية أن تعيد الثورة لمصر أهميتها الإقليمية. وقد زاد إهتمام المسؤولين السودانيين بما يجري في مصر بعد الثورة خاصة بعد بروز ملامح سيطرة التيار الاسلامي على الحياة السياسية المصرية.

موقف تونس:

اتسم موقفها بالتقدير لانتصار الثورة المصرية على المستوى الرسمي والشعبي التونسي، لاسيما أن الشعب التونسي هو أول الشعوب العربية التي خاضت ثورات الربيع العربي ضد حكام الظلم والاستبداد.⁽³⁾

موقف سوريا:

اتسم الموقف السوري منذ بداية الثوره بالتوجس، على خلفية أن الثورة اندلعت للإطاحة بفكرة التوريث، وهذا يؤثر على الاستقرار الداخلي لنظام بشار الاسد الذي جاء بالوراثة أيضاً فقد صرح وزير خارجية سوريا وليد المعلم بالقول: "أنها ثورة شباب... تتحدث عن ضرورة ان يكون لمصر موقعا في العالم العربي." وعلى العكس من الموقف الرسمي لسوريا الذي كان شديد التخوف فإن المثقفين السوريين أصدروا بياناً يؤكدون فيه على دعمهم المطلق للثورة المصرية: فهي ثورة ضد الظلم والاستبداد والديكتاتورية.⁽⁴⁾

(1) النجار، زغلول، وابو داود، السيد، (ميدان التحرير): التحولات في مصر بين جذور الماضي وأفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص: 363.

(2) المرجع السابق، ص: 368.

(3) المصدر نفسه، ص: 367.

(4) الخضر، محمد، أدياء سوريا يشيدون بالثورة المصرية، الجزيرة نت، 2011/2/9م. <http://www.aljazeera.net/portal>

الموقف الإيراني.

رحبت الحكومة الإيرانية بانتصار الثورة المصرية وخاصة بعد أن عين الدكتور نبيل العربي كوزير للخارجية المصرية الذي دعى لإيجاد علاقة بين مصر وإيران بقوله: "إن إيران أرادت أن يكون لها دور مؤثر في المنطقة، بعد ثورتها 1979، وهذا حقها، ولكنه يجب ألا يجعلها دولة معادية. إن إيران دولة موجودة في المنطقة ويجب التعامل معها، إننا يجب أن نكون واقعيين وغير حساسين تجاه دولة مسلمة مثل إيران".⁽¹⁾ وقد عبر المرشد الأعلى للثورة الإيرانية (علي خامنئي) في خطبة الجمعة 4/ فبراير/2011م التي أكد فيها أن نظام مبارك كان عميلاً حينما وقف إلى جانب إسرائيل وسانده طيله الحرب التي شنها على قطاع غزة. ودعا (خامنئي) الجيش المصري إلى الوقوف إلى جانب الشعب وثورته.⁽²⁾ وقد شهدت العلاقة المصرية الإيرانية أول تقارب في العلاقات في الفترة الانتقالية التي يديرها المجلس العسكري عندما طلبت إيران السماح لسفینتین حربیتین بالمرور في قناة السويس من أجل الوصول إلى سوريا.⁽³⁾ أما الرئيس الإيراني (محمود أحمدی النجاد) فقد صرح في الذكرى الثانية والثلاثين لانتصار الثورة الإيرانية: " أن الشرق الأوسط سيتخلص قريباً من الولايات المتحدة وإسرائيل".⁽⁴⁾

موقف تركيا:

كان الموقف التركي منحازاً إلى الثورة المصرية فور ظهور الاحتجاجات والمظاهرات ضد حكم مبارك، فقد حث رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) الرئيس مبارك على الاصغاء لمطالب الجماهير الشعبية، فقد قال أمام البرلمان التركي: "إن اللعبة الديمقراطية تقضي احترام إرادة الشعب ومطالبه وعدم تجاهلها... إن الانتخابات المعروفة نتائجها مسبقاً لا يمكن تسميتها انتخابات، وأقول لمبارك: نحن بشر، نحن قانون، لن نبقى طويلاً على وجه الأرض"، ثم توجه بالكلام للشعب المصري قائلاً: "احترموا حضارتكم وثقافتكم، وكونوا أحراراً، وكونوا أسخياء في كرامتكم، يجب على النظام في مصر أن يرقى لمستوى المسؤولية".⁽⁵⁾ إضافة إلى زيارة رئيس الجمهورية التركية (عبدالله جول) إلى القاهرة حيث التقى رئيس المجلس العسكري ودعى إلى

(1) العربي، نبيل، لن نكون كنزاً إستراتيجياً لإسرائيل مثل مبارك، القبس، 2011/4/4م

<http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=691270&date=04042011>

(2) النجار، زغلول، مرجع سبق ذكره، ص: 397.

(3) عبيد، محمد، ثورة يناير تفتح الباب أمام مصالحة مصرية إيرانية بعد عقود من القطيعة، العربية نت، 1/ ابريل/2011م. [phtt://www.alarabiya.net](http://www.alarabiya.net)

(4) رسلان، هاني، الموقف الدولي والعربي من ثورة 25 يناير في مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية

بالأهرام، 27/فبراير/2011 (نسخة الكترونية) تم الاسترجاع 20/2/2013م <http://studies.aljazeera.net>

(5) الراصد نيوز، 1/فبراير/2011م.

تعزيز العلاقات بين البلدين، وقد ظهر التعاون المصري التركي بشكل واضح عندما قامت تركيا بنقل عشرات الآلاف من المصريين العالقين في ليبيا على متن السفن التركية.⁽¹⁾

الموقف الدولي من الثورة المصرية.

1) موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

في بداية الثورة اتخذت الولايات المتحدة موقف الحياد، نتيجة طبيعتها السياسية التي تقوم على المصلحة فهي إن طالبت مبارك بالتحني وتحقيق مطالب المتظاهرين تكون قد تنازلت عن حليفها الذي قدم لها العديد من الخدمات، وخاصة فيما يتعلق بتوفير الأمن لإسرائيل لكن سرعان ما تغير موقفها بسبب استمرار المظاهرات والاحتجاجات التي شملت أغلبية المجتمع المصري مع تفاقم القوة والبطش ضدها من الأمن المركزي وقوات الشرطة والبلطجية، لذلك بدأت الولايات المتحدة تتخذ موقفاً مؤيداً لمطالب الثورة، لاسيما بعد رفض مبارك الطلب الأمريكي بأهمية الامتناع عن استخدام العنف ضد المتظاهرين السلميين.⁽²⁾ فقد صرح الرئيس الأمريكي (أوباما) قائلاً: " العدالة لا تتحقق بالإرهاب، والحرية تأتي بالاحتجاج السلمي، واليوم هو يوم الشعب المصري" وأضاف بقوله " يجب ان نربي أبنائنا ليصبحوا كشباب مصر. وأضاف: " لقد رأينا جيلاً يعرفنا بإنسانيتنا فكان هناك أناس سلميون وعسكريون لا يطلقون النار على شعبهم، شاهدنا محتجين يهتفون سلمية لا فرق بين مسلم ومسيحي كلنا بلد واحد."⁽³⁾

لقد جاءت التصريحات على لسان الرئيس الأمريكي (أوباما) رئيس الدولة العظمى في العالم، التي تتسابق الدول من أجل الحصول على ودها ورضاهها، فتلك التصريحات تدل على أن النظام المصري الذي قدم العديد من الخدمات للولايات المتحدة الأمريكية قد أصبح بلا فائدة ولا يحقق أي مصالح لأمريكا.

أما وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون فقد صرحت بقولها: " إن التطورات المتلاحقة في مصر والشرق الأوسط تمثل مأزقاً للسياسة الأمريكية في العالم، وتستدعي تغييراً في الدبلوماسية الأمريكية لتكون أكثر مرونة."⁽⁴⁾ وظهر الموقف الشعبي الأمريكي خلال مظاهرات في ولاية ويسكونسن الأمريكية للعمال والطبقة الوسطى حيث رفعت شعارات أهمها (أهلاً بكم في

(1) هويدي، فهمي، أخيراً: القاهرة وأنقرة معاً، الشرق القطرية، 13/ ابريل/ 2011 م. تم الاسترجاع 2013/2/20م
<http://www.al-sharq.com>

(2) رسلان، هاني، الموقف الدولي والعربي من ثورة 25 يناير في مصر، مرجع سبق ذكره.

(3) الحفناوي، سمير، ثورة الشباب المصرية بأفلام وعيون غربية: الثورة التي هزت وجدان ومشاعر العالم، مرجع سبق ذكره، ص:35

(4) الاهرام، 3/ فبراير/ 2011م. (نسخة الكترونية) تم الاسترجاع 2013/2/20م
www.ahram.org.eg/pdf/Zoom_1500/Index.aspx?ID=45349

ميدان التحرير)، فقد وجد هؤلاء المتظاهرين الأمريكيين في الثورة المصرية، وشعاراتها ما يعبر عن رغبتهم في التخلص من الظلم والاستبداد، كذلك نجد أن ميدان التحرير أُرِجِعَ للشعب المصري دوره المؤثر والقيادي في العالم خاصة بعد أن تراجع دورها بشكل كامل على المستوى الاقليمي والعالمي منذ عهد السادات ومبارك، لذلك فإن إحتجاجات التحرير استطاعت أن تعيد للشعب هويته التي حاولت سلطات مبارك الانقضاض عليها وطمسها ليصبح شعباً بلا هويه وقضيه. (1) فقد صرح الكاتب الأمريكي (توماس فريدمان) لقناة (سي بي إس) الامريكية بقوله: " ما حدث في مصر شئ لم يسبق له مثيل، وقد أنطلق من مبادئ حقيقية تتم عن رغبة الشباب في التحكم في مستقبلهم، كما أن ما حدث انطوى على توضيحات حقيقية. "(2)

(2) الموقف الإسرائيلي:

إن إندلاع الثورة شكل حالة من الذعر والهلع في إسرائيل، لذلك غادر وزير الدفاع الاسرائيلي (يهود باراك) إلى واشنطن من أجل بحث الأوضاع المتسارعه في مصر وتأثيرها على أمن إسرائيل، حيث طلب باراك من الإدارة الامريكية أن لا تدعم مطالب المتظاهرين، وقد تم التأكيد على أن مبارك ونائبه عمر سليمان لهما دور بارز في استقرار المنطقة. (3)

وقد علق وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي (بنيامين بن إليعازر) على زيارة نتنياهو لمبارك في شرم الشيخ بأن: "مبارك كنز إستراتيجي لإسرائيل" وقد زادت مخاوف إسرائيل بعد تصريحات لهيئة البترول التي قررت الإلتزام بتنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا الخاص بتعديل أسعار الغاز المصري المصدر إلى إسرائيل، ففي تصريحات أدلى بها مساعد الرئيس التنفيذي لهيئة البترول للشؤون القانونية الورداني التونسي بقوله: " إن الهيئة قررت بناءً على تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في 27 فبراير 2010م في ما يتعلق بتعديل أسعار الغاز المصري المصدر إلى مختلف دول العالم. "(4)

وزادت الامور سوءاً من وجهة نظر المسؤولين الإسرائيليين بعد تحي مبارك وقيام المتظاهرين بالهتاف أمام السفارة الإسرائيلية وإحراق العلم الاسرائيلي، وقد علقت صحيفة (هآرتس) بالقول: " أنه بعد الإطاحة بالرئيس السابق حسني مبارك فإن الثوار يطالبون بقطع العلاقات مع تل أبيب، موضحة أنه لو كان مبارك موجوداً ما تم حرق العلم أمام السفارة، وأنها المرة الأولى التي

(1) الحفناوي، سمير، ثورة الشباب المصرية بأفلام وعيون غريبة: الثورة التي هزت وجدان ومشاعر العالم مرجع سبق ذكره، ص:25.

(2) المرجع السابق، ص:97.

(3) موقع المصريون، 10/2/2011م

(4) عامر، هالة، مصر ترفع بآثر رجعي أسعار الغاز المصدر إلى إسرائيل، صحيفة الحياة، 12/ابريل/ 2011م. (نسخة الكترونية)، تم

الاسترجاع 20/2/2013م <http://www.sauress.com/alhayat/254491>

يخرج فيها المصريون في مظاهرات لقطع العلاقات عقب تنحي مبارك،" وتساءلت الصحيفة: " هل تبنى الشعب المصري موقفاً متطرفاً ومعادياً لإسرائيل عقب ثورة 25 يناير؟ وأشارت الصحيفة إلى تجمهر أكثر من (3000) شخص أمام مبنى السفارة في القاهرة وقاموا بحرق العلم، مرددين هتافات الشعب يريد تحرير فلسطين وملوحين بالأعلام المصرية والفلسطينية." (1)

3) موقف بريطانيا من الثورة المصرية:

لقد عبر رئيس الوزراء البريطاني عن إعجابه بالثورة المصرية خلال زيارته للقاهرة فهو أول مسؤول غربي يزور القاهرة بعد سقوط مبارك صرح ديفيد كاميرون لهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي): " أن هذه فرصة عظيمة للتحدث مع الذين يحكمون مصر الآن لتتأكد من أن هنالك عملية انتقالية من الحكم العسكري إلى الحكم المدني." (2)

وقد أكدت صحيفة الجارديان البريطانية أن الثورة أعادت لمصر مكانتها العربية والإقليمية، وأن المصريين لم يستقلوا فقط عن حكم مبارك بإسقاطه بل أعلنوا استقلالهم عن الولايات المتحدة وحلفائها، وأن (30) ثانية وضعت حداً لحكم مبارك في إشارة إلى المدة التي قرأ فيها عمر سليمان قرار التنحي. (3)

4) موقف فرنسا من الثورة المصرية:

قال الرئيس الفرنسي ساركوزي أن الثورة المصرية تشمل على مبادئ حزبه (الاتحاد من أجل حركة شعبية)، وقد علقت العديد من الصحف الفرنسية على الثورة مثل صحيفة ليبراسيون، فقد جاء في افتتاحية الصحيفة " إن إنتصار الثورة المصرية وقبلها الثورة التونسية في أقل من شهر بعثت بأكثر من رسالة تدل على قدرة الشعوب على تغيير حالها، وهي الشعوب وصفت أنها غير جديرة بالديمقراطية" وأضافت الصحيفة " بعد أكثر من نصف قرن من بداية إستقلال الدول العربية وضح أن زمن الشعوب العربية بدأ فعلاً، وأن الغرب يجب عليه أن يتخلى عن دعم الاصنام المستبدة التي دعمها ومولها لعدة سنوات." (4)

لقد تباينت المواقف الإقليمية والعربية حول الثورة المصرية، فالعديد من الدول اتخذت موقف الحياد في البداية ثم أبدت الثورة ومطالبها، والبعض الآخر قد شجع الثورة منذ بدايتها

(1) هارتس: شعب مصر اتخذ موقفاً معادياً لإسرائيل عقب الثورة، صحيفة اليوم السابع، 9/ابريل/2011م. تم الاسترجاع 2013/2/20م. www.youm7.com

(2) الحفناوي، سمير، ثورة الشباب المصرية بأفلام وعيون غربية: الثورة التي هزت وجدان ومشاعر العالم: مرجع سبق ذكره، ص: 119.

(3) المرجع السابق، ص: 141.

(4) الحفناوي، سمير، ثورة الشباب المصرية بأفلام وعيون غربية: الثورة التي هزت وجدان ومشاعر العالم، مرجع سبق ذكره،

وطالب النظام بأهمية النظر إلى مطالب المتظاهرين، ويعود السبب في تذبذب تلك المواقف بين مؤيد ومحايدين إلى الثورة لطبيعة العلاقة التي كانت تربط نظام مبارك بهذة الدوله أو تلك، فالدول التي كانت على علاقة متوترة مع مصر مثل إيران رحبت بالثورة ودعمتها. أما الدول العربية الاخرى مثل قطر والسعودية فقد وقفت موقف الحياد في البداية بسبب علاقاتها غير المستقرة مع نظام مبارك.

الخاتمة:

استطاعت ثورة الخامس والعشرين من يناير ان تحقق انتصاراً على نظام مبارك الذي سيطر على مصر مدة ثلاثين عاماً، حققت من خلالها طموحات الشباب المصري في نيل الحرية والكرامة الانسانية، فقد خرج الشعب المصري بكل أطيافه في الخامس والعشرين من يناير وهو اليوم الذي خصصه نظام مبارك كعيد للشرطة من أجل إثبات أن الشعب يرفض السياسة التعسفية القمعية التي يمارسها الأمن المصري وعلى رأسها جهاز أمن الدولة الذي شكل حاجزاً من الخوف والذعر لدى المصريين.

إن ثورة الخامس والعشرين من يناير جاءت لترفض الممارسات السياسية التي يتبعها مبارك ونظامه، وحزبه الذي أصبح يسيطر على مقدرات الشعب المصري وثروته، فسياسة الانفتاح السياسي والاقتصادي أدت إلى تردي اوضاع الشعب المصري الذي سلب حقه في التعبير، وحقه في الحياة الكريمة، وحقه في التعليم والعلاج. لقد أنتجت سياسة مبارك التي إمتدت ثلاثين عاماً المزيد من الظلم والفقر والبطالة وإرتفاع نسبة الجريمة والادمان على المخدرات، اضافة إلى الزيادة المطردة في الهجرة غير الشرعية للشباب المصري الذي عانى من قلة فرص العمل، مقابل إنتشار الفساد والمحسوبية في جميع مفاصل الدولة المصرية ومؤسساتها.

استطاعت ثورة الخامس والعشرين من يناير أن تصوغ عقداً اجتماعياً جديداً منطلقاً من ميدان التحرير الذي أصبح نموذجاً للانسانية والتجانس الشعبي الذي إفتقده الشعب المصري. كما استطاعت الثورة المصرية بمسلميها وأقباطها من المشاركة لأول مرة في الاستفتاء على تعديلات دستورية في 19/مارس/2011م ثم المشاركة في أول إنتخابات برلمانية ورئاسية شارك فيها الشعب المصري لأول مرة دون الشعور بأن صوته لن يزور.

وقد جاءت النتائج لهذه الدراسة وفقاً للتالي:

أولاً: استطاعت ثورة الخامس والعشرين من يناير التي قام بها الشباب المصري أن تنهي عهد الظلم والاستبداد، والحزب الواحد المهيمن الذي سلب كل مقدرات وثروة الشعب المصري. ثانياً: أعادت ثورة الخامس والعشرين من يناير لمصر مكانتها العربية والاقليمية التي فقدتها بسبب سياسة مبارك والسادات من قبله.

ثالثاً: تحولت ثورة الشعب المصري الشبابية لنموذج تحتذي به الشعوب الساعية للحرية والديمقراطية، فبعد الثورة المصرية إندلعت الثورات العربية في ليبيا واليمن وسوريا.

رابعاً: أثبت الشعب المصري أنه جدير بالديمقراطية وأنه يستطيع أن يمارسها بكل يسر وقد تجلى ذلك في التجانس والتماسك الذي أبداه الشعب، بكل أطيافه أثناء الاعتصام في ميدان التحرير

فشاركت الاسر المصرية بشكل كامل في الاعتصام لأول مرة، جسدت المشاركة الشعبية الواسعة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

خامساً: استطاعت الثورة المصرية أن تنتج مؤشرات على تأسيس عقداً اجتماعي جديد من خلال ممارسة حقها في إختيار ممثليها في مجلسي الشعب والشورى ثم انتخابات الرئاسية.

سادساً: أصبح الاحتجاج والاعتصام السلمي من الاسس الثقافية للشعب المصري، فأصبح الاحتجاج طريقةً للتعبير عن القبول او الرفض، وقد ظهر ذلك جلياً في المرحلة الانتقالية، فالمرحلة الانتقالية لم تنتهي حتى الآن على الرغم من اختيار رئيس للجمهورية ودستور للبلاد ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة الاوضاع السياسية المضطربة، والأزمة الاقتصادية التي يعاني منها الشعب المصري.

سابعاً: الثورة المصرية استطاعت أن تعيد ثقة المصريين بأنفسهم، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال رفض السياسة التي أنتهجها المجلس العسكري.

ثامناً: إن الثورة المصرية تحتاج إلى المزيد من الوقت حتى تستطيع أن تعيد الاستقرار السياسي للمجتمع المصري، وتعيد بناء مؤسسات المجتمع المدني التي تساعد على إنعاش الاقتصاد من خلال توفير الأمن لإيجاد مناخ استثماري ينهض بالاقتصاد المصري.

المراجع :

- 1) ابو زيد، محمد، هؤلاء اسقطوا الرئيس: كواليس المطبخ السياسي(القاهرة :مكتبة جزيرة الورد الطبعة الاولى،2011م).
- 2) ابراهيم، حسنين توفيق، (التحولات الديمقراطية والمجتمع المدني في مصر)، خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري1981- 2005م،(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، الطبعة الاولى، 2006م).
- 3) ابراهيم، توفيق حسنين، الدولة والتنمية في مصر: الجوانب السياسية، دراسة مقارنه،(القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية،2000م.
- 4) احمد صلاح، أميرة، وآخرون، مذكرات التحرير،(القاهرة، دار الشروق،الطبعة الاولى،2012م).
- 5) أمين، جلال، ماذا حدث للثورة المصرية؟ (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الاولى،2012م).
- 6) امين،جلال، مصر والمصريون في عهد مبارك:1981م_2008م،(القاهرة: دار ميريت، الطبعة الاولى2009م).
- 7)الببلاوي، حازم، أربعة شهور في قفص الحكومة، (القاهرة: دار الشروق،الطبعة الاولى، 2012م).
- 8) الحفناوي، سمير.ثورة الشباب المصرية بأقلام وعيون غربية: الثورة التي هزت وجدان ومشاعر العالم" دراسة تحليلية وثائقية لأهم آراء ساسة الغرب وتعليقات الصحف الغربية عن الثورة المصرية،(القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الاولى،2011م).
- 9) الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي(مصر-المغرب- لبنان- البحرين)، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: الطبعة الاولى، كانون الثاني 2011م).
- 10) الحروب، خالد، في مديح الثورة: النهر ضد المستنقع،(دار الساقى: بيروت الطبعة الاولى2012م).
- 11) الدلال، عبدالله سامي إبراهيم، الاسلاميون والديمقراطية في مصر عصف ورميم، (القاهرة: مطابع الشرطة ، الطبعة الاولى2007م).
- 12) (الرشيدى، محمود، الانتلانت&Facebook: ثورة 25يناير نموذجاً)،(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الاولى،2012).
- 13) الشماع، محمد، أيام الحرية في ميدان التحرير:ثمانية عشر يوم غيرت وجه مصر، (القاهرة: شمس للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2011م).

- 14) العوضي، هشام، صراع على الشرعية الاخوان المسلمون ومبارك 1982-2007م، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، 2009م).
- 15) الغمري، عاطف. مصر تستعيد روحها: ثورة 25 يناير إعادة بناء الدولة، (القاهرة: دار النهضة، الطبعة الاولى، يناير 2012م).
- 16) القرش، محمد فتحي، ثورة 25 يناير المشروع المصري للنهضة، (القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الاولى، 2012م).
- 17) الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- 18) المناوي، عبد اللطيف، الايام الاخيرة لنظام مبارك (18 يوم)، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الاولى 2012م).
- 19) المهدي، محمد، عبقرية الثورة المصرية: تحليل نفسي وإجتماعي لأحوال المصريين قبل وبعد 25 يناير، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، 2011م).
- 20) النابلسي، أحمد محمد، ثورات ملهوفة: قراءة مستقبلية للتحويلات الشعبية العربية، (بيروت: التنوير للطباعة والنشر ومركز دلنا للأبحاث المعمقة، 2011م).
- 21) النجار، زغلول، وابوداود، السيد، (ميدان التحرير): التحويلات في مصر بين جذور الماضي وأفاق المستقبل، (مصر: دار نهضة، الطبعة الاولى، 2012م).
- 22) بكري، مصطفى، (الجيش والثورة): قصة الايام الاخيرة، (القاهرة: دار الاخبار، الطبعة الاولى، 2011م).
- 23) حبيب، رفيق، الدولتان: الاسلاميون والدولة القومية، (مصر الجديدة: دار الشروق الدولية، الطبعة الاولى، 2012م).
- 24) حاجي، أحمد، المستقبل الحزبي للإخوان المسلمون، مركز دراسات وبحوث الدول النامية (القاهرة، 2001م).
- 25) حسن، عبد الباسط، أصول البحث الاجتماعي، (القاهرة: مكتبة وهبة، الطبعة الاولى، 1998م).
- 26) رمضان، عبد العظيم، الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك، (مصر: مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء السادس).
- 27) عادل، وائل، زلزال العقول، (بيروت: دار العربية للعلوم، 2007م).
- 28) عبد الحليم، احمد، وآخرون، حرب اللاعنف... الخيار الثالث، (بيروت: دار العربية للعلوم، الطبعة الاولى، 2007م).

- (29) عبد الكريم، منى، 25 يناير: لماذا؟ وإلى أين؟، (مصر: مركز الاسكندرية للكتاب، الطبعة الاولى، 2012م).
- (30) عبد المعطي، عبد الباسط، الدولة والمجتمع المدني في قطر، (مركز أبن خلدون للدراسات والإنمائية ودار الامين للنشر والتوزيع، 1997م).
- (31) عزباوي، يسري، (مستقبل الاحزاب السياسية الجديدة): تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية، (القاهرة: فندق سميراميس، 26-27 يوليو/2011م).
- (32) علام عبد الهادي، محمد، (اسقاط نظام 1971 والمشروع الامريكي الصهيوني): ثورة 25 يناير الثورة مستمرة، (القاهرة: دار العين للنشر، الطبعة الاولى، 2012م).
- (33) عيسى، إبراهيم، ألوان يناير، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الاولى، 2012م).
- (34) غنيم، وائل، إذا الشعب يوماً أراد الحياة، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الاولى، 2012م).
- (35) فارس، أحمد، الانتفاضة الفلسطينية: دراسة تحليلية مقارنة ما بين إنتفاضتي عام 1987 و عام 2000م، (جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية- قسم العلوم السياسية- 2004م).
- (36) فضل، بلال، أليس الصبح بقريب: شهادتي على مصر قبيل اسقاط نظام مبارك، (قطر: دار بلومزبري، الطبعة الاولى، الجزء الاول، 2011م).
- (37) فضل، بلال، حتى مطلع الفجر: شهادتي على مصر قبيل اسقاط نظام مبارك، (قطر: دار بلومزبري، الطبعة الاولى، الجزء الثاني، 2011م).
- (38) قبانجي، جاك، لماذا فاجأتنا إنتفاضتا تونس ومصر؟ مقاربه سوسيولوجية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، أيلول 2011م).
- (39) قنديل، أماني، عملية التحول الديمقراطي في مصر 1981-1993م، (القاهرة: مركز بن خلدون للدراسات الانمائية ودار الامين للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 1995م).
- (40) قنديل، عبد الحليم، كارت أحمر للرئيس، (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، الطبعة الاولى، 2009).
- (41) قنديل، عبد الحميد، الايام الاخيرة، (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، الطبعة الاولى، 2008م).
- (42) لوسو، إميليو، نظرية الانتفاضة: ترجمة جوزيف عبد الله، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى، 1984).
- (43) نعمة، ماجد، وأخرون، موسوعة السياسة، الجزء الرابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- (44) هيكل، محمد حسنين، (مصر إلى أين): مابعد مبارك وزمانه، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الاولى 2012م).

45) هيكل، حسنين محمد، (مبارك وزمانه): من المنصة إلى الميدان، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الاولى، 2012م).

46) هيكل، محمد حسنين، (مبارك وزمانه): ماذا جرى في مصر ولها؟ (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الاولى، 2012م).

المراجع الاجنبية

(1) Txema Ramirez de la pisca: Social movements in the public sphere New forms of communication arise and transgress old communication codes, 15th.May, 2007, approved 18 june 2007, Pp 63:87 Available a: http://www.ehu.es/zer1/ZERE_PIScina.pdf

(2)Ziad Munson:ISLAMIC MOBILZTON:Social Movement Theory and theEgyptian Muslim Brotherhoodm, The Sociological Quarterly, Volume42, Number 4, pages 487-510.

الدوريات

1) ابو الغيظ، احمد (أوراق الخارجية المصرية): حول السياسية الخارجية المصرية ومؤسساتها، الشرق الاوسط جريدة العرب الدولية، العدد(12328)، 29/اغسطس/2012م.

2) أخونه الدولة أم إفشالها، اليوم السابع، 15/يناير/2013م. (نسخة الكترونية) www.youm7.com/News.asp?

3) استطلاع مركز الاهرام: خروج سليمان من سباق الرئاسة صب في مصلحة موسى وشفيق، بوابة الاهرام 2012/4/15م. (نسخة الكترونية) تاريخ الاسترجاع 2012/11/12. <http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=785095>

4) إعلان التحالف بين النور والبناء والتنمية والاصالة لخوض الانتخابات، جريدة الاهرام، 27/أكتوبر/ 2011م. <http://gate.ahram.org.eg.new/4843>

5) اقباط مصر اقل شعورا بالأمان في اول ميلاد تحت حكم الاسلاميين، القدس العربي، 2013/1/6م. تاريخ الاسترجاع 2013/1/8م. <http://www.alquds.co>

6) اهالي ضباط 8ابريل : يناشدون طنطاوي العفو عن أبنائهم، جريدة الدستور المصرية، 9/أغسطس/ 2011م تاريخ الاسترجاع 2012/12/11م.

<http://www.dostor.org/politics..>

- (7) ايمن نور يعلن عن تأسيس حزب إئتلاف الغد ويبدأ بجمع ويجمع التوكيلات من الاسكندرية المصري اليوم، 2011/11/27م. تاريخ الاسترجاع 2012/12/5م
<http://www.almasryalyoum.com/article.2aspx?ArticleID=190254&IssueID=1254>
- (8) الإعلان الدستوري في مصر الاهرام، 13 /فبراير /2011. تاريخ الاسترجاع 2012/1/15م.
<http://www.digital.ahram.org.eg.new/48433>
- (9) الاهرام، 3 /فبراير/2011م. (نسخة الكترونية) تاريخ الاسترجاع 2012/2/14
www.ahram.org.eg/pdf/Zoom_1500/Index.aspx?ID=453
- (10) الاهرام 2011/7/7م.
www.ahram.org.eg/pdf/Zoom_1500/Index.aspx?ID=453
- (11) الباشا، سهام، ننشر الملامح العامة للبرنامج الانتخابي لهشام البسطويسي، اليوم السابع، الثلاثاء، 22 /مارس/2011م. تاريخ الاسترجاع 2012/12/1م.
www.youm7.com/News.asp?
- (12) التطرف يحرق الثورة... الطائفية تقتل 12 وتصيب 232 في أمبابة ومجلس الوزراء وسنضرب بيد من حديد، الاهرام، 30 /يونيو /2012م. (نسخة الكترونية) تاريخ الاسترجاع
<http://www.digital.ahram.org.eg.new/48433> 2013/1/10م
- (13) الجالي، محمد ومحمد الحناوي، شرف في بيان متواضع وهزيل: وأحداث ماسبيروا أعادتنا للخلف، اليوم السابع، 1/يوليو/2012م. تاريخ الاسترجاع 2012/1/1م.
www.youm7.com/News.asp?NewsID=9166
- (14) الجمل، يحيى، المأزق، الاهرام 2005/3/7م. تاريخ الاسترجاع 2012/2/12م.
<http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=785095>
- (15) السيد، سمير، الكتلة المصرية : تنتهي من تشكيل قوائمها للشعب بواقع 332مرشحاً، بوابة الاهرام، 2011/10/21م. تاريخ الاسترجاع 2012/10/10م.
- (16) الشامي، هشام، اتهام ضد شفيق باهدار المال العام ومحاباة علاء وجمال مبارك في شركة موفبييك بوابة الأهرام، 2012/5/12م. تاريخ الاسترجاع 2013/1/10م
<http://gate.ahram.org.eg.new/48433>
- (17) الشرطة تفض إعتصام عشرات الناشطين ومصابي الثورة بالتحريير بالقوة، جريدة الشعب الجديد، 19/ نوفمبر /2011م.

- 18) الشروق تنشر النص الكامل لمشروع أول دستور لمصر بعد ثورة 25 يناير الاحد 12/ديسمبر/ 2012م. (نسخة الكترونية) تاريخ الاسترجاع 2013/1/12م
www.shorouknews.com/columns/view.as
- 19) الشعب والشورى : يحسمان معايير اختيار لجنة المائة، بوابة الاهرام 17/مارس 2012م تاريخ الاسترجاع 2013/1/12 http://gate.ahram.org.eg.new/484332013/1/12 .
- 20) العربي، نبيل، لن نكون كنزاً إستراتيجياً لإسرائيل مثل مبارك، القبس، 4/4/2011م، تاريخ الاسترجاع 2012/1/25م.
www.alqabas.kw.com/Article.aspx
- 21) الفرعون في القفص: افندم انا موجود، المصري اليوم، 30/ يونيو / 2012م. تاريخ الاسترجاع 2013/1/2م
<http://www.almasyalyoum.com/article.2aspx?ArticleID=190254&IssueID=125>
- 22) المدعي الاسرائيلي يتستر على علاقة وزير الداخلية الاسبق بالمخابرات الاسرائيلية، Rsadaily العدد (1984)، الخميس 15 ديسمبر 2011م.
- 23) المصري اليوم، 2012/7/7م. تاريخ الاسترجاع 2013/2/2م.
<http://www.almasyalyoum.com/article.2aspx?ArticleID=190254&IssueID=125>
- 24) المياني، هشام، ننشر النص الكامل لاسباب حل الدستورية العليا بحل مجلس الشعب، بوابة الاهرام، 2012/6/14م. تاريخ الاسترجاع 2012/12/2م.
<http://gate.ahram.org.eg.new/48433>
- 25) باهي حسن، مصطفى، اعرف مرشحك: حمدين صباحي الناصري، المصري اليوم، 2012/5/1م. تاريخ الاسترجاع 2013/1/12م.
<http://www.almasyalyoum.com/article.2aspx?ArticleID=190254&IssueID=1254>
- 26) براء، أحمد، تقرير أمريكي يحذر القاهرة من مجاعة محتملة في الفترة القادمة، اليوم السابع، السبت 15/اكتوبر/ 2011م. تاريخ الاسترجاع 2013/2/2م
www.youm7.com/News.asp?NewsID=91663

- (27) بصل، محمد، الشروق: تنتشر الأسباب الكاملة لاستبعاد المرشحين العشرة من سباق الرئاسة، جريدة الشروق، 14/ابريل/2012م. تاريخ الاسترجاع 2013/1/1م
www.shorouknews.com/columns/view.as
- (28) جريدة روزا اليوسف اليومية ، بن إيعازر زار مبارك بعد تتحية وطالبه برد الاموال الاسرائيلية، العدد(1983)، الاربعاء 14/ديسمبر/2011م.
- (29) جلال، نمير. صناديق الشرطة: فساد الحسابات الخاصة في وزارة الداخلية، المصري اليوم، 2012/7/8م. تاريخ الاسترجاع 2013/2/1م.
<http://www.almasryalyoum.com/article.2.aspx?ArticleID=190254&IssueID=125>
- (30) حبيب، كمال، خبرة تنظيم الجهاد في المراجعات من الجماعة الاسلامية إلى الجهاد)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، برنامج الحركات الاسلامية، 2008م، تاريخ الاسترجاع 2012/3/12م. <http://gate.ahram.org.eg.new/48433>
- (31) حجاج، محمد وأخرون، المتظاهرون اشعلوا النار في المدرعات، اليوم السابع، 10/اكتوبر/2011م. تاريخ الاسترجاع. 2012 /2/12. www.youm7.com.
- (32) حرب، أسامه الغزالي، الاخوان المسلمون عند مفترق طرق، الاهرام، 25/مايو/2011م. تاريخ الاسترجاع 2012/5/8م.
<http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=785095>
- (33) حزب الحرية والعدالة: الاقباط شركاء والاخوان لن يفرضوا الحجاب ولن يمنعوا الخمر، جريدة كل المصريين الاقباط متحدون المصريين متحدين، العدد(2605)، السبت 10/ديسمبر/2011م. (نسخة الكترونية) تاريخ الاسترجاع 2013/1/20م.
<http://www.coptsunited.com/Arabic2011/Article.php?I=1014&A=484>
- (34) حسان، علي، فوزي: برامج مرشي الرئاسة إستفزني للترشح ويجب الكشف عن التمويل، اليوم السابع، الثلاثاء 28/فبراير/2012م. (نسخة الكترونية) تاريخ الاسترجاع 2013/1/20م.
www.youm7.com/News.asp?NewsID=9166
- (35) حسن، عمار علي، الدور السياسي للطرق الصوفية في مصر بعد ثورة 25 يناير، مركز الجزيرة للدراسات، 2011/7/30م. (نسخة الكترونية)، تاريخ الاسترجاع 2013/2/2م.
[/http://studies.aljazeera.net](http://studies.aljazeera.net)

- (36) حسنين، صبري، هجرة الأقباط دوافع إقتصادية يعززها الخوف من حكم الإسلاميين، إيلاف يومية إلكترونية، الجمعة 9/ ديسمبر/2011م. تاريخ استرجاع الصفحة 20/1/2013م.
www.elaph.com/Web/news/2011/12/701273.html?entry
- (37) داود، وفاء، 25 يناير 2013م ثورة للمرأة المصرية، اليوم السابع، الاثنين 14/ يناير/2013م. تاريخ الاسترجاع 2013/2/1م
www.youm7.com/News.asp?NewsID=91663
- (38) ديش، حمدي، وهاني الوزيري، المصري اليوم: تنشر نص وثيقة المبادئ الأساسية للدستور، المصري اليوم، 1/ يوليو/ 2012م. تاريخ الاسترجاع 2013/1/20.
<http://www.almasryalyoum.com/article.2.aspx?ArticleID=190254&IssueID=125>
- (39) رسلان، هاني، الموقف الدولي والعربي من ثورة 25 يناير في مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 27/ فبراير/2011. تاريخ الاسترجاع 2013/2/1م
<http://acpss.ahramdigital97>
- (40) رشاد، ميرفت، بالمستندات: تفاصيل خطة العادلي لتفجير كنيسة القديسين بالاسكندرية، اليوم السابع، 3/ مارس/2011م. (نسخة الكترونية) تاريخ الاسترجاع 2012/1/20م. www.youm7.com.
- (41) زايد، حسام، ارتفاع وفيات احداث التحرير إلى 38 بعد وفاة مصابين بقصر العيني اليوم، بوابة الاهرام، 1/ يوليو/ 2012م. (نسخة الكترونية)، تاريخ الاسترجاع 2013/1/1م
<http://gate.ahram.org.eg.new>.
- (42) زايد، حسام، الصحة: 3 حالات وفاة و 255 إصابة في إشتباكات مجلس الوزراء، بوابه الاهرام، 1/ يوليو/2012 (نسخة الكترونية) تاريخ الاسترجاع 2013/1/1م
<http://gate.ahram.org.eg.new/48433>
- (43) زايد، هاني، الصوفيون يطلون على المشهد السياسي في مصر، الوطن السعودي، 26/7/2011. (نسخة الكترونية)، تاريخ الاسترجاع 2012/1/20م.
http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=67129
- (44) سالم، عبد الحلیم، إستشهاد وإصابه ثلاث شرطيين مصريين برصاص إسرائيلي على الحدود المصرية، اليوم السابع، 18/ اغسطس/2011م. (نسخة الكترونية) تاريخ الاسترجاع 2012/4/15م. www.youm7.com/News.asp?NewsID=91663.

45) سلمان، طلال، (في سياسة مصر الخارجية عهد ما بعد الميدان)، وريث إسلامي لنهج الطغيان، جريدة السفير العربي، (لبنان، العدد (12287)، 2012/9/19م.

46) سنجاب، إبراهيم، أحزاب الميدان والقوى القديمة، الأهرام، 4/ مايو/ 2011م، (نسخة الكترونية)، تاريخ الاسترجاع 2012/2/21م.

<http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=785095>

47) شعبان ممدوح، وآخرون، العسكري: الانتخابات الرئاسية في مصر بموعدها ونرفض جميع أشكال التطاول والادعاءات بتزويرها، بوابة الأهرام الاخبارية، 2012/5/9م (نسخة الكترونية)،

تاريخ الاسترجاع 2012/2/21م <http://gate.ahram.org.eg.new/48433>

48) شكري، عبد الغفار، مستقبل الحياة الحزبية في مصر، الأهرام، 10/ يونيو/ 2011م. (نسخة الكترونية)، تاريخ الاسترجاع 2012/5/15

<http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=785095>

49) شكري، نادر، أقباط ماسبيرو يقرون فض الاعتصام ظهر الخميس، اليوم السابع، 30/ يونيو/ 2011، (نسخة الكترونية)، تاريخ الاسترجاع 2012/2/15

www.youm7.com/News.asp?NewsID=9166

50) شوقي، فاطمة، صحيفة إسبانية: مرسى يتمتع بشرعية انتخابات ديمقراطية لكنه ورث بقايا دولة مبارك الاستبدادية.. والإخوان المسلمين ترغب في فرض سيطرتها على الشرطة والإعلام لتطبيق برنامج اقتصادى وسياسى واجتماعى معين، اليوم السابع، الاثنين 21/ يناير/ 2013م. تاريخ الاسترجاع 2013/2/2م

www.youm7.com/News.asp?NewsID=916638

51) صحيفة الدستور 2011/9/5م. (نسخة الكترونية)، تاريخ الاسترجاع 2012/2/25م.

[/http://dostor.org](http://dostor.org)

52) صحيفة الشرق الأوسط، 9/ فبراير/ 2011م. (نسخة الكترونية)، تاريخ الاسترجاع

www.aawsat.com 2012/2/18

53) صحيفة فايننشال تايمز، 22/ فبراير/ 2011م.

54) صلاح، خالد، ضوابط تمويل الاحزاب الجديدة: يجب ألا تسمح للثروات بأن تكون صاحبة اليد العليا حتى لا تتكرر كارثة زواج المال والسلطة، اليوم السابع، 4/ مايو/2011م. (نسخة الكترونية) تاريخ الاسترجاع 2013/2/2م.

www.youm7.com/News.asp?NewsID=916638

55) صحيفة هاآرتس الاسرائيلية والتليجراف البريطانية، 19 /فبراير/2011م.

56) ضياء، منى، في خمس أشهر ارتفاع معدلات الافلاس النهائي بين الشركات والافراد بنسبة 3.235%، اليوم السابع الجمعة 1/ يوليو/2011م. (نسخة الكترونية) تاريخ الاسترجاع

www.youm7.com/News.asp?NewsID=91663 2013/1/21م.

57) عامر، هالة، مصر ترفع بأثر رجعي أسعار الغاز المصدّر إلى إسرائيل، صحيفة الحياة، 12/ابريل/ 2011م. (نسخة الكترونية)، تاريخ الاسترجاع 2013/2/8م.

<http://www.sauress.com/alhayat/254491>

58) عبد الجواد، جمال، قمحة، ناجي احمد وآخرون، في إستطلاع مركز الاهرام للدراسات السياسية: موسى يتصدر المرشحين للرئاسة ويليه أبو الفتوح 30/ابريل/2012م. (نسخة الكترونية)

<http://gate.ahram.org.eg.new/48433> 2012/5/28م

59) عبد الحميد، وحيد، موقع الجيش في وثيقة السلمية: توثيق للتاريخ، الاهرام، 1/يوليو/ 2012م. (نسخة الكترونية)، تاريخ الاسترجاع 2012/12/1م

<http://gate.ahram.org.eg.new/48433>

60) عبد الرحمن صالح، أماني، أزمة التعددية الحزبية المقيدة في مصر خلال السبعينيات، الفكر الاستراتيجي العربي العدد (27)، يناير 1998).

61) عبد العزيز، عصام، الشروق تنشر خريطة الأحزاب المصرية قبل وبعد ثورة يناير، الشروق 30/مارس/ 2011م. (نسخة الكترونية)، تاريخ الاسترجاع 2013/1/21م

www.shorouknews.com/columns/view.as

62) عبد العزيز، ياسر، ما بين مصر وايران، المصري اليوم 14/ديسمبر/2008م. (نسخة الكترونية)، تاريخ الاسترجاع 2013/1/15م.

<http://www.almasryalyoum.com/article.2aspx?ArticleID=190254&IssueID=1>

254

- (63) عبد الكريم، ناريمان، وآخرون، مليونيات التحرير أسقطت مبارك وما زالت تبحث عن ثورة كاملة، المصري اليوم، 30 / يونيو / 2012م. (نسخة الكترونية) تاريخ الاسترجاع 2013/1/21م.
<http://www.almasryalyoum.com/article.2aspx?ArticleID>
- (64) عبد المجيد، وحيد، القصة الكاملة لمعركة الجمعية التأسيسية، الشروق، الأربعاء 20/ يونيو / 2012م. (نسخة الكترونية)، تاريخ الاسترجاع 2013/1/2م.
www.shorouknews.com/columns/view.as
- (65) عبد الهادي، شيماء، حوار لعبير فخري "بطلة" أحداث أمبابة تروي مشوارها بين المسيحية والاسلام، الاهرام، 30/ يونيو / 2012م. (نسخة الكترونية)، تاريخ الاسترجاع 2012/12/2م.
<http://gate.ahram.org.eg.new/48433>
- (66) عثمان، داليا، العسكري: دهن المتظاهرين لم يكن ممنهجاً وطرف ثالث أطلق النار، المصري اليوم، 1/ يوليو / 2012م. (نسخة الكترونية)، تاريخ الاسترجاع 2012 / 12/2م.
<http://www.almasryalyoum.com/article.2aspx?ArticleID>
- (67) لوفيجارو / 14 فبراير / 2011م.
- (68) محمود، عسكر، 20 منطقة صناعية مهددة بسبب الاحداث سيناء، اليوم السابع، السبت 20 / أغسطس / 2011م. (نسخة الكترونية)، تاريخ الاسترجاع 2013/2/1م.
www.youm7.com/News.asp?NewsID=91663
- (69) مذبحه ماسبيرو: الكنيسة تصعد بالصيام والسلفيون يحذرون، صحيفة الاخبار اللبنانية العدد (1534)، 11/ اكتوبر / 2011م.
- (70) مسعد، نفين، كي لا تكون ثورة ضد مبارك والنساء معا، الشروق، الخميس 26/ ابريل / 2012م. (نسخة الكترونية)، تاريخ الاسترجاع 2013/1/2م
<http://shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=25042012&id=4c9bdf03>
- (71) مصطفى، أحمد وأحمد حماده، تقرير حقوقي يؤكد استمرار معاناة عمال مصر بعد الثورة، 59 حالة فصل تعسفي وتحويل المئات للمحاكم التأديبية والضرب البدني من المسؤولين أحدث حلقات مسلسل انتهاك حقوق الطبقة العاملة، اليوم السابع، الأربعاء 2 / نوفمبر / 2011م. (نسخة الكترونية)، تاريخ الاسترجاع 2013/1/2م.
www.youm7.com/News.asp?NewsID=91663
- (72) نادي، معتز ، العليا للرئاسة، تعلن محمد مرسي رئيساً لمصر، المصري اليوم، 24/ 6 / 2012م. (نسخة الكترونية)، تاريخ الاسترجاع 2012/12/20م.

<http://www.almasryalyoum.com/article.2.aspx?ArticleID=190254&IssueID=1254>

73) نافعة حسن، الاخوان غير قادرين على حكم مصر ويسعون لوراثة الحزب الوطني، الشروق، 2013/1/4م. (نسخة الكترونية)، تاريخ الاسترجاع 2013/1/2م www.shorouknews.com/columns/view.as
74) نافعه، حسن. (ثلاثون عاماً من حكم مبارك تبدد أرصدة القوة): أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك، مركز الجزيرة للدراسات، 2011م. (نسخة الكترونية)، تاريخ الاسترجاع 2013/1/20م.

[/http://studies.aljazeera.net](http://studies.aljazeera.net)

75) نتائج الاستفتاء، الاهرام 2005/5/27م. (نسخة الكترونية)، تاريخ الاسترجاع 2012/2/20م

<http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=785095>

76) نص بيان المشير طنطاوي رداً على الاحداث الجارية بميدان التحرير، بوابة الاهرام، 1/ يوليو/ 2012. (نسخة الكترونية)، تاريخ الاسترجاع 2012/8/20م

<http://gate.ahram.org.eg>.

77) نعمت، عيسوي، خبراء القانون والحزاب ما بين مؤيد ومعارض قانون الانتخابات البرلمانية ويستمر الجدل، بوابة الاهرام، 2011/9/30م. (نسخة الكترونية)، تاريخ الاسترجاع 2012/5/25م [.http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=785095](http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=785095)

78) هآرتس: شعب مصر اتخذ موقفاً معادياً لإسرائيل عقب الثورة، صحيفة اليوم السابع، 9/ ابريل/ 2011م. (نسخة الكترونية)، تاريخ الاسترجاع 2012/8/25م

www.youm7.com/News.asp?NewsID=9166

79) هويدي، فهمي، أخيراً: القاهرة وأنقرة معاً، الشرق القطرية، 13/ ابريل/ 2011م.

80) هل تستمر الجبهة اليسارية المصرية؟ بوابة الاهرام، 2011/5/12م. (نسخة الكترونية)، تاريخ الاسترجاع 2012/4/2م.

[.http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=785095](http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=785095)

81) وشؤون الاحزاب توافق على تأسيس حزب النصر، اليوم السابع 2011/10/23م. (نسخة الكترونية) تاريخ الاسترجاع 2012/5/21م.

www.youm7.com/News.asp?NewsID=916638

82) يعقوب، أحمد، البنك المركزي المصري إرتفاع الديون الخارجي إلى 34.9مليار دولار، اليوم السابع، الاثنين 3/اكتوبر/2011م. (نسخة الكترونية) تاريخ الاسترجاع 2013/2/1م.
www.youm7.com/News.asp?NewsID=916638

المجلات

- 1) أبو خطاب، اساليب المقاومة الشعبية في الانتفاضة، صامد الاقصادي، العدد(75)، كانون ثاني 1989
- 2) الخالدي، رشيد، الثورتان المصرية التونسية مجلة الكرمل الجديد، فصلية ثقافية صيف 2011م.
- 3) بليدز، ليزا، حالة التنافسية السياسية في مصر، (القاهرة: مجلة الديمقراطية، العدد (26) كانون الثاني، 2009).
- 4) حافظ، زياد، (ثورة يناير في مصر): تساؤلات الحاضر والمستقبل، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(385)، آذار 2011م.)
- 5) رمضان، وائل، التوتر في المشهد السياسي هل يعيد مصر إلى نقطة الصفر؟ مجلة الفرقان، 2012/4/2م. (نسخة الكترونية)
- 6) زغلول، أحمد، تحليل الدعاية الانتخابية للسلفيين، الديمقراطية، العدد(45) كانون الثاني/يناير 2012م. (نسخة الكترونية)، تاريخ الاسترجاع 2012/12/20م.
- 7) سلامة، حسن، السياسة: ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الدولة في مصر، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (187) ، يناير 2012.
- 8) علام، شفيق مصطفى، تسييس التصوف في مصر، مجلة البيان، العدد(297)، (نسخة الكترونية)، تسييس التصوف في مصر، http://albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=1884
- 9) عوني، مالك، سياقات إعادة البناء: هل يمكن أن تؤسس الثورة المصرية نموذجاً، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (187)، يناير 2012م.
- 10) غنيم، احمد فاروق، الاقتصاد: إصلاح مؤسسي لتفعيل السوق الحر، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (187)، يناير 2012م.
- 11) فتحي، شادي، الدولة الدينية في مصر، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد(185)، يوليو 2011م.
- 12) فياض، علي، ظاهرة الانتفاضة في التجربة الفلسطينية ، صامد الاقصادي، العدد(126)، كانون أول 2001م.

13) ناجي، محمد عباس، (ثورة مصر): قراءة في المشهد السياسي الملتبس، مجلة سياسات، (رام الله: معهد السياسات العامة، العدد (15)، 2011م).

المواقع الالكترونية

1) ابرز الدساتير التي عرفتتها مصر بالتزامن مع الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد، موقع فريداي مصر نيوز، الثلاثاء 4/ ديسمبر/2012م. تم الاسترجاع 2013/2/20م

http://www.lmsr-news.blogspot.com/2012/11/blog-post_4175.html.

2) ابو العلاء، محمود محجوب، الشرطة تحتك بالمصورون لمنعهم من رصد المخالفات، أخبار مصر اوي، 17/ حزيران/2012. تم الاسترجاع 2013/2/20م . <http://www.masrawy.com>

3) ابو سعدة، عبد العزيز، حمزاوي: انفراد السلطة الحاكمة بسبب الازمة السياسية والرئيس يتحمل مسؤولية سياساته، موقع المحيط، الاربعاء 16/1/2013م. تم الاسترجاع 2013/2/20م. __

<http://www.moheet.com>

4) احزاب مصر الجديدة: تنافس الاحرار، اون اسلام نت، الاربعاء 30/مارس/2011م. تم الاسترجاع 2013/2/20م. <http://www.onislam.net/arabic/news>

5) احزاب مصر الجديدة تنافس الاحرار : خريطة معلوماتية، موقع أون اسلام نت، الاربعاء 30/مارس/2011م تم الاسترجاع 2013/2/20 . <http://www.onislam.net>

6) احزاب مصر الجديدة تنافس الاحرار : خريطة معلوماتية، موقع أون اسلام نت، الاربعاء 30/مارس/2011م تم الاسترجاع 2013/2/20 . <http://www.onislam.net>

7) أخبار مصر: الرئيس محمد مرسي لن تقوم دولة دينية في مصر، موقع الاقتصادي، الاحد 20/يناير/2013م. تم الاسترجاع 2013/2/20م.

<http://www.yemeneconomist.com/>

8) إحصائيات المسجلين بالخارج، الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات، 28/نوفمبر/2011 تم الاسترجاع 2013/1/20م. <http://hakaek-misr.com>

9) اعلان الدستور، الاهرام ، تاريخ النشر 30 /مارس/2011. تم الاسترجاع

<http://www.ahram.org.eg/-/News> 2013/1/20م

10) البحيري، أحمد كامل، إئتلاف شباب الثورة: الازمة البنوية وحتمية الحل، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (نسخة الكترونية) تم الاسترجاع 2013/1/20م.

<http://acpss.ahramdigital.org.eg/News>.

11) البرنامج الانتخابي للمرشح سليم العوا. تم الاسترجاع 2013/1/20

- <http://hanein.info/vb/showthread.php?t=282011>
- 12) البرنامج الانتخابي للمرشح محمود حسام، ومز (النجمة) لانتخابات مصر انتخاب رئيس الجمهورية 2012 م. تم الاسترجاع 2013/2/20 م.
- <https://sites.google.com/site/egypt2010/egypt/13>
- 13) الحمامصي، محمد، التلوث يلتهم صحة المصريين، ميدل إيست أونلاين، 2010/3/29. تم الاسترجاع 2013/2/20 م. - **Error! Hyperlink reference not valid.**
- 14) السويقي، حسام، 6 أحزاب دينية تحت التأسيس تهدد مدينة مصر الجديد، بوابة الوفد الالكترونية، تم الاسترجاع 2013/2/20 م
- <http://www.alwafd.org/index.php?option=com>.
- 15) الخضر، محمد، أدباء سوريا يشيدون بالثورة المصرية، الجزيرة نت، 2011/2/9 م. تم الاسترجاع 2013/2/20 م. <http://aljazeera.net>
- 16) السيد، منه، البرنامج الانتخابي للمرشح عمر موسى وسيرته الذاتية، أخبار مصر اليوم، الثلاثاء 15/مايو/2012 م. تم الاسترجاع 2013/2/20 م. <http://www.almasryalyoum.com>
- 17) الشعب حزب سلفي جديد في مصر، شبكة اخبار المصري، 16/اكتوبر/2012 م. تم الاسترجاع 2013/2/20 م. <http://almasrynetwork.com/?p=3994>
- 18) العربية نت، 2011/2/17 م. تم الاسترجاع 2013/1/20 م. <http://www.alarabiya.net>
- 19) الفتوح: سباق الرئاسة المصرية، الجزيرة نت، الثلاثاء 21/4/2012 م. تم الاسترجاع 2013/2/20 م. <http://aljazeera.net>
- 20) القنواتي، محمود، طوفان الاحزاب بعد خروج التعديلات المقترحة، موقع الاهرام، 22/مارس/2011 م. تم الاسترجاع 2013/1/20 م. <http://digital.ahram.org.eg/Polic>
- 21) المصريون أيدوا التعديلات الدستورية، موقع الجزيرة نت 2011/3/20 م. تم الاسترجاع 2013/2/20 م. <http://www.aljazeera.net>
- 22) الموسوعة الحرة الويكيبيديا، تم الاسترجاع 2013/2/20 م. <http://www.wikipedia.org>
- 23) الموقع الرسمي لأبو العز الحريري، تم الاسترجاع 2013/1/20 م. <http://www.elhariry.com>
- 24) الوفد ينهي تحالفا انتخابيا مع الاخوان، الجزيرة نت، 6/10/2011 م. تم الاسترجاع 2013/1/20 م. <http://www.aljazeera.net>

- (25) المجلس العسكري: إلغاء المادة الخامسة من قانون الانتخابات، الموقع الرسمي لحزب الحرية والعدالة، 8/10/2011م. تم الاسترجاع 20/1/2013م
<http://www.ikhwanonline.com>
- (26) الهيئة العامة للاستعلامات، نص دستور 1971م وتعديلات 2007م. تم الاسترجاع 20/2/2013م. <http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx?Category>
- (27) بدوي، عادل، لماذا الخوف من الاسلاميين، موقع الخبر الاقتصادي، الاثنين 5/ديسمبر/2012م. تم الاسترجاع 20/1/2013م. <http://www.eqtesady.com>
- (28) برهامي، ياسر، التغيير الذي نريد: خطبة مقترحة، موقع صوت السلف، الخميس 27يناير/كانون الثاني/2011م. تم الاسترجاع 20/2/2013م. <http://goo.gl/G11RJhtt://>
- (29) بسيوني، محمود شريف، ومحمد هلال، الجمهورية الثانية في مصر، بوابة الشروق الالكترونية 1/5/2012م. تم الاسترجاع 20/1/2013م. www.shorouknews.com
- (30) بيان التحالف الديمقراطي حول الانتخابات البرلمانية، موقع حزب الحرية والعدالة الرسمي، 25/10/2011م. تم الاسترجاع 20/2/2013م. <http://www.ikhwanonline.com>
- (31) بقرار من المحكمة الادارية العليا حل الحزب الوطني الديمقراطي بمصر، الجزيرة نت، 2/مايو/2011م. تم الاسترجاع 20/2/2013م. <http://www.aljazeera.net>
- (23) تحالف حزب الاصاله مع حزب النور تحالف إنتخابي ليس موجهاً ضد أحد، حزب الاصاله، 3 / نوفمبر/2011م. <http://www.islammemo.cc/akhbar/arab>
- (33) تقرير الامم المتحدة للتنمية البشرية: 14 مليون مصري تحت خط الفقر و 1% من الاغنياء يسيطرون على نصف الثروات 5 /ديسمبر/2007م. تم الاسترجاع 20/2/2013م <http://www.moheet.com>
- (34) حافظ، احمد، بالارقام: نتائج تصويت المصريين في جولة إعادة انتخابات الرئاسة ب(16) دولة، 10/6/2012م، موقع الاهرام، تم الاسترجاع 20/2/2013م. <http://digital.ahram.org.eg>
- (35) درويش، هاني، خريطة حزبية جديدة في مصر ما بعد مبارك، دويتشه فيله، 31 /مارس/ 2011م. تم الاسترجاع 20/2/2013م. <http://www.alesbuyia.com>
- (36) رسالة رقم 48 من المجلس الاعلى للقوات المسلحة، الصفحة الرسمية للمجلس الاعلى للقوات المسلحة، الفسبوك، تم الاسترجاع 20/2/2013م

<https://www.facebook.com/Egyptian.Armed.Forces>
(37) رسالة رقم 91 من المجلس الاعلى للقوات المسلحة، الصفحة الرسمية للمجلس الاعلى للقوات المسلحة، تم الاسترجاع 2013/2/20م

<https://www.facebook.com/Egyptian.Armed.Forces><http://www.alwafd.or>.
(38) رضا، بسام. الفلول تفجر أزمة داخل الكتلة المصرية، الوفد، 13/10/2011م. تم الاسترجاع 2013/2/20م
<http://www.alwafd.or>

(39) رمضان، حسام، أسباب ثورة 25 يناير تم الاسترجاع 2013/2/20م
<http://www6.mash.com>.

(40) سلاوي، رضوي، قانون الاحزاب الجديد: الثورة تصنع التعددية السياسية، إخوان أون لاين، 29/مارس/2011. تم الاسترجاع 2013/2/20م
<http://www.ikhwanonline.com>.

(41) طة، أحمد، الحياة الحزبية في مصر بعد الثورة: بين الانطلاق والتعثر، موقع الجديلة، 29/نوفمبر/2012م. تم الاسترجاع 2013/2/20م
<http://www.jadaliyya.com>.

(42) عبد الباقي، لؤي، مصر (3) التعديلات الدستورية لعام 2007م، الجمعية العربية للمتريجين واللغويين العرب، 16/1/2010م. تم الاسترجاع 2013/2/20م
<http://www.wata.cc/forums/showthread.php?66075>

(43) عبدالله الأشعل مرشح رئاسة مصر بوابة الوفد الالكترونية، الخميس 15/مارس/2012م. تم الاسترجاع
<http://www.alwafd.org/index.php?option=com>

(44) عبيد، محمد، ثورة يناير تفتح الباب أمام مصالحة مصرية إيرانية بعد عقود من القطيعة، العربية نت، 1/ابريل/2011م. تم الاسترجاع 2013/2/20م.
<http://www.alarabiya.net>

(45) عطية، عمر، نعم تحسم معركة الدستور ب63.8%، بوابة الشرق، 25 ديسمبر/2012م. تم الاسترجاع 2013/1/20م
<http://www.al-sharq.com/ArticleDetails.aspx?/2013/1/20>

(46) عرفه، احمد دراج، للدولة: جماعة الاخوان تحولت إلى حزب وطني جديد، موقع الدولة. تم الاسترجاع 2013/2/20م
<http://www.dawlanews.com>

(47) عرفة، جمال محمد، الحزب الناصري، (تقاؤل بالانتخابات هل ينعكس على تمثيلة؟)، موقع إسلام أون لاين. تم الاسترجاع 2013/2/20م
<http://www.islamonline.net>

- 48) علاء، مروة، هيئة الدفاع في قضية ماسبيرو تتسحب من الترافع أمام المحكمة العسكرية وتهدد باللجوء للقضاء الدولي، موقع البديل، الانترنت، 1/ يوليو/2012. تم الاسترجاع 2013/2/20 <http://elbadil.com/egypt-reports/2012/04/11/35429>
- 49) فايدة، عمار أحمد، السلفيون في مصر: من شرعية الفتوى إلى شرعية الانتخاب، مركز الجزيرة للدراسات، الاثنيين/16 يوليو/2012م. تم الاسترجاع 2013/2/20م <http://studies.aljazeera.net> .
- 50) فتحي، شيماء، أهم إنجازات برلمان الثورة 25 يناير، موقع علامات اونلاين، 4/6/2012م. تم الاسترجاع 2013/2/20م <http://www.alamatonline.net>.
- 51) فكري، ماري، العسكري والاخوان : لا يمكن ان يقبلوا بالبرادعي او بسطويسي أو موسى، منظمة الاقباط الولايات المتحدة، 2/ابريل/2012م. تم الاسترجاع 2013/2/20م <http://www.copts.com/arabic/article.php?>
- 52) قرني، رمضان محمد، الجيش المصري وثورة 25 يناير: نموذج للمؤسسة الوطنية، تم الاسترجاع 2013/2/2 <http://www.sis.gov.eg/VR/34/4a.htm>.
- 53) قناة الجزيرة نت 10/فبراير/2011م، تم الاسترجاع 2013/2/20م <http://www.aljazeera.net>
- 54) لبيب، هاني، شهادة من الداخل: (حزب العمل في مصر صعوبات الممارسة الديمقراطية) الجزيرة 3/10/2004م. تم الاسترجاع <http://www.aljazeera.net>
- 55) محمد الشيخ، عبد العظيم، توجهات مرشحي الرئاسة المصرية، الجزيرة نت، 23/5/2012م، تم الاسترجاع 2013/2/20م <http://www.aljazeera.net>
- 56) محمد، فادي، العفو الدولية تدعو لمحاكمة المجلس العسكري بسبب أحداث الفترة الانتقالية، موقع مصر اوي 10/2/2012م. تم الاسترجاع 2013/2/20م <http://m.masrawy.com>
- 57) مدبولي، أشرف، مصر: استياء وإستقالات على خلفية أحداث مجلس الوزراء، بي بي سي، 1/يوليو/2012. تم الاسترجاع 2013/2/20م <http://maktoob.news.yahoo.com> .
- 58) مشروع النهضة البرنامج الإنتخابي للدكتور محمد مرسى مرشح الحرية والعدالة وجماعة الإخوان للرئاسة الصفحة الرسمية لحزب الحرية والعدالة، 21/ابريل/2012م، تم الاسترجاع 2013/2/20م <http://www.ikhwanonline.com>
- 59) مصر: بدء إحصاء الاصوات في الاقتراع على التعديلات،

- (60) مصر تتجزأ اتفاق تاريخي لتبادل الأسرى بين إسرائيل وحماس، موقع مصر اوي، 10/11/2011م، تم الاسترجاع <http://www.masrawy.com>.
- (61) منظمة الشفافية الدولية تنتقد الأوضاع في مصر ، بي بي سي عربي، 21/ مارس/ 2010م، 2013/2/20م. تم الاسترجاع <http://m.masrawy.com/Article.aspx>. 2013/1/20م.
- (62) مؤسسة كارنيجي، نشرة الإصلاح العربي، 28/مارس/2011م، تم الاسترجاع 2013/1/20م. <http://carnegieemec.org/regions/?fa=list&lang>
- (63) موقع المحيط الالكتروني، نقلاً عن رويترز، بالتفاصيل : أبرز المنسحبون من السباق الرئاسي، 8/4/2012. تم الاسترجاع 2013/2/20م. <http://www.moheet.com>
- (64) موقع المصريون، 10/2/2011م. تم الاسترجاع 2013/2/20م. <http://www.masrawy.com>
- (65) موقع إمسك فلول، وثائق سرية تكشف تورط وزارة الداخلية في تفجيرات شرم الشيخ، تم الاسترجاع 2013/1/20م. <http://emsekflol.com>
- (66) نجاد يعتزم إعادة العلاقات مع مصر، موقع الجزيرة نت، 1/ يونيو/ 2011م. تم الاسترجاع 2013/2/20م. <http://www.aljazeera.net>
- (67) هدوء حذر بمصر عقب أحداث امبابه، الجزيرة نت، 30 يونيو 2012م. تم الاسترجاع 2013/2/20م <http://www.aljazeera.net>
- (68) هزاع، احمد، حسن نافعة: حكم الدستورية سياسي وليس له علاقة بالقانون، موقع الاخوان أون لاين، 14/6/2012م. تم الاسترجاع 2013/2/20م <http://www.ikhwanonline.com>
- (69) يوسف، هدير، حيثيات حكم حل اللجنة التأسيسية، بوابه الوفد الإلكترونية، 10/ إبريل/ 2012م <http://www.alwafd.org> .
- (1) أحزاب مصرية تلمح إلى أن أحداث بورسعيد متعمدة، بي بي سي العربية، 2/ فبراير/ 2012م.
- (2) الادعاء العام المصري يأمر بحبس مبارك 15 يوماً على ذمه التحقيق، قناة بي بي سي العربية، 30 يونيو 2012م.
- (3) الحكم على رجل الاعمال المصري أحمد عز بالسجن عشر سنوات، بي بي سي، 8 يوليو 2012.
- (4) الكنيسة تتهم غرباء أندسوا بمسيرة الاقباط والنيابة تحقق، سي أن أن، 1/ يوليو/ 2012م.
- (5) الجزيرة مباشر مصر، قناة الجزيرة، 5/8/2012م.
- (6) الجزيرة مباشر مصر، قناة الجزيرة، 26/6/2012م.
- (7) الجزيرة مباشر مصر، 13/1/2013م.

- (8) الجزيرة مباشر مصر، 15/ابريل/ 2012م
- (9) برنامج حديث الثورة، قناة الجزيرة، 14/6/2012م.
- (10) حديث الثورة، قناة الجزيرة، 22/11/2012م.
- (11) ريما، صالحة، برنامج صناعة الموت، العربية الحدث، يوم الجمعة 17/7/2009م. 1 (12
- فايد، عبد الفتاح، مقابلة للجزيرة مع سعد الكتاتني، قناة الجزيرة، 21 /6 /2012
- (13) مصر تنتخب رئيس، برنامج لقناة سى بي سى العربية، 16/6/2012م.

الملاحق

الملحق رقم (1) (1)

نص قرار تنحي مبارك على لسان نائبة عمر سليمان.

بسم الله الرحمن الرحيم

"ايها المواطنون .. في هذه الظروف العصيبة

التي تمر بها البلاد قرر الرئيس محمد حسنى مبارك .. تخليه عن منصب رئيس الجمهورية، وكلف

المجلس الاعلى للقوات المسلحة لادارة شؤون البلاد

والله موفق و المستعان."

الملحق رقم (2) (2)

الاعلان الدستوري المكمل الذي اصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

" بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر فى 13 فبراير 2011، وعلى الإعلان الدستوري

الصادر فى 30 مارس 2011 تقرر الآتى:

المادة الأولى: يضاف إلى الإعلان الدستوري، الصادر فى 30 مارس 2011 للمادة 30، والمواد

53 مكررا، 53 مكررا 1 و 53 مكررا 2 و 56 مكررا و 60 مكررا و 60 مكررا 1 على النحو

التالى:

مادة 30: الرئيس الجديد يؤدي اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا.

أما المادة 53 مكرر من الإعلان: المجلس الأعلى للقوات المسلحة يختص بالتشكيل القائم وقت

العمل بهذا الإعلان الدستوري بتقرير كل ما يتعلق بشئون القوات المسلحة، وتعيين قادتها ومد

خدماتهم، ويكون لرئيسه حتى إقرار الدستور الجديد جميع السلطات المقررة فى القوانين واللوائح

للقائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع.

أما المادة 53 مكرر 1: رئيس الجمهورية يعلن الحرب بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

أما المادة 53 مكرر 2: يجوز لرئيس الجمهورية فى حالة حدوث اضطرابات داخل البلاد تستوجب

تدخل القوات المسلحة، وبعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، إصدار قرار باشتراك القوات

المسلحة فى مهام حفظ الأمن وحماية المنشآت الحيوية بالدولة، ويبين القانون سلطات القوات

(1) تاريخ الاسترجاع 2013/2/1م. <http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=5174e3bc46c7c654>

(2) نص الاعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس العسكري، تاريخ الاسترجاع 2013/2/10م.

<http://www.ahram.org.eg/-/News/155958.aspx>

المسلحة ومهامها وحالات استخدام القوة والقبض والاحتجاز والاختصاص القضائي وحالات انتفاء المسؤولية.

أما المادة 56 مكرر: المجلس الأعلى للقوات المسلحة يباشر الاختصاصات المنصوص عليها فى البند 1 من المادة 56 من الإعلان الدستورى الصادر فى 30 مارس 2011، لحين انتخاب مجلس شعب جديد ومباشرته لاختصاصاته.

أما المادة 60 مكرر: "إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها، شكل المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال أسبوع جمعية تأسيسية جديدة تمثل أطياف المجتمع لإعداد مشروع الدستور الجديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويعرض مشروع الدستور على الشعب لاستفتائه فى شأنه خلال 15 يوما من تاريخ الانتهاء من إعداده، وتبدأ إجراءات الانتخابات التشريعية خلال شهر من تاريخ إعلان موافقة الشعب على الدستور الجديد. أما المادة 60 مكرر 1: "إذا رأى رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو رئيس مجلس الوزراء أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية أو خمس عدد أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور، أن مشروع الدستور يتضمن نصا أو أكثر يتعارض مع أهداف الثورة ومبادئها الأساسية التى تتحقق بها المصالح العليا للبلاد، أو مع ما تواتر من مبادئ فى الدساتير المصرية السابقة، فلأى منهم أن يطلب من الجمعية التأسيسية إعادة النظر فى هذه النصوص خلال مدة أقصاها 15 يوما، فإذا أصرت الجمعية على رأيها كان لأى منهم عرض الأمر عليها، ويكون القرار الصادر من المحكمة الدستورية العليا ملزما للكافة، وينشر القرار بغير مصروفات فى الجريدة الرسمية خلال 3 أيام من تاريخ صدوره، وفى جميع الأحوال يوقف الميعاد المحدد لعرض مشروع الدستور على مجلس الشعب لاستفتائه فى شأنه، والمنصوص عليه فى المادة 60 من هذا الإعلان الدستورى حتى الانتهاء من إعداد مشروع الدستور فى صياغته النهائية وفقا لأحكام هذه المادة. وأكدت المادة الثانية من الإعلان المكمل على أن يستبدل بنص المادة 38 من الإعلان الدستورى الصادر فى 30 مارس بالنص الآتى: "ينظم القانون حق الترشيح لمجلسى الشعب والشورى، وفقا لأى نظام انتخابى يحدده."

المادة الثالثة: ينشر الإعلان الدستورى فى الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره.

الملحق رقم (3) (1)

الاعلان الدستوري للرئيس محمد مرسي

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 13 فبراير 2011 وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011 وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 11 أغسطس 2012. لما كانت ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 قد حملت رئيس الجمهورية مسؤولية تحقيق أهدافها والسهر على تأكيد شرعيتها وتمكينها بما يراه من إجراءات وتدابير وقرارات لحمايتها وتحقيق أهدافها، وخاصة هدم بنية النظام البائد وإقصاء رموزه والقضاء على أدواته في الدولة والمجتمع والقضاء على الفساد واقتلاع بذوره وملاحقة المتورطين فيه وتطهير مؤسسات الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية مصر وشعبها والتصدي بمنتهى الحزم والقوة لرموز النظام السابق والتأسيس لشرعية جديدة تاجها دستور يرسي ركائز الحكم الرشيد الذي ينهض على مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية ويلبي طموحات الشعب ويحقق أماله، فقد قررنا ما يلي:

المادة الأولى:

تعاد التحقيقات والمحاكمات في جرائم القتل والشروع في قتل وإصابة المتظاهرين وجرائم الإرهاب التي ارتكبت ضد الثوار بواسطة كل من تولى منصباً سياسياً أو تنفيذياً في ظل النظام السابق وذلك وفقاً لقانون حماية الثورة وغيره من القوانين.

المادة الثانية:

الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات السابقة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة في 30 يونيو 2012 وحتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نهائية ونافاذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض بقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أية جهة قضائية.

(1) الميامي، هشام، بوابة الاهرام: تنشر النص الكامل للقرارات، مرسي يحصن قراراته بإعلان دستوري، ويمنع حل التأسيسية والشورى، بوابة الاهرام، 2012/11/22م.

<http://gate.ahram.org.eg/NewsContent/>

المادة الثالثة: يعين النائب العام من بين أعضاء السلطة القضائية بقرار من رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ شغل المنصب ويشترط فيه الشروط العامة لتولي القضاء، وألا يقل سنه عن 40 سنة ميلادية ويسري هذا النص على من يشغل المنصب الحالي بأثر فوري.

المادة الرابعة: تستبدل عبارة تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته 8 أشهر من تاريخ تشكيلها، بعبارة تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته 6 أشهر من تاريخ تشكيلها الواردة في المادة 60 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011

المادة الخامسة:

لا يجوز لأية جهة قضائية حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور.

المادة السادسة:

لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد ثورة 25 يناير أو حياة الأمة أو الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها، أن يتخذ الإجراءات والتدابير الواجبة لمواجهة هذا الخطر على النحو الذي ينظمه القانون.

المادة السابعة:

ينشر هذا الإعلان الدستوري في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره.

الملحق رقم (4) (1)

بيان رقم 8 من جبهة الإنقاذ الوطني Statement No. 8

من حزب المصريين الاحرار في 7 ديسمبر، 2012، الساعة 06:19 صباحاً.

"جبهة الإنقاذ الوطني ترفض دعوة الرئيس للحوار بعد خطاب مخيب للأمل، تعرب جبهة الإنقاذ الوطني عن أسفها العميق وحزنها الشديد أن خطاب الرئيس محمد مرسي، الذي ألقاه في وقت متأخر من مساء أمس، جاء مخيباً لآمال غالبية الشعب المصري، ومخالف للمطالب المتتالية التي وصلت له بطرح حلول توافقية تساهم في الخروج بمصر من الوضع الكارثي الحالي، وتحقق دماء المصريين. وكان خطاب الرئيس مدهشاً في إنكاره للحقائق التي رآها الملايين في مصر وحول

(1) تاريخ الاسترجاع 2013/2/10م، <http://www.facebook.com/notes>

العالم على شاشات التلفزيون، ووثقتها الصحف، والتي تبين بوضوح أن الدماء المصرية الطاهرة التي سالت في محيط قصر الرئاسة بمصر الجديدة مساء الأربعاء 5 ديسمبر 2012 كانت بناء على تحريض واضح وصريح من قيادات جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي لها الرئيس ومن حزب الحرية العدالة. و بينما تجاهل الرئيس تماما أن أنصاره هم الذين بدأوا الهجوم على المعتصمين السلميين أمام قصر الاتحادية ونزعوا خيامهم عنوة وباستخدام العنف، فإنه تعمد كذلك تقسيم المصريين ما بين "مؤيد للشرعية" هم أتباعه وأنصاره، ومعارضيه الذين نعتهم بالبلطجة والخروج على الشرعية. وبذلك يؤكد الرئيس مرسي بأنه لا يتصرف كرئيس لكل المصريين، بل كرئيس لفصيل سياسي واحد فقط. كما تجاهل الرئيس تماما المطالب الواضحة التي كررتها الجبهة في بياناتها الأخيرة، وطرح مقترحات لا صلة بالأزمة الحالية التي بدأت مع إصداره للإعلان الدستوري المنفرد في 21 نوفمبر، وتصميمه والجماعة التي ينتمي إليها على الدفع نحو استفتاء على دستور يعصف بحقوق وحریات المصريين ويؤسس لنظام استبدادي، دستور لا يحظى بتوافق المصريين ولم يشاركوا في صياغته. ولذلك قررت الجبهة:

1- رفض حضور الحوار الذي اقترحه رئيس الجمهورية غدا السبت وذلك نظرا لافتقارها لأبجديات التفاوض الحقيقي والجاد، وتجاهله لطرح المطالب الأساسية للجبهة المتمثلة بضرورة إلغاء الإعلان الدستوري بأكمله، وإلغاء قرار الرئيس بالدعوة للاستفتاء على الدستور في 15 ديسمبر.

2- التشديد على ضرورة الإسراع بتنفيذ مطلبها بقيام وزير العدل بندب قاض محايد للتحقيق في أحداث الأربعاء الدامي في محيط قصر الاتحادية، وتقديم المسؤولين عن إسالة دماء المصريين إلى العدالة، مهما كان موقعهم السياسي أو الأمني. دماء المصريين غالية ولا يمكن السماح بان تضيع هدرا دون محاسبة.

3- استمرار الجبهة في استخدام كل الوسائل المشروعة في الدفاع عن حقوقها وحرياتها وتصحيح مسار الثورة من أجل بناء مصر تقوم على الحرية والعدالة الإجتماعية والكرامة الإنسانية.

عاشت مصر حرة أبية.